جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم جذع مشترك

مطبوعة بعنوان:

تاريخ الفكر الاقتصادي

مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك

من اعداد:

د. كحلة عبد الغني

السنة الجامعيـة 2025-2026

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
المحور الاول: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة –النظام العبودي (1800 ق.م إلى 539 ق.م)–	
أولا– الفكر الاقتصادي في الحضارة البابلية (بلاد الرافدين)	2
ثانيا– الفكر الاقتصادي في الحضارة المصرية (الفرعونية)	6
المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة –النظام العبودي (القرن 08ق.م إلى القرن 05م)–	
أولا– الفكر الاقتصادي في الحضارة اليونانية (الاغريقية)	16
ثانيا– الفكر الاقتصادي في الحضارة الرومانية	26
المحور الثالث: الفكر الاقتصادي الاوروبي في العصور الوسطى –النظام الاقطاعي (القرن 05م– القرن 15م)–	
أولا– مفهوم النظام الإقطاعي في اوروبا	32
ثانيا– التنظيم الاجتماعي والطبقي للنظام الاقطاعي	33
ثالثا– الخصائص الاقتصادية للنظام الإقطاعي	34
رابعا– أهم الأفكار الاقتصادية للنظام الإقطاعي	35
خامسا– عوامل انهيار النظام الإقطاعي	36
المحور الرابع: الفكر الاقتصادي الاسلامي في العصور الوسطى – (القرن 08م الى القرن 15م) –	
اولا– مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام	40
ثانيا– أهم الأفكار والإسهامات الاقتصادية عند ابن خلدون والمقريزي	42
المحور الخامس: الفكر الاقتصادي عند التجاريين (المركانتيليون) – (منتصف القرن 15م الى منتصف القرن 18م) –	
أولا– نشأة عصر الرأسمالية التجارية	52
ثانيا– السياسة التجارية المالية عند المفكرين التجاريين	53
ثالثا– مبادئ الفكر الاقتصادي التجاري	54
رابعا– السياسات الاقتصادية المطبقة في عصر التجاريين	57
خامسا– أبرز رواد المدرسة التجارية (الميركانتيلية)	59
سادسا– تقييم أفكار المدرسة التجارية	61

المحور السادس: الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين (الفيزيوقراط) – (1756م– 1778م) –	
أولا– علاقة المدرسة الطبيعية بالمدرسة التجارية	65
ثانيا– أسباب ظهور الفكر الطبيعي مع زوال الفكر التجاري	66
ثالثا– نشأة الفكر الاقتصادي الطبيعي	67
رابعا– مبادئ الفكر الاقتصادي الطبيعي (الفيزيوقراطي)	67
خامسا– أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)	68
سادسا– نقد الفكر الاقتصادي الطبيعي (الفيزيوقراطي)	72
المحور السابع: الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك (التقليديين) – الربع الأخير من القرن 18م –	
أولا– أثر الفكر التجاري والطبيعي في نشأة الفكر الكلاسيكي	76
ثانيا– نشأة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي	77
ثالثا– مبادئ المدرسة الكلاسيكية	79
رابعا– أفكار أهم رواد المدرسة الكلاسيكية (التقليدية)	80
خامسا– الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية	91
المحور الثامن: الفكر الاقتصادي عند الاشتراكيين (الخيالية والعلمية) – منتصف القرن 19م –	
أولا– مفهوم الاشتراكية	97
ثانيا– الاشتراكية الخيالية (الطوباوية)	97
ثالثا– الاشتراكية العلمية الماركسية	99
رابعا– تقييم أفكار النظام الاشتراكي	106
المحور التاسع: الفكر الاقتصادي الحدي (المدرسة النيوكلاسيكية) – منتصف القرن 19م –	
أولا– الفكر الاقتصادي عند الحديين الأوائل	109
ثانيا– الفكر الاقتصادي عند الحديين الجدد (المدرسة النيوكلاسيكية)	113

المحور العاشر: الفكر الاقتصادي عند كينز (المدرسة الكينزية) – الربع الثاني من القرن 20م –	
أولا– نشأة الفكر الاقتصادي الكينزي	121
ثانيا– المبادئ الأساسية للنظرية الكينزية	122
ثالثا– أهم أفكار المدرسة الكينزية	123
رابعا– تقييم أفكار المدرسة الكينزية	126
المحور الحادي عشر: الفكر الاقتصادي المعاصر الكينزيون الجدد (النيوكينزية) – الكينزييون (ما بعد الكينزية) – النقديون – منتصف القرن 20م –	
أولا– امتداد الفكر الاقتصادي الكينزي	132
ثانيا– امتداد الفكر الاقتصادي اللبيرالي (المدرسة النقدية)	140
قائمة المراجع	**148**

يعدّ تاريخ الفكر الاقتصادي من أبرز المجالات المعرفية التي تسعى إلى تتبع مسار التطور الفكري للنظريات والمفاهيم الاقتصادية عبر مختلف الحقب الزمنية والحضارات الإنسانية، إذ يَمثّل في جوهره سجلاً حيًّا يوثّق تراكم الأفكار الاقتصادية وتشعبها ابتداء من الحضارات الشرقية القديمة مرورا بالفكر الإغريقي والإسلامي، وصولًا إلى المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والمعاصرة

وتنبع أهمية دراسة هذا الميدان من كونه يُمكّن الطالب والباحث على حدّ سواء من استيعاب الأسس الفكرية التي قامت عليها الاقتصاديات الحديثة، والوقوف على الجذور التاريخيةَ للمسائل الاقتصادية الراهنة كمشكلة التوزيع والقيمة والنمو والتوازن، فضلاً عما يتيحه من قدرة نقدية تحليلية تساعد على مقارنة المناهج الفكرية المختلفة وتقييم مدى انعكاساتها على السياسات الاقتصادية والتنموية

وتهدف هذه المطبوعة إلى تسليط الضوء على أبرز مراحل تطور الفكر الاقتصادي وأعلامه، من خلال عرض منهجي ومنظّم يراعي التسلسل التاريخي ويستحضر السياق الاجتماعي والسياسي المحيط بكل مرحلة، ناهيك عن إبراز الإسهامات الجوهرية للمفكّرين الاقتصاديين في مختلف المدارس والتيارات، وكذا الكشف عن أوجه الترابط والتأثير المتبادل بين تلك الإسهامات الفكرية المتعاقبة.

تَعدّ هذه المطبوعة من بين العناصر الأساسية التي يحتاجها الطلبة بمختلف تخصصات كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية، من أجل ضمان تحصيل علمي رصين يجمع بين الإطار النظري المتين والرؤية التحليلية النقدية، ممّا يهيئهم للتعامل بكفاءة مع التحدّيات الاقتصادية المعاصرة.

المحور الاول:
الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة
-النظام العبودي (1800 ق.م إلى 539 ق.م)-

تمهيد:

تكشف الدراسات التاريخية المقارنة أن حضارات الشرق القديم قد بلغت مستوى متقدما من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، يشهد على ذلك ما خلفته كل من الحضارة المصرية القديمة والحضارة البابلية من أنظمة إدارية متطورة. وقد تميزت هذه الحضارات بقيامها على هياكل مجتمعية مركزية الحكم، ظهرت في سيطرة الدولة على مقاليد التوجيه الاقتصادي وإدارة الموارد، فضلا عن امتلاكها منظومات زراعية راسخة تقوم على أسس تقنية وتنظيمية متطورة نسبيا قياسا بحقبتها التاريخية.

وقد اضطلعت الدولة في هذه الحضارات بدور محوري في ضبط المتغيرات الاقتصادية الكبرى، ولعل أبرز تجليات ذلك إدارتها المباشرة لمنظومات الري في كل من مصر والعراق، التي كانت تمثل الركيزة الإنتاجية الأساسية وعصب الحياة الاقتصادية، مما استوجب بالضرورة وجود جهاز إداري مركزي قادر على استيعاب التعقيدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن إدارة هذه المنظومات.

غير أن محدودية الموروث الوثائقي الاقتصادي المتاح من تلك الحقبة تلقي بظلالها على إمكانية اظهار الفكر الاقتصادي السائد بصورة شاملة ودقيقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن قانون حمورابي الذي يصنف بين أعرق الوثائق التشريعية في التاريخ الإنساني تضمن جملة من الأحكام والتنظيمات المتعلقة بحقوق الملكية وضوابط التعاملات التجارية والاقتصادية، مما يعد إرهاصا مبكرا لمفهوم التقنين الاقتصادي. في المقابل، انصرفت الكتابات المصرية القديمة في معظمها إلى توثيق المنظومات الفلسفية والدينية وترسيخ شرعية أنظمة الحكم، دون أن تولي اهتماما مماثلا للتنظير الاقتصادي المنهجي المستقل.

أولا– الفكر الاقتصادي في الحضارة البابلية (بلاد الرافدين)

سنتطرق في هذا الجانب الى النشاط والتنظيم الاقتصادي والطبقي في الحضارة البابلية، فضلا عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية.

1–1– النشاط الاقتصادي في الحضارة البابلية

تعد حضارة بابل من أقدم الحضارات في التاريخ، وقد اتسمت بتطور ملحوظ قياسا إلى الفترات الزمنية التي نشأت فيها، وتميزت بعدد من السمات التي عكست تقدما نوعيا في حينه. فقد شهدت الحرف اليدوية تطورا ملموسا، كما توافرت مقومات قيام النشاط التجاري في مدينة بابل، نظرا لوقوعها على طريق استراتيجي يحتمل أنه كان ذا أهمية للتجارة. وقد أسهم الموقع المركزي لمدينة بابل في وسط بلاد ما بين النهرين في إتاحة

مجال واسع لممارسة الأنشطة التجارية، مما أدى إلى تطور التجارة فيها. وقد استلزم هذا التطور التجاري الحاجة إلى سك النقود في اطار صناعة الدروع وتصديرها إلى مصر في إطار التبادل التجاري القائم على المقايضة بسلع أخرى، أو من خلال الشراء المباشر باتباع نظام السبائك الذهبية كوسيلة للتداول. كما عرفت هذه الحقبة البابلية ببدايات تقسيم العمل، وهو ما يعكس تطورا في النشاط الاقتصادي آنذاك[1].

1-2- التنظيم الاقتصادي في الحضارة البابلية (قانون حمورابي)

شهدت الحضارة البابلية في عهد ملكها الشهير حمورابي (1728 – 1686)ق.م ازدهارا شاملا امتدت ظهوره لتطال المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية. وقد اكتسب حمورابي مكانته التاريخية البارزة من خلال منظومته التشريعية والقانونية، وفي مقدمتها "قانون حمورابي" الشهير الذي اشتمل على 282 مادة، تناولت طيفا واسعا من الموضوعات، وتضمنت جملة من الأحكام ذات الطابع الاقتصادي.

وقد عالج هذا القانون جوانب اقتصادية جوهرية، من أبرزها تنظيم أحكام القضاء المائي وضبط مسؤوليات الأطراف المعنية به، وتقنين العلاقة التعاقدية بين ملاك الأراضي الزراعية والمحاربين والفلاحين، وتحديد الشروط والالتزامات المترتبة على كل طرف. كما امتدت أحكامه لتشمل تنظيم الأموال الشخصية بما فيها الميراث وما يندرج في حكمه، مما يكشف عن وعي تشريعي مبكر بأهمية حماية حقوق الملكية وضبط التعاملات الاقتصادية في إطار منظومة قانونية مدونة[2].

1-3- التنظيم الطبقي في قانون حمورابي

تناول قانون حمورابي التركيبة الاجتماعية لأفراد المجتمع البابلي، وصنفهم في ثلاث طبقات رئيسية متمايزة:

- **طبقة الأحرار**، وتعرف كذلك بطبقة الأفاضل أو السادة، وهي الطبقة الاجتماعية العليا في الهرم المجتمعي.
- **طبقة عامة الشعب الأحرار**، وهي فئة وسيطة لا تنتمي إلى طبقة الأرقاء ولا ترقى إلى مصاف طبقة السادة.
- **طبقة الأرقاء**، وتمثل الطبقة الأدنى مكانة ومرتبة في السلم الاجتماعي.

---

[1] – عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001، ص 2.

[2] – عبد الرحمن يسري احمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007، ص ص 7-8.

كما عكست قوانين حمورابي في مضمونها الجوهري جملة من الملامح الاقتصادية للمجتمع البابلي، يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

- **مصالح طبقة الأحرار والجنود**، إذ أشارت في ظاهرها إلى مبدأ حماية الضعيف من القوي، غير أنها كرست في جوهرها حق الأحرار المطلق في تملك الأراضي والرقيق والتصرف فيهم بلا قيود، مما يكشف عن تناقض بين الغاية المعلنة والمضمون الفعلي للتشريع.
- **طبقة الحرفيين الأحرار**، التي كانت تتمتع بإدارة دور الصناعة وممارسة الحرف والأشغال اليدوية البسيطة، وتمثل الفئة الوسيطة في المنظومة الإنتاجية البابلية.
- **طبقة الرقيق**، التي احتلت مكانة محورية في هذه القوانين، وشكلت القاعدة العددية الأوسع في الهيكل الاجتماعي لدولة بابل، وكان الرقيق يمثل الفئة الاجتماعية الأشد هشاشة والأكثر حرمانا من الحقوق الإنسانية الأساسية، مما جعلهم ركيزة اقتصادية يقوم عليها النشاط الإنتاجي في تلك الحضارة.

وقد كرس القانون مبدأ التفاضل العقوبي بين هذه الطبقات، إذ تتحدد طبيعة العقوبة المقررة على المخالف بحسب انتمائه الطبقي، فالعقوبة المفروضة على مرتكب الجريمة أو منتهك أحكام القانون تتفاوت وتتباين تبعا للطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الشخص المعني، مما يعكس طبيعة الترتيب الطبقي التي قامت عليها المنظومة القانونية والاجتماعية في الحضارة البابلية.

1-4- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للحضارة البابلية

تتجلى أبرز الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للحضارة البابلية في المحاور التالية[2]:

- **الملكية:** تمثل قضية الملكية في الحضارة البابلية مدخلا جوهريا لفهم البنية الاقتصادية التي قام عليها ذلك المجتمع. فقد قامت المنظومة الاقتصادية البابلية على نظام ملكية خاصة مطلقة، إذ تمتع الملاك الأحرار من فئة السادة والجنود بحقوق شاملة على جميع عوامل الإنتاج، شملت الأراضي الزراعية والعبيد وأدوات الإنتاج

[1] - طه باقر، **الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين**، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد السابع والعشرين، الطبعة الثانية، العراق، 2010، ص 114

[2] - محمد الأمين، **شريعة حمورابي**، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر المحدودة، لندن، 2007، ص ص 9-12.

الحرفي. وقد جاءت أحكام قانون حمورابي لتقنن هذا التوزيع الطبقي وترسخه قانونيا، مكرسة في جوهرها حق الأحرار المطلق في الامتلاك والتصرف دون قيود فعلية.[1]

وفي ما يخص طبيعة ملكية الأرض تحديدا، فقد عرفت الحضارة البابلية شكلا مزدوجا من أشكال الحيازة، إذ وجدت أراض خضعت لملكية الدولة وأديرت مباشرة من قبل القصر الملكي والمعابد، وأراض أخرى كانت حكرا على الملاك الخواص. وقد استلزم هذا النظام نمطا من العلاقات الإنتاجية يرتكز على استغلال عمل العبيد والأقنان أساسا، مما جعل الثروة متمركزة في يد قلة حاكمة، في حين ظلت قوة العمل الحرة والرقيق تشكل القاعدة الإنتاجية الفعلية لذلك الاقتصاد.[2]

وما يلفت الانتباه من منظور تاريخ الفكر الاقتصادي أن هذا التوزيع في عوامل الإنتاج لم يكن عشوائيا بل خضع لتنظيم تشريعي واضح، فقد تضمنت مواد قانون حمورابي أحكاما تنظم العقود الزراعية وتحدد مسؤوليات كل طرف، مما يعد تقاربا مبكرا لمفهوم حقوق الملكية بوصفها أداة منظمة للنشاط الاقتصادي، لا مجرد امتياز طبقي.[3]

- **قوى الإنتاج:** شهدت أدوات الإنتاج تطورا ملحوظا، لا سيما في القطاع الزراعي الذي اتسع فيه توظيف الأدوات المعدنية على نطاق واسع، كما ارتقت أدوات الحرفيين في الجودة وتنوعت التخصصات الحرفية، فانتشرت صناعة النسيج على نطاق واسع، واضطلع المواطنون الأحرار بممارسة الحرف، في حين وظف العبيد في أعمال البناء والأشغال الشاقة.
- **التجارة وصناعة السفن:** أولت الحضارة البابلية اهتماما بالغا بصناعة السفن دعما للتجارة البحرية ونقل المنتجات، وقد تحول النشاط الإنتاجي من الإنتاج للاكتفاء الذاتي إلى الإنتاج السوقي الموجه نحو التبادل التجاري.
- **النقود:** عرف المجتمع البابلي فكرة المصارف منذ عام 2200 ق.م، وأولت المملكة أهمية قصوى للعمليات المصرفية، ويعد تنظيم أسعار الفائدة في الحضارة البابلية من أبرز الإسهامات في تاريخ الفكر الاقتصادي القديم، إذ تمثل المحاولة الأولى الموثقة لتأطير العلاقة بين المقرض والمقترض ضمن نصوص قانونية مدونة. فقد نصت أحكام قانون حمورابي على تحديد سقف أعلى لأسعار الفائدة وفق ما يلي:

---

[1]– عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 20.

[2] – عبد الرحمن يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، 2007، ص 15.

[3] – طه بقر، **الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين**، مرجع سابق، ص 120.

ثلاثون بالمئة (30%) على القروض العينية المتعلقة بالمحاصيل الزراعية، وما بين اثني عشر وعشرين بالمئة (12%–20%) على القروض النقدية.

وتكشف هذه النصوص عن إدراك مبكر لمفهوم الربح المنظم، إذ حرص المشرع البابلي على الحد من الجشع في إقراض النقود والبذور، مما يدل على وعي اجتماعي باختلال توازن القوى بين المقرضين والمقترضين من صغار المزارعين. ومن الناحية التحليلية، فإن هذا التدخل التشريعي في تحديد أسعار الفائدة يجسد أحد أوائل التجارب في السياسة الاقتصادية الموجهة بهدف إعادة توزيع الثروة .

ومما يجدر الإشارة إليه أن تعدد مستويات سعر الفائدة وفق نوع القرض (عيني أو نقدي) يعكس وعيا ضمنيا بتفاوت درجات المخاطرة بين صنفي الإقراض، وهو مفهوم لا يزال يشكل أحد الأسس الجوهرية في الاقتصاد المالي المعاصر.[1]

ثانيا– الفكر الاقتصادي في الحضارة المصرية (الفرعونية)

سنتكلم عن النظام السياسي والاقتصادي، التنظيم الاجتماعي والطبقي في الحضارة المصرية (الفرعونية)، فضلا عن الأسس والأفكار الاقتصادية المميزة لها.

2–1– النظام السياسي والاقتصادي في الحضارة المصرية القديمة

تمتد جذور الحضارة المصرية إلى أكثر من ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد (3000 ق.م)، وقد قامت على نظام حكم مركزي يتجسد في مؤسسة "الفرعون" التي كانت تجمع في يدها جميع السلطات، الدينية منها والدنيوية، في منظومة حكم شاملة متكاملة. وقد كانت مصر مقسمة إلى إقطاعيات منفصلة يحكم كل منها أمير، وكان الفرعون يبسط سلطته على هذه الإقطاعيات مستمدا نفوذه من مرجعيتين متلازمتين، الأولى دينية تقوم على اعتباره ابنا للإله أو الاله ذاته، والثانية مادية تتجلى في امتلاكه صلاحيات مطلقة لا حدود لها على شعبه وموارد بلاده.

وقد تأسس النظام الاقتصادي السائد في مصر القديمة على مبدأ التدخل الكامل للدولة في شؤون الأفراد وتنظيم أنشطتهم الاقتصادية المختلفة، مما يجعله نموذجا مبكرا للاقتصاد المركزي الموجه الذي تقوم فيه الدولة بدور محوري في إدارة الموارد وتوجيه النشاط الاقتصادي[2].

[1] – محمد الأمين، **شريعة حمورابي**، مرجع سابق، ص 20.

[2] – حمد صادق سعد، **تاريخ مصر الاجتماعي – الاقتصادي في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج**، دار ابن خلدون، بيروت، 1979، ص 7.

2–2– التنظيم الاجتماعي والطبقي في الحضارة المصرية القديمة

قام المجتمع في ظل النظام الفرعوني على بنية طبقية ثنائية تتوزع على قطبين رئيسيين متمايزين[1]:

- **الطبقة الحاكمة:** وتضم في تركيبتها النبلاء والموظفين وقادة الجنود وكبار الكهنة، وهي الفئة التي احتكرت السلطة السياسية والدينية وتمركزت في قمة الهرم الاجتماعي.
- **طبقة أفراد الرعية:** وتتألف من العمال الأجراء والحرفيين العاملين في قطاعات الحرف المتنوعة كالبناء والزخرفة والحدادة، وتقع في قاعدة الهرم الاجتماعي. ويندرج ضمن هذه الطبقة العبيد الذين كانوا مجردين من أي حقوق قانونية أو إنسانية، ويعاملون بوصفهم سلعة قابلة للتداول والنقل، إذ كانوا يحولون من جهة إلى أخرى وفق احتياجات أصحابهم دون أي اعتبار لإرادتهم أو مصالحهم.

2–3– الأسس والأفكار الاقتصادية في الحضارة الفرعونية

تقوم المنظومة الاقتصادية للحضارة الفرعونية على جملة من الأسس والمرتكزات الجوهرية، يمكن عرضها على النحو الآتي[2]:

- **مبدأ الاحتكار المطلق للحاكم:** تميزت الحضارة المصرية الفرعونية بنظام اقتصادي تتمركز فيه الملكية في يد الدولة والفرعون بوصفه تجسيدا للسلطة الإلهية على الأرض. وقد أفرز هذا التمركز نظرية ضمنية في التوزيع تقوم على مبدأ إعادة توزيع الفائض الزراعي عبر المعبد والقصر، إذ كانت ضرائب الحبوب تجمع مركزيا ثم تعاد توزيعها على العمال والكهنة والجنود، مما يشكل نموذجا أوليا للاقتصاد الموجه مركزيا.[3]

وعلى صعيد الفكر المنظم لهذا التوزيع، كانت الشرعية الدينية هي المبرر الأيديولوجي الأساسي لاحتكار الطبقة الحاكمة للثروة الاقتصادية، وهو ما يميز هذه الحضارة عن الحضارة البابلية التي اعتمدت تشريعات مدنية صريحة. ومن هنا تنبع أهمية التمييز بين النظام الاقتصادي السائد في كلتا الحضارتين من منظور تاريخ الأفكار.

- **التجارة الداخلية:** اتسمت التجارة الداخلية بمحدودية النطاق الجغرافي، إذ كانت تمارس بصورة دورية أسبوعية في أسواق القرى أو أسواق المدن، وكانت تقوم على التبادل العيني للمنتجات الغذائية والحيوانات

---

[1] – محمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص ص 4-10.

[2] – عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الافكار الاقتصادية**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، بدون سنة نشر، ص ص 90-95

[3] – حمد صادق سعد، **تاريخ مصر الاجتماعي–الاقتصادي في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج**، مرجع سابق، ص 20.

الحية وبعض المصنوعات الحرفية الخفيفة. غير أن الأسواق المجاورة للأنهار كانت عرضة لتقلبات موسمية حادة ترتبط بمستويات مياه الفيضان، مما جعل التبادل التجاري يجري في معظمه وفق نظام المقايضة البدائي.

- **التجارة الخارجية:** ارتبط نشاط التجارة الخارجية المصرية ارتباطا عضويا بمتغيرين جوهريين، هما القوة العسكرية والنفوذ السياسي، إذ كانت تزدهر وتتوسع في مراحل القوة العسكرية والاستقرار السياسي، وتتقلص وتنكمش كلما ظهر على السلطة الحاكمة ضعف أو تراجع.

وعلى صعيد هيكل التجارة الخارجية، تنوعت الكماليات المستوردة لتشمل الفضة والبخور والأخشاب اللازمة لبناء المعابد والقصور، والسفن والعاج والروائح المطلوبة لإشباع حاجات الطبقات الغنية ورجال الدين. في المقابل، كانت مصر تستورد الآلات الموسيقية والأدوات والخيول والأسماك والماشية وبعض المنتجات الأخرى من سوريا والبلاد المجاورة.

أما على صعيد الصادرات، فقد اشتهرت مصر بتصدير منتجات الحلي والمنسوجات الكتانية والأواني والتماثيل، وتشير المصادر التاريخية إلى أن مصر امتلكت في تلك الحقبة أسطولا تجاريا ضخما لا يقل عن أربعين سفينة، مما يعكس مستوى التطور الذي بلغته منظومتها التجارية الخارجية.

- **نظام الضرائب:** أخضعت السلطة الفرعونية الأقاليم التابعة لمصر لمنظومة ضريبية إلزامية، تؤول حصيلتها كاملة إلى خزينة الحاكم. وفي عهد "أمنمحات الأول (1962-1991)ق.م"، جرى تعيين موظف متخصص أسندت إليه مهمة الإشراف على الأراضي الملكية، عرف بـ"رئيس المراقبين لأراضي الخزانة الملكية"، وذلك بهدف توفير معرفة دقيقة وشاملة بالأوضاع الاقتصادية للبلاد لمنع ما يعرف في المصطلح الاقتصادي المعاصر بـ"التهرب الضريبي."

تجلت أبرز ملامح المنظومة التشريعية الضريبية الفرعونية في تشريع "حور محب (1392-1320)ق.م"، الذي تضمن جملة من الأحكام القانونية الصارمة، يمكن إجمالها فيما يلي:

- فرض عقوبة قطع الأنف بحق كل من يتعرض للسفن الخاضعة للضرائب الحكومية، مع النفي القسري إلى مناطق بعيدة، وبالتحديد إلى منطقة "شارو" الواقعة في الجهة الشرقية من البلاد.
- حظر على كل موظف حكومي الحصول على سفينة لتوريد الضرائب، إلا إذا أثبت امتلاكه سفينة خاصة به، وذلك سدا لذرائع الفساد الإداري.
- تقرير عقوبة قطع الأنف والنفي إلى منطقة "شارو" في حق كل من يسرق حملا ضريبيا كان مودعا في المعابد.

- تجريم الاستيلاء على ممتلكات الفلاحين بحجة تحصيل ضرائب العرش، ومعاقبة كل من يثبت عليه ذلك.
- تشديد العقوبات على الرشوة والابتزاز في مجال تحصيل الإيرادات العامة، وإنزال العقوبة القانونية الرادعة بمفتشي الضرائب الذين يثبت تواطؤهم مع المحصلين بغرض الكسب غير المشروع والتلاعب في الحصيلة الضريبية.

كما تكشف طريقة تنظيم الضرائب العينية على المزارعين عن إدراك ضمني لمفهوم الفائض الاقتصادي، إذ كان جزء من الناتج الزراعي يقتطع لصالح الطبقة الحاكمة والمعابد، مما يشبه في جوهره ما سيسميه الاقتصاديون الطبيعيون لاحقا بالناتج الصافي، وإن اختلف السياق الحضاري والمفاهيمي.[1]

- **النقود:** مرت المنظومة النقدية في العصر الفرعوني بمراحل تطورية متعاقبة، يمكن إجمالها على النحو الآتي[2]:

– **المرحلة الأولى:** في هذه المرحلة من تطور الاقتصاد الفرعوني، لم تكن ثمة نقود بمفهومها المتعارف عليه، إذ كانت السلعة هي الأداة الوحيدة للتبادل في المعاملات التجارية. وكانت عمليات البيع والشراء تتم عبر نظام المقايضة العينية، فيما كان الموظفون يتقاضون أجورهم ومستحقاتهم في صورة سلع غذائية كالخبز والحبوب.

– **المرحلة الثانية:** مع انتشار توظيف المعادن النفيسة واتساع رقعة استخدامها، تحول النظام التقييمي للسلع نحو معيار الوزن بوصفه أساسا للتسعير، واصبح الذهب المرجعية النقدية المعتمدة التي تقدر على أساسها قيمة السلع والخدمات وفق وزنه، مما مثل نقلة نوعية في مسار تطور المنظومة النقدية الفرعونية.

– **المرحلة الثالثة:** شهد العصر الفرعوني ظهور النقود في شكل دراهم مسكوكة، ويستدل على ذلك تحديدا من عهد النبي يوسف عليه السلام، استنادا إلى قوله تعالى: ﴿ وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته أكرمي مثواه عسىٰ أن ينفعنا أو نتخذه ولدا﴾ (سورة يوسف، الآية: 20 و21).

ويستدل من هذا النص القرآني الكريم على أن الدراهم المسكوكة كانت تمثل الصورة النقدية المتطورة المتداولة في المعاملات التجارية والاقتصادية في مصر الفرعونية إبان عهد النبي يوسف عليه السلام، أي في

[1] – عارف دليلة، إسماعيل سفر، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، منشورات جامعة حلب، الطبعة 2، سوريا، 2003، ص 30.

[2] – زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، دراسة تاريخية مقارنة**، مرجع سابق، ص ص 35–36

حقبة الأسر الفرعونية، مما يرسخ حقيقة تاريخية مفادها أن الحضارة المصرية القديمة قد بلغت مرحلة متقدمة في تطور منظومتها النقدية تجاوزت فيها مرحلة المقايضة العينية إلى مرحلة التداول النقدي المسكوك.

- **الائتمان:** تكشف الأفكار النقدية في الحضارة الفرعونية عن تطور تدريجي انتقل من اقتصاد المقايضة العينية نحو نظام نقدي أكثر تطورا. ومما يلفت الانتباه فكريا أن المصريين القدماء طوروا نظاما ائتمانيا قائما على الصكوك المكتوبة، مما يجسد وعيا مبكرا بدور الثقة بوصفها أساسا للمعاملات المالية، وهي الفكرة ذاتها التي سيقننها الاقتصاديون الكلاسيكيون لاحقا في نظريات النقود.[1]
- **الزراعة:** احتلت الزراعة مكانة محورية في منظومة الأنشطة الاقتصادية السائدة في مصر الفرعونية، غير أن المزارعين كانوا يقومون بأعباء إنتاجية مجحفة، إذ كانوا يؤدون جهدا إنتاجيا أقل مقارنة بما تفرضه عليهم التزامات خدمة أخاديد النيل وصون المحارث وإدارة الأراضي البعيدة عن النيل. وكان المزارع يلزم بتقديم جزء كبير من حصيلة إنتاجه الزراعي لصاحب الأرض، سواء أكان من رجال الجيش أم من الطبقة الحاكمة أم من الدائنين.

وفضلا عن الأعباء الإنتاجية، كان المزارعون يخضعون لضرائب عينية متفاوتة تتباين من عصر إلى آخر. كما قام فلاحو الأراضي القدامى في مصر بأنشطة اقتصادية مكملة كتربية الحيوانات وتشييد الأبنية والقصور، مما يعكس تنوع الأدوار الإنتاجية التي كلفت بهذه الفئة الاجتماعية[2].

- **الصناعة:** بلغت الصناعة المصرية القديمة مستوى متقدما في عدد من المجالات، فاق في بعض الأحيان ما أنجزته الحضارات المعاصرة لها، بل تجاوز في بعض تجلياته المستوى العالمي الراهن. وقد تميزت مصر بانفرادها بإنتاج سلع صناعية لم تكن موجودة في سائر أرجاء العالم آنذاك، وكان في مقدمة تلك الصناعات صناعة المنسوجات وصناعة التعدين. وقد عثر المنقبون الأثريون على نماذج من هذه المنتجات يرجع تاريخها إلى ما يزيد على أربعة آلاف عام، مما يعد شاهدا تاريخيا على الرسوخ الصناعي الذي بلغته هذه الحضارة.
- **الهندسة:** اشتهر المصريون القدماء بامتلاكهم ملكة هندسية متميزة فاقت ما عرفته الحضارة اليونانية والرومانية، وقد شهدت على ذلك مظاهر الإبداع المعماري والهندسي التي لا تزال تستأثر باهتمام الباحثين والمختصين في الفن الهندسي المعاصر، وتمثل مرجعا علميا يحتذى به في الدراسات المعمارية والهندسية الحديثة.

---

[1] – زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص 31.

[2] – عارف دليلة، إسماعيل سفر، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 24.

- **وسائل النقل والمواصلات:** تباينت وسائل النقل المستخدمة في مصر الفرعونية تباينا ملحوظا تبعا لاختلاف الطبقات الاجتماعية وتفاوت احتياجاتها. وعلى صعيد النقل البري، كان اللجوء إلى المجهود العضلي البشري السبيل الأساسي لنقل البضائع، إذ كانت الحجارة الضخمة تنقل على الأجساد البشرية، وكان العبيد هم المحرك الرئيسي لهذه العملية. وقد اعتمد الحمالون في مرحلة لاحقة على البضائع ثم استخدموا الحمير والخيول وسيلة للنقل، قبل أن تظهر عربات الحيوان محورا حول العجل بوصفها تطورا نوعيا في منظومة النقل البري.

أما على صعيد النقل المائي، فقد وظفت السفن والقوارب وسيلة محورية للنقل والمواصلات البحرية، في حين اقتصر الفقراء على التنقل سيرا على الأقدام.

وفيما يخص منظومة الاتصال، فقد اتسمت في مصر الفرعونية بمحدودية واضحة، إذ كانت الطرق البرية قليلة وغير ممهدة، فيما شكل نهر النيل الشريان الحيوي الرئيسي للتواصل والتنقل. وقد تضاعفت صعوبة الاتصال مع تزايد المسافات بين المدن والمناطق المختلفة، مما أفرز تحديا هيكليا أمام تكامل المنظومة الاقتصادية وتواصل أطرافها.

- **التخطيط:** تعد التجربة التخطيطية للنبي يوسف عليه السلام من أبرز النماذج التاريخية وأكثرها رسوخا في معالجة الأزمات الاقتصادية الحادة، إذ قدم نموذجا استثنائيا في التخطيط الاقتصادي بعيد المدى لمعالجة إشكالية الجدب التي واجهت الاقتصاد المصري لفترة امتدت لسبع سنوات. وقد استند هذا النموذج التخطيطي إلى ما أخبر به القرآن الكريم في سورة يوسف، حيث قال تعالى: ﴿ يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون، قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون، ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون، ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون﴾ (سورة يوسف، الآية: 46-49).

وقد تجلت عبقرية هذه الخطة الاقتصادية في قيامها على ثلاثة محاور تخطيطية متكاملة: أولها الزراعة المكثفة وترك المحصول في سنبله دون حصاد إلا بمقدار الاستهلاك الضروري، وثانيها الاحتياط والادخار الاستراتيجي للفائض الإنتاجي في سنوات الرخاء تحسبا لسنوات القحط، وثالثها ضبط الاستهلاك

وترشيده في مراحل الشح وفق الحاجة الفعلية، مع الاستمداد التدريجي من المخزون الاستراتيجي حتى يكفي للمرحلة التي تعقب سنوات الجدب[1].

[1] – محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية الطبعة الثانية، مصر، 2003، ص 8.

هوامش المحور الأول:

1)عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001، ص 2.

2)عبد الرحمن يسري احمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007، ص ص 7-8.

3)طه باقر، **الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين**، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد السابع والعشرين، الطبعة الثانية، العراق، 2010، ص 114

4)محمد الأمين، **شريعة حمورابي**، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر المحدودة، لندن، 2007، ص ص 9-12.

5)عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 20.

6)عبد الرحمن يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، 2007، ص 15.

7)طه بقر، **الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين**، مرجع سابق، ص 120.

8)محمد الأمين، **شريعة حمورابي**، مرجع سابق، ص 20.

9)حمد صادق سعد، **تاريخ مصر الاجتماعي – الاقتصادي في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج**، دار ابن خلدون، بيروت، 1979، ص 7.

10)محمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص ص 4-10.

11)عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الافكار الاقتصادية**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، بدون سنة نشر، ص ص 90-95

12)حمد صادق سعد، **تاريخ مصر الاجتماعي–الاقتصادي في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج**، مرجع سابق، ص 20.

13)عارف دليلة، إسماعيل سفر، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، منشورات جامعة حلب، الطبعة 2، سوريا، 2003، ص 30.

14)زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، دراسة تاريخية مقارنة**، مرجع سابق، ص ص 35-36

15)زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص 31.

16)عارف دليلة، إسماعيل سفر، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 24.

17)محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية الطبعة الثانية، مصر، 2003، ص 8.

المحور الثاني:
الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة
-النظام العبودي (القرن 08ق.م إلى القرن 05م)-

تمهيد:

تعد الحضارتان اليونانية والرومانية من أبرز الحضارات التي أسهمت في صياغة الملامح الأولى للفكر الاقتصادي المنظم، إذ لم تكتفيا بتوارث الإرث المعرفي التراكمي الذي أفرزته الحضارات القديمة السابقة عبر روافدها الدينية والفلسفية، بل تجاوزتا ذلك إلى تأسيس منظومة تفكير عقلاني منهجي أسهمت في تحويل التأمل الاقتصادي من مجرد ممارسة براغماتية متفرقة إلى ضرب من ضروب التحليل الفكري المتسق.

وعلى الرغم من أن الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة لم يبلغ بعد درجة الاستقلالية النظرية المنهجية بوصفه حقلا معرفيا قائما بذاته، إلا أنه انتظم في سياق فلسفي وأخلاقي وسياسي أشمل، جعل منه ركيزة مفاهيمية لا يمكن إغفالها عند تتبع مسار تطور الفكر الاقتصادي عبر التاريخ. ومن هذا المنطلق، يستدعي تناول هاتين الحضارتين في تكاملهما وتمايزهما معا، فبينما أرست الحضارة اليونانية الدعائم التحليلية والفلسفية الأولى من خلال إسهامات مفكرين من أمثال اكسينوفون أفلاطون وأرسطو، جاءت الحضارة الرومانية لتجسد تلك الأفكار في إطار مؤسسي وقانوني أكثر عملي براغماتيي.

وعليه، يسعى هذا المحور إلى ابراز ملامح الفكر الاقتصادي في كلتا الحضارتين، وتحليل المفاهيم التي وضعاها في مجالات كالعدالة التبادلية، والملكية، والثروة، والتقسيم الوظيفي للعمل بوصفها تعاريف تأسيسية مهدت الطريق أمام بلورة نظريات اقتصادية متكاملة في العصور اللاحقة.

أولا- الفكر الاقتصادي في الحضارة اليونانية (الاغريقية)

تصنف الأفكار الاقتصادية التي أرسى دعائمها المفكرون اليونانيون بين أعرق الإسهامات الفكرية في تاريخ الاقتصاد، ولا سيما ما جاء به فلاسفة الحضارة اليونانية من أمثال: اكسينوفون، أفلاطون وأرسطو. وقد أسهمت الحضارة اليونانية في إثراء الفكر الاقتصادي بأفكار متنوعة يندرج بعضها ضمن نطاق التحليل الاقتصادي المنهجي، كما خلف فلاسفة اليونان القدماء موروثا فكريا يتضمن أفكارا اقتصادية سليمة في مجملها. غير أنهم أسهموا في الوقت ذاته في تطوير العلوم الرياضية والهندسية والميكانيكية والفلك، مما يجعل الإسهامات الاقتصادية المستخلصة من الفلسفة اليونانية غير كافية في مجموعها لتشكيل علم اقتصادي مستقل بذاته.

1-1- التنظيم الاجتماعي الطبقي في الحضارة اليونانية

قام المجتمع اليوناني على نظام رق وعبودية راسخ، وتوزعت طبقاته على النحو الآتي[1]:

- **طبقة الملاك الأرستقراطيين:** احتلت قمة الهرم الاجتماعي، وكانت تنظر إلى العمل اليدوي نظرة ازدراء واستهجان، إذ كانت تعتمد في مواردها على الريع العقاري دون أن تسهم بصورة مباشرة في العملية الإنتاجية.
- **الطبقة المتوسطة:** وهي الطبقة التي تلي الملاك في الترتيب الاجتماعي، وتضم في تركيبتها صغار الملاك والحرفيين.
- **طبقة الأجانب:** وتمثل فئة الأجانب المقيمين المحرومين من الحقوق السياسية، والمقصين عن المشاركة في الحياة العامة.
- **طبقة العبيد:** وتقع في قاعدة الهرم الاجتماعي، وتتحمل العبء الإنتاجي الأثقل، إذ كان العبيد يقومون بالأنشطة الإنتاجية المتنوعة من زراعة وصناعة وتعدين، فضلا عن الأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب، مما جعل تجارة العبيد من أكثر الأنشطة الاقتصادية ربحية وجلبا للعائد في الاقتصاد اليوناني.

1-2- التنظيم الاقتصادي في الحضارة اليونانية

يمكن تبيان التنظيم الاقتصادي في الحضارة اليونانية فيما يلي:

- **الزراعة:** استأثر القطاع الزراعي بما يقارب 20% من مساحة إقليم الدولة، وتوزعت الوحدات الإنتاجية الزراعية على نمطين متمايزين[2]:
  - **وحدات كبار الملاك:** وتشغل نسبة ضئيلة من إجمالي المساحات المزروعة، غير أنها تتميز بارتفاع جودتها الإنتاجية، إذ تزرع بالحبوب وتربى عليها الماشية، ويضطلع بالعمل الإنتاجي فيها العبيد والعمال الأجراء.
  - **وحدات صغار الملاك:** وتشمل معظم الأراضي الزراعية ذات الجودة المنخفضة، ويدير عملها الإنتاجي أكثر من نصف السكان، مستعينين بما يملكونه من عبيد وأبسط أدوات الإنتاج المتاحة.

---

1 - مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 39.

2 - خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2014، ص 36.

- **الصناعة:** برز المجتمع اليوناني في صناعة الأسلحة والأواني المنزلية، وقامت الوحدات الحرفية على جهود أفراد الأسرة وعبيدهم وبعض العمال الأجراء، وكان الإنتاج الصناعي يسير وفق آلية الطلبيات المسبقة من التجار وغيرهم، كما منحت المعادن لمن يستطيع استغلالها وتشغيلها.
- **التجارة الخارجية:** شهدت التجارة الخارجية اليونانية ازدهارا ملحوظا نسبيا، لا سيما بعد تطور صناعة السفن التجارية التي أسهمت في سد العجز الغذائي للسكان وتعويض قصور القطاع الزراعي عن تلبية الاحتياجات الغذائية المتنامية.
- **النقود والمبادلات المالية:** شهد الاقتصاد اليوناني انتشارا واسعا للنقود وتناميا ملحوظا في المبادلات النقدية وعمليات البيع والشراء، غير أن التعامل بالفضة ظل حكرا على الدولة دون سواها، مما أضفى على المنظومة النقدية طابعا مركزيا واضحا.
- **التجارة الخارجية:** ازدهرت التجارة الخارجية اليونانية ازدهارا نسبيا ملموسا، لا سيما في أعقاب تطور صناعة السفن التجارية، إذ أسهمت في سد الفجوة الغذائية الناجمة عن قصور القطاع الزراعي عن تلبية احتياجات السكان. وقد واكب هذا الازدهار التجاري انتشار للمبادلات النقدية وعمليات البيع والشراء، مع احتفاظ الدولة باحتكار التعامل بالفضة.

1-3- أهم الأفكار الاقتصادية لفلاسفة الاغريق:

نتناول في هذا الجانب اهم افكار فلاسقة الاغريق ممثلة في اكسينوفون، افلاطون وارسطو وفق ما يلي:

1-3-1- اكسينوفون Xenophon (354-431)ق.م

يحتل اكسينوفون (زينوفون) مكانة بارزة في تاريخ الفكر الاقتصادي، إذ ينسب إليه تأليف أول كتاب مسجل في التاريخ تحت عنوان "الاقتصادي"، الذي أطلق عليه بعض الباحثين تسمية "النظام المنزلي" وأطلق عليه آخرون "إدارة المالية الخاصة." وقد أتاحت له تجاربه المتنوعة تطوير مهارات متقدمة في الإدارة والتنظيم، مما جعله مؤرخا متميزا لعصره.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان في مرحلة شبابه تلميذا للفيلسوف سقراط، وأنه وإن كان أول من وظف مصطلح "الاقتصادي" عنوانا لمؤلفه، إلا أن هذا المصطلح كان يقصد به في سياقه الأصلي إدارة المنزل والأملاك الخاصة، لا المعنى الاصطلاحي الشامل المتعارف عليه في علم الاقتصاد الحديث.

يستعرض اكسينوفون من خلال ما تضمنه كتابه مفهومه للملكية والثروة، ونظرته إلى النقود ومكانة البلاد ودور العبيد، وفيما يلي عرض موجز لأبرز هذه الأفكار[1]:

- **الثروة، القيمة والنقود:** انطلق اكسينوفون في تحديد مفهوم الثروة من منظور نفعي صرف، إذ اعتبر أن كل ما هو نافع يعد جزءا من الثروة، بل امتد هذا المفهوم ليشمل الأعداء أيضا. وفي المقابل، فإن كل ما هو غير نافع لا يرقى إلى مستوى الثروة ولو كان أرضا أو حصانا. وقد ربط اكسينوفون مفهوم القيمة ربطا عضويا بالمهارات الإدارية للمالك، فالشيء ذو قيمة عندما يحسن المالك توظيفه واستخدامه، ويغدو ضارا حين يتحول إلى عبء في الحالة المعاكسة.

وفي هذا الإطار، ميز اكسينوفون بين نوعين من القيمة: القيمة الاستعمالية التي تتجلى في مهارة المالك في الانتفاع بالشيء، والقيمة التبادلية التي تظهر عند البيع، وهو تمييز يعد تأسيسا مبكرا لمفهوم القيمة في الفكر الاقتصادي الحديث.

أما فيما يخص النقود، فقد نظر إليها اكسينوفون بوصفها وسيلة لتراكم الثروة عبر التبادل التجاري، غير أنه نبه إلى ضرورة ألا تتحول إلى غاية في ذاتها، مستندا إلى أن الأشياء النافعة الحقيقية كالأراضي الزراعية تفوق النقود قيمة جوهرية. وذهب إلى أن التراكم المفرط للنقود واستخدام الذهب والفضة في أوجه الترف يمثل ضربا من ضروب السلوك المذموم الذي يتناقض مع الطبيعة الاقتصادية.

- **تقسيم العمل:** انتهج اكسينوفون في موقفه من التوزيع الطبقي السائد منهج سائر الفلاسفة اليونانيين، إذ آمن بالنظام الطبقي القائم ولم يخرج عن إطاره، فأسند الأعمال الجسدية والحرفية إلى الطبقات الاجتماعية الأدنى، وخصص الأعمال الذهنية والفكرية للطبقات العليا.

غير أن اكسينوفون أضاف إلى هذا التأطير الطبقي ملاحظة اقتصادية دقيقة تتعلق بتقسيم العمل، إذ لاحظ أن إتقان الحرف اليدوية يرتفع مستواه في المدن الكبيرة ارتفاعا ملحوظا، ويعزى ذلك إلى التخصص الوظيفي الذي تتيحه البيئة الحضرية، حيث يتفرغ الفرد لإتقان عمل واحد بدلا من الاضطرار إلى الجمع بين أعمال متعددة كما هو الحال في القرى. وهذه الملاحظة تعد تأسيسا مبكرا لمبدأ تقسيم العمل وتخصصه الذي اصبح لاحقا ركيزة أساسية في الفكر الاقتصادي الحديث

[1]- Xenophon**, The Economist.** Translator: H. G. Dakyns, Project Gutenberg, 2008, URL: https://fr.everand.com/book/187412819/The-Economist, le: 10/10/2025.

- **الزراعة، الحرفة والعبودية:** كان الاقتصاد اليوناني يرتكز في بنيته الأساسية على القطاع الزراعي، وقد اظهر اكسينوفون تفضيلا اقتصاديا صريحا لاستراتيجية شراء الأراضي البور الرخيصة واستصلاحها، على حساب الأراضي المحروثة والمزروعة، مستندا في ذلك إلى منطق القيمة المستقبلية، إذ ترتفع قيمة الأرض البور ارتفاعا ملحوظا عند استصلاحها، مما يضاعف هامش العائد الاستثماري ويفتح آفاقا أوسع للربحية مقارنة بالأراضي التي استنفدت إمكانات تحسينها.

وفيما يخص الحرفة، فقد نظر إليها اكسينوفون بعين الاستخفاف الاجتماعي، إذ رأى أنها تستنزف طاقة الإنسان الجسدية وتصرفه نحو أعمال أقرب إلى الجهد العضلي منه إلى الجهد الذهني البناء، مما يقربها في طبيعتها من عمل العبيد. وتعكس هذه النظرة الطبيقية الأرستقراطية السائدة في عصره، التي كانت تنزل الحرفيين في أدنى درجات السلم الاجتماعي اليوناني.

وقد أسهم اكسينوفون أخيرا في صياغة ما يشبه خطة اقتصادية تنموية لأثينا في مؤلفه "عن الإيرادات"، تضمنت جملة من الملاحظات التحليلية المتعلقة بالصناعة والتجارة والتصدير، مما يرسخ مكانته بوصفه أحد الرواد الأوائل للتفكير الاقتصادي المنهجي في الحضارة اليونانية.

أما فيما يتعلق بالعبيد، فقد أقر اكسينوفون بضرورة توظيفهم في العمل الزراعي بوصفه التزاما لا مناص منه، مؤكدا في الوقت ذاته أن استخلاص أقصى طاقاتهم الإنتاجية يستلزم اعتماد منظومة متكاملة من الحوافز المادية والمعنوية، الإيجابية والسلبية معا، في حين يتحرر السادة من أعباء العمل المباشر ليتفرغوا لخدمة المدينة والوطن.

ورغم ان أكسينوفون في تحليله الاقتصادي بدأ من الواقع العملي للحضارة اليونانية القائمة على الزراعة والرق، وقد عكست أفكاره في إدارة الأسرة وتفضيل الأرض الزراعية على الحرفة طبيعة الاقتصاد اليوناني الريفي. غير أن تحليلا نقديا لهذه الأفكار يكشف محدوديتها، إذ إنها تعلي من شأن الأرستقراطية الزراعية وتقلل من دور الحرف والتجارة التي كانت في الواقع تمثل الركيزة الثانية للثروة في دولة المدن اليونانية.[1]

[1] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 52

1-3-2- أفلاطون Plato (427-347)ق.م

ظهرت الأفكار الاقتصادية لأفلاطون بصورة رئيسية في مؤلفه "الجمهورية"، الذي تناول فيه موضوع الدولة أو المدينة المثلى. وقد انطلق الكتاب من التساؤل حول مفهوم العدالة، سواء أكانت بالنسبة للفرد أم للمدينة، مثبتا اهتمامه على العدالة في المدينة قبل الفرد، إذ اعتبر أن المدينة في مجموعها أكبر من الفرد، ومن ثم فإن تجليات العدالة المتعلقة بالمدينة أوضح وأجلى مما هي عليه لدى الفرد.

أما فيما يخص أصل الدولة، فقد ردها أفلاطون إلى عامل اقتصادي بصفة أساسية، إذ انطلق من مسلمة مفادها أن الفرد منفردا عاجز عن إشباع حاجاته المتعددة والمتشابكة بمفرده. ومن هذا المنطلق، تنبثق الحاجة الموضوعية إلى تجمع عدد من الأفراد في كيان واحد يكفل لكل منهم إشباع حاجاته عبر التعاون والتكامل مع الآخرين، وهذا الكيان الجماعي هو ما أطلق عليه أفلاطون مسمى "الدولة"، مما يجعل الدولة في جوهرها تنظيما اقتصاديا اجتماعيا نشأ استجابة لمتطلبات الإشباع الجماعي للحاجات الإنسانية[1].

يقوم النموذج النظري للمدينة المثالية عند أفلاطون على جملة من الأسس التنظيمية، في مقدمتها أن تكون المدينة صغيرة الحجم محدودة السكان، وأن ينظم اقتصادها على أساس مبدأ الاكتفاء الذاتي قدر المستطاع. ويقوم هذا النموذج على تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات وظيفية متكاملة، تقوم كل منها بنوع محدد من الأنشطة على النحو الآتي[2]:

- **الطبقة الاولى (طبقة الحكام)**: وتناط بها مهمة وضع القوانين والتشريعات اللازمة لتنظيم شؤون المدينة، والإشراف على تطبيقها واحترامها من قبل جميع الطبقات.
- **الطبقة الثانية (طبقة الجنود)**: وتقوم بمهمة الدفاع عن المدينة وحفاظ أمنها في مواجهة ما قد يتهددها من اعتداءات خارجية.
- **الطبقة الثالثة (طبقة المنتجين)**: وتضم جميع العاملين في النشاط الاقتصادي الإنتاجي، وتنوط بها مهمة إشباع الحاجات المادية للمدينة وتأمين متطلباتها الاقتصادية الأساسية.

[1] - محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2008، ص 13.

[2] - Plato, **The Republic of Plato**. Translator: Benjamin Jowett, Project Gutenberg, 2017, URL : https://gutenberg.org/cache/epub/55201/pg55201-images.html, Le : 10/10/2025

تنبثق أبرز الأفكار الاقتصادية لأفلاطون من تصوره للمدينة المقترحة من خلال المحاور التالية[1]:

- **فكرة تقسيم العمل:** يرى أفلاطون أن تقسيم العمل ركيزة أساسية لا غنى عنها في التنظيم الاجتماعي للمدينة، ويستند في ذلك إلى جملة من المبررات الاقتصادية، إذ يرى أن لكل شخص مواهب وكفاءات خاصة تؤهله للتخصص في مهنة بعينها، وأن التخصص في المهنة الملائمة لطبيعة الفرد يفضي إلى تنامي الإنتاج كما ونوعا. وتعد هذه الفكرة من الأفكار الاقتصادية السليمة التي سبق بها أفلاطون كثيرا من المفكرين اللاحقين، ولا سيما أن جذورها تمتد إلى فجر الحضارة الإنسانية.
- **الملكية:** دعا أفلاطون من خلال تقسيم طبقات مدينته المثالية إلى إلغاء الملكية الخاصة وتكوين الأسرة بالنسبة للطبقتين الأوليتين، الحكام والجنود، وذلك بهدف إبعادهما عن إغراء المال والسلطة وحب الملكية الفردية والرغبة في توريث الأولاد، حتى تتوافر لديهما الدوافع الكافية للاستمرار في أداء الخدمة العامة وتحقيق الصالح العام، باعتبارهما أصحاب القرار الذين قد تؤثر مصالحهم الخاصة على عدالة قرارات الدولة.

  في المقابل، أقر أفلاطون الملكية الخاصة للطبقة الثالثة المتمثلة في العمال والصناع، مؤكدا أهميتها الوظيفية بالنسبة لهم، إذ أنهم يوجهون نشاطهم الإنتاجي نحو تحقيق الربح والمصالح الخاصة، مما يفضي في نهاية المطاف إلى زيادة الإنتاج وتطويره في إطار إشباع حاجات أفراد المجتمع في المدينة المثالية.

  وعلى صعيد الشيوعية، فقد شجع أفلاطون مبدأ الشيوعية بالنسبة لطبقة الحكام في مدينته المثالية، كما رأى أفلاطون أن الرق عنصر دائم وبنيوي في الحضارة الإنسانية لا يمكن الاستغناء عنه، معتبرا أن الأجانب هم أنسب الفئات لاستخدامهم عبيدا، ولا سيما المستولى عليهم في الحروب.
- **النقود:** يرى أفلاطون أن النقود وسيلة وظيفية لتيسير التبادل، ويقترح اعتماد نقود ذات قيمة صورية مستقلة تماما عن قيمتها الذاتية، بحيث تصنع من الحديد، نحاس، رصاص... لا من الذهب أو الفضة، وذلك حتى لا تكتسب النقود قيمة ذاتية مستقلة، ويقتصر دورها الوظيفي على كونها أداة تبادل كوسيلة لا غاية، مما يحول دون تحولها إلى مصدر للثروة وتراكمها بذاتها.
- **الإقراض بفائدة (الربا):** رفض أفلاطون مبدأ الإقراض بفائدة رفضا قاطعا، مستندا في ذلك إلى حجة اقتصادية مفادها أن الإقراض بفائدة يفضي إلى تحصيل فارق نقدي بين المبلغ المقرض والمبلغ المسترد، وهو ما اعتبره أفلاطون ضربا من ضروب الإثراء غير المشروع. وقد زاد على هذا الرفض بعدا أخلاقيا صريحا، إذ

[1] – حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الشروق، الطبعة الاولى، مصر، 1995، ص 19.

صنف الإقراض بفائدة في خانة السلوك المنافي للفضيلة الأخلاقية، وأكد وجوب عدم الموافقة عليه ومحاربته بوصفه ممارسة تتعارض مع منظومة القيم التي تقوم عليها مدينته المثالية.

بالرغم من ان أفلاطون طرح في جمهوريته مشروعا للدولة المثالية يرتكز على التخصص الوظيفي وتقسيم المجتمع إلى طبقات، وهو بذلك يقترب من مفهوم تقسيم العمل الذي سيطوره آدم سميث لاحقا. غير أن الانتقاد الجوهري لهذا المشروع يكمن في أنه أهمل دور الحوافز الفردية في دفع النشاط الاقتصادي، فالنموذج الذي يرفض الملكية الخاصة لطبقة الحراس يناقض الطبيعة البشرية التي تجعل المصلحة الذاتية المحرك الأساسي للإنتاج. وهذا ما يثبته الواقع الاقتصادي اليوناني ذاته الذي شهد ازدهار الحرف في ظل الملكية الخاصة.[1]

1-3-3- أرسطو Aristotle (322-384) ق.م

يتقاطع أرسطو مع أفلاطون في اهتمامه بالاقتصاد من منظور أخلاقي وفلسفي، غير أنه يتميز عن سلفه في كون بحثه لم يقتصر على مجرد رسم نموذج مدينة مثالية، بل تجاوز ذلك إلى الاضطلاع ببعض الدراسات التحليلية لعدد من المشكلات والظواهر الاقتصادية. ولهذا يعد أرسطو في مقدمة المفكرين القدامى الذين أرسوا ما يمكن تسميته بـ"بذور النظرية الاقتصادية" القائمة على تحليل الظواهر والمشكلات الاقتصادية تحليلا منهجيا، مما يمنحه مكانة متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي بوصفه رائدا مبكرا للتحليل الاقتصادي المنهجي[2].

ولقد وردت معظم الأفكار الاقتصادية لأرسطو في كتابيه "السياسة" و"الأخلاق" والتي نوجز مضمونهما فيما يلي[3]:

- **الأساس الاقتصادي للدولة:** لم يكتف أرسطو بالأساس الاقتصادي الذي أرساه أفلاطون لتفسير نشأة الدولة، بل أضاف إليه بعدا تطوريا تاريخيا، إذ بين أن الدولة لم تنشأ فحسب لإشباع الحاجات المادية الأساسية كما ذهب إليه أفلاطون، وإنما ظهرت أيضا نتيجة مسار تطوري تاريخي متراكم يرمي إلى تحقيق غايات إنسانية أرقى وأشمل من مجرد الإشباع المادي.
- **احترام الملكية الفردية الخاصة:** انتقد أرسطو الآراء التي نادت بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء نظام الملكية الجماعية، ورأى أن النظام الجماعي يفضي بطبيعته إلى نزاعات بين الأفراد، كون هذا النظام يقوم على

[1] – خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، مرجع سابق. ص 42.

[2] - Aristotle, **The Ethics of Aristotle**, Project Gutenberg, 2021, URL : https://www.gutenberg.org/cache/epub/8438/pg8438-images.html, Le : 15/10/2025.

[3] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 43-46

حب كل فرد لذاته وسعيه إلى تنمية ملكيته الخاصة، وهو ما يدفعه فطريا نحو تعظيم حصته من الإنتاج وتنميتها. وانطلاقا من هذا المنطق، آثر أرسطو نظام الملكية الخاصة بوصفه النظام الأكثر انسجاما مع الطبيعة البشرية، والأجدر بتحفيز الأفراد على الإنتاج وتنمية الثروة، مما ينعكس إيجابا على الكفاءة الاقتصادية الكلية للمجتمع[1].

- **نظرية القيمة:** ميز أرسطو في تحليله الاقتصادي بين نوعين متمايزين من القيمة لكل سلعة، هما:

- **قيمة الاستعمال:** وتعني المنفعة التي تحققها السلعة للمستهلك من خلال استخدامها المباشر وتوظيفها في إشباع الحاجات.
- **قيمة المبادلة:** وتعني القدرة التبادلية للسلعة، أي معدل التبادل الذي يمكن على أساسه استبدال سلعة بأخرى في السوق.

ويعد تميز أرسطو بين نوعي القيمة إسهاما تحليليا مبكرا ذا أهمية بالغة في تاريخ الفكر الاقتصادي، إذ شكل منطلقا مرجعيا لكثير من النظريات الاقتصادية اللاحقة التي تناولت مفهوم القيمة ومحدداتها.

- **الاحتكار:** عرف أرسطو الاحتكار بأنه "انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق"، وهو تعريف لا يزال يحتفظ بحضوره في الأدبيات الاقتصادية حتى يومنا هذا. وقد انتهى أرسطو إلى أن الاحتكار يمكن البائع المحتكر من فرض الثمن الذي يراه دون قيد أو رقابة، وعلى هذا الأساس صنفه في خانة "الثمن غير العادل"، مستندا في ذلك إلى أنه يقوم في جوهره على استغلال البائع للمشترين واستثمار نفوذه السوقي للإخلال بمبدأ العدالة التبادلية

- **نشأة النقود ووظائفها** :أوضح أرسطو أن النقود نشأت تاريخيا لتقوم بثلاث وظائف جوهرية متكاملة[2]:

- **وسيلة للمبادلات** :يرى أرسطو أن الناس كانوا في بادئ الأمر يتعاملون بنظام المقايضة القائم على مبادلة سلعة بأخرى مباشرة، كمبادلة القمح بالقماش وما شابه ذلك. غير أن هذه الطريقة اصطدمت بعقبات عملية جمة في تسهيل التبادل، مما أدى موضوعيا إلى ظهور النقود واعتمادها وسيطا للمبادلات بين الأفراد يتجاوز القيود التي فرضها نظام المقايضة المباشرة.

---

[1] – حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 20.

[2] – حسين رحيم، **وظائف النقد في الفكر الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 34.

- **مقياس لقيم السلع:** تقوم النقود بوظيفة المعيار الموحد لقياس قيم السلع المختلفة وتقييمها، إذ تحدد قيمة كل سلعة بعدد معين من الوحدات النقدية، مما يتيح المقارنة الموضوعية بين قيم السلع المتباينة وتحديد معدلات التبادل بينها بصورة دقيقة وموضوعية.
- **مخزن للقيمة:** تؤدي النقود وظيفة الاحتياط والادخار، إذ تستخدم أداة لتخزين القيمة واستيعابها عبر الزمن، مما يمكن أصحابها من الاحتفاظ بمدخراتهم والتصرف فيها وفق احتياجاتهم المستقبلية.

- **الإقراض بالربا:** انتقد أرسطو الإقراض بفائدة انتقادا صريحا، مستندا في ذلك إلى حجة اقتصادية مفادها أن النقود لم توجد في أصلها إلا لتكون وسيطا للمبادلات التجارية لا غير، ومن ثم فإن توظيفها أداة لتراكم الثروة عبر الإقراض بفائدة يعد خروجا عن وظيفتها الجوهرية وانحرافا عن غايتها الأصلية. وقد أضفى أرسطو على هذا الموقف بعدا فلسفيا صريحا، إذ اعتبر الإقراض بفائدة أمرا منافيا للطبيعة، لكونه يستهدف تنمية المال بالمال بمعزل عن أي نشاط إنتاجي حقيقي[1].

وتتجلى أبرز نقاط الاختلاف الفكري بين أفلاطون وأرسطو في المحورين التاليين:

- **الملكية الخاصة وتكوين الأسرة** :رفض أرسطو فكرة إلغاء الملكية الخاصة كما رفض فكرة إلغاء تكوين الأسرة التي نادى بها أفلاطون، مستندا في ذلك إلى أن تحقيق التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة أمر ممكن التحقق، وأن الدوافع الشخصية المرتبطة بالمصالح الفردية تمثل من أقوى المحركات لتحقيق المصلحة العامة، بدلا من إلغائها والقضاء عليها.
- **وظائف النقود** :ميز أرسطو للنقود ثلاث وظائف متكاملة هي: وسيط للمبادلة، ومقياس للقيمة، وأداة لحفظ المدخرات، في حين اقتصر أفلاطون في تناوله للنقود على وظيفة واحدة فقط هي كونها وسيطا للمبادلة، متجاهلا وظيفتيها الأخريين.

يعد أرسطو أكثر واقعية من أفلاطون في تناوله للمسائل الاقتصادية، فدفاعه عن الملكية الخاصة يعكس إدراكا عميقا بأن المصلحة الشخصية محرك ضروري للنشاط الاقتصادي. كما أن تمييزه بين الاقتصاد الطبيعي القائم على تلبية الحاجات، والاقتصاد غير الطبيعي القائم على تراكم المال لذاته، يمثل نقدا فكريا مبكرا لظاهرة الاستغلال التجاري المفرط.[2]

---

[1] – صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص 14.

[2] – حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 23.

غير أن أرسطو وقع في تناقض جوهري حين دافع عن العبودية بوصفها نظاما طبيعيا، في حين يظهر التحليل الاقتصادي الدقيق أن العمل الحر أكثر كفاءة إنتاجية من العمل القسري، وهو ما أثبتته التحولات الاقتصادية في تاريخ الحضارات اللاحقة. وعليه، فإن أهمية أرسطو في تاريخ الفكر الاقتصادي لا تكمن في توافق أفكاره مع الواقع، بل في توفيره أدوات مفاهيمية أولية ستشكل منطلقا للفكر الاقتصادي اللاحق.[1]

ثانيا- الفكر الاقتصادي في الحضارة الرومانية

لم ينتج الرومان منظومة فلسفية مستقلة على غرار ما أبدعه اليونانيون، بل كان القانون الميدان الفكري الذي تفوقوا فيه وتميزوا، مما جعل الفكر القانوني الروماني يلقي بظلاله الواسعة على الفكر الاقتصادي الذي نشأ في أعقابه. وعلى الرغم من أن الحضارة الرومانية تميزت بهيمنتها العسكرية على العالم المعروف آنذاك، إلا أنها ظلت تابعة للحضارة اليونانية من الناحية المعرفية والفكرية، ولم تفرز فكرا رومانيا خالصا إلا في نطاق بعض الأعمال القانونية. ويعد النظام الروماني نموذجا بارزا للنظام الاقتصادي الزراعي القائم على الرق، إذ كانت الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الأساسي، وكانت ملكية الأرض الزراعية تصنف الاستثمار الأجدى والأكثر أمانا، فيما شكل العبيد الركيزة الإنتاجية الجوهرية التي يرتكز عليها النشاط الاقتصادي الروماني في مجمله[2]

2-1- التنظيم الاجتماعي والطبقي في الحضارة الرومانية

أجاز القانون الروماني للمواطنين الأحرار استيلاءهم على الأجانب وتحويلهم إلى عبيد، كما كانت الدولة تبيع أسرى الحروب وتدرجهم ضمن منظومة العبودية. وقد تألف البيان الطبقي للمجتمع الروماني من طبقتين رئيسيتين[3]:

- **طبقة النبلاء (الأشراف) وطبقة الفرسان:** وتمثل الفئة الحاكمة المتنفذة التي احتكرت السلطة السياسية والثروة الاقتصادية.
- **طبقة العامة وطبقة العبيد:** وتقع في قاعدة الهرم الاجتماعي، وتقوم بالعبء الإنتاجي الأثقل في المنظومة الاقتصادية الرومانية

[1] - محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق. ص 20

[2] - محمود عبد المولى، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، الشركة التونسية للتوزيع، 1986، ص 34.

[3] - اسماعيل محمود علي، إبراهيم جابر حسنين، **تاريخ الفكر الإقتصادي**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2011، ص 57.

2-2- التنظيم الاقتصادي في الحضارة الرومانية

يمكن استخلاصها فيما يلي:

- **الزراعة** :انطلق القطاع الزراعي الروماني من نمط المزرعة العائلية الصغيرة، ثم أخذ يتوسع تدريجيا حتى تمركزت ملكية الأراضي الزراعية في أيدي فئة قليلة من كبار الملاك، وقد رافق هذا التمركز فكر اقتصادي زراعي مستلهم جزئيا من الموروث اليوناني، إذ كانت الأرض تعد أكثر أشكال الاستثمار أمانا وأجداها، مما جعل ملكيتها مرتبطة بمفهوم المكانة الاجتماعية لا مجرد الكسب المادي البحت.[1]

وقد ترتب على ذلك تمييز ضمني في الفكر الاقتصادي الروماني بين الثروة الشريفة المستمدة من الأرض والزراعة، والثروة الدنيا المستمدة من التجارة والحرفة، وهو تمييز يجسد تناقضا صارخا مع الواقع الاقتصادي الذي شهد ازدهارا تجاريا واسعا يعد أحد أبرز التناقضات في الفكر الاقتصادي الروماني كما أشار إليه المؤرخون الاقتصاديون.[2]

- **علاقات الإنتاج** :قامت علاقات الإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وتوسع العمل العبودي الاستثماري دون مقابل، إذ تخصصت المزارع الكبرى في إنتاج المحاصيل التجارية الموجهة للبيع في السوق. وقد اصبح الإنتاج بهدف التبادل وتكوين الثروات سمة مميزة للنشاط الاقتصادي في تلك الحقبة، بدلا من الإنتاج لإشباع الحاجات الاستهلاكية.
- **التجارة** :اقتصر النشاط التجاري في البداية على تبادل المنتجات الغذائية بين القرى وحرف المدينة، ثم توسع نطاقه في أعقاب الفتوحات الرومانية، وتشكلت طبقة تجارية جديدة من أصحاب رؤوس الأموال، مما أدى إلى تحول تدريجي من الاقتصاد الزراعي نحو الاقتصاد التجاري، وتلاشت في سياق ذلك الطبقة الوسطى من صغار الزراع.
- **تطور رأس المال النقدي الربوي** :أدى نمو التجارة وتداول النقد إلى بروز رأس المال الربوي، وظهرت شركات الملتزمين الذين اضطلعوا بالعمليات الاقراضية وجباية الضرائب، وانتشرت مكاتب الصرافة على نطاق واسع لحفظ النقود وتحويلها. أما المضاربون في التجارة والإقراض بفائدة فقد تشكلوا تدريجيا في طبقة اجتماعية مميزة عرفت بطبقة الفرسان.

---

[1] – محمود عبد المولى، تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور، مرجع سابق، ص 37.

[2] – محمد عمر أبو عيدة، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 23.

اقتصر النشاط التجاري في البداية على تبادل المنتجات الغذائية بين القرى وحرف المدينة، ثم توسع نطاقه في أعقاب الفتوحات الرومانية، وتشكلت طبقة تجارية جديدة من أصحاب رؤوس الأموال، مما أدى إلى تحول تدريجي من الاقتصاد الزراعي نحو الاقتصاد التجاري.

وعلى صعيد الفكر الاقتصادي المرافق لهذا التحول، ظهرت فكرة رأس المال الربوي بشكل واضح، إذ أدى نمو التجارة وتداول النقد إلى بروز رأس المال الربوي، وظهرت شركات الملتزمين الذين اضطلعوا بالعمليات الإقراضية وجباية الضرائب. وتمثل هذه الظاهرة مفهوما مبكرا لما سيسمى لاحقا بالوساطة المالية، وإن غاب عنها أي تأطير نظري منهجي. [1]

- **التجارة الخارجية** :هيمنت روما على حركة التجارة الخارجية، واستوردت من ولاياتها التابعة المنتجات الزراعية، وصدرت إليها المصنوعات المعدنية والحرفية. وتكشف هذه العلاقة التجارية عن فكر اقتصادي إمبريالي ضمني وهو ما سيشكل نمطا ظل يتردد في الفكر الاقتصادي الاستعماري لاحقا.[2]

من خلال ما سبق في المحورين الأول والثاني لا يمكن فهم الفكر الاقتصادي لأي حضارة بمعزل عن السياق التاريخي الممتد الذي يسبقها ويلحقها، وبناء على هذا المنظور، يصبح الربط المنهجي بين الحضارات البابلية والمصرية واليونانية والرومانية ضرورة علمية وليس مجرد ترف أكاديمي.

فقد انتقلت الأفكار الاقتصادية من الشرق إلى الغرب عبر قنوات متعددة، إذ استفادت المدن التجارية اليونانية من تجارب كل من الحضارة الفينيقية والبابلية في مجالي التجارة البحرية وتطوير الأنظمة النقدية والتبادلية. كما أن تنظيم أسعار الفائدة الذي ورد في شريعة حمورابي واجهته الفلسفة اليونانية بمعالجة أخلاقية، تجلت بوضوح في موقف أرسطو الرافض للاسترباح (الربا). ثم جاء القانون الروماني لاحقا ليقنن هذه العلاقات المالية ضمن إطار تشريعي متكامل، ظل المرجعية الأساسية للاقتصاد الأوروبي لقرون طويلة.

من هذا المنطلق، فإن دراسة أي مرحلة من مراحل تطور الفكر الاقتصادي تستوجب استحضار ما سبقها، لكي يكون الفهم عميقا ونقديا، لا مجرد وصف وتجميع[3].

---

[1] – محمود عبد المولى، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، مرجع سابق، ص ص 40-45.

[2] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 44.

[3] – عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 110.

هوامش المحور الثاني:

1) مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 39.

2) خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2014، ص 36.

3) Xenophon**, The Economist.** Translator: H. G. Dakyns, Project Gutenberg, 2008, URL: https://fr.everand.com/book/187412819/The-Economist, le: 10/10/2025.

4) مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 52

5) محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، ،2008، ص 13.

6) Plato, **The Republic of Plato**. Translator: Benjamin Jowett, Project Gutenberg, 2017, URL : https://gutenberg.org/cache/epub/55201/pg55201-images.html, Le : 10/10/2025

7) حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الشروق، الطبعة الاولى، مصر، 1995، ص 19.

8) خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، مرجع سابق. ص 42.

9) Aristotle, **The Ethics of Aristotle**, Project Gutenberg, 2021, URL : https://www.gutenberg.org/cache/epub/8438/pg8438-images.html, Le : 15/10/2025.

10) مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 43-46

11) حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 20.

12) حسين رحيم، **وظائف النقد في الفكر الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ،2000، ص 34.

13) صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص 14.

14) حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 23.

15) محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق. ص 20

16)محمود عبد المولى، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، الشركة التونسية للتوزيع، 1986، ص 34.

17)اسماعيل محمود علي، إبراهيم جابر حسنين، **تاريخ الفكر الإقتصادي**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2011، ص 57.

18)محمود عبد المولى، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، مرجع سابق، ص 37.

19)محمد عمر أبو عيدة، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 23

20)محمود عبد المولى، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، مرجع سابق، ص ص 40-45.

21)مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 44.

22)عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 110.

المحور الثالث:
الفكر الاقتصادي الاوروبي في العصور الوسطى
-النظام الاقطاعي (القرن 05م- القرن 15م)-

تمهيد:

شكلت العصور الوسطى مرحلة تاريخية فارقة في مسار التطور الاقتصادي الأوروبي، إذ تمتد زمنيا من انهيار المنظومة الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي إلى مطلع النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي، لتغطي بذلك ما يزيد على عشرة قرون متواصلة (400–1450)م.

وعلى الصعيد الهيكلي، اتسم الاقتصاد السياسي لتلك الحقبة بهيمنة القطاع الزراعي بوصفه المحرك الأساسي للنشاط الإنتاجي، في ظل سيادة النظام الإقطاعي نمطا مؤسسيا ضابطا لعلاقات الإنتاج وتوزيع الموارد عبر مختلف الكيانات السياسية الأوروبية، مما أدى إلى بنية اقتصادية مركزيتها الأرض ورأس المال البشري الريفي.

أولا– مفهوم النظام الإقطاعي في اوروبا

يمكن تلخيص مفهوم النظام الإقطاعي من خلال افكاره السائدة في اوروبا آنذاك وفق ما يلي:[1]

- **التكوين الهيكلي للنظام الإقطاعي:** يمثل النظام الإقطاعي النمط الاقتصادي–الاجتماعي السائد في أوروبا خلال الفترة الممتدة من القرن التاسع حتى القرن الخامس عشر الميلادي، وقد قام هذا النظام على بنية إنتاجية محددة تصنف العلاقة بين عناصر الإنتاج وفق ترتيب صارم، تتمحور حول الأرض بوصفها الأصل الاقتصادي الأساسي والمحدد الرئيسي لتوزيع الثروة والسلطة معا.
- **علاقات الإنتاج وتوزيع حقوق الملكية:** تجلت الخاصية الجوهرية للنظام الإقطاعي في طبيعة علاقات الإنتاج القائمة بين الإقطاعيين والفلاحين، إذ انعدمت الملكية المطلقة للأرض لدى المنتجين الفعليين، واستبدل عنها بنظام حيازة مقيد يكفل لكل طرف حقوقا جزئية ومتداخلة. فمن الناحية النظرية، كانت الأرض تعد ملكا للتاج الإمبراطوري، غير أن الملكية الفعلية كانت تتركز في يد الأسياد الإقطاعيين بوصفهم الحكام الفعليين للأراضي وما عليها من موارد بشرية وإنتاجية.

وقد تجسد هذا الترتيب المؤسسي في التقسيم الثنائي للأرض الإقطاعية، إذ احتفظ الإقطاعي بقسم يلزم الفلاحين بزراعته دون مقابل نقدي، في حين خصص القسم الآخر للفلاحين لاستغلاله الذاتي، مع اشتراط تقديم جزء من عائداته للسيد الإقطاعي، مقابل ضمان الحماية الأمنية وحفاظ الحيازة.

[1] – محمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 23.

- **الوحدة الاقتصادية الإقطاعية (الضيعة نموذجا):** شكلت الضيعة الوحدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأساسية في البنية الإقطاعية، وتميزت بدرجة عالية من الاكتفاء الذاتي، إذ كانت تنتج ما تحتاجه من السلع والخدمات داخل حدودها بصورة شبه مستقلة عن الأسواق الخارجية، مما أدى إلى محدودية التبادل التجاري وضعف اندماج هذه الوحدات في منظومة اقتصادية أشمل.
- **نمط الإنتاج والإكراه الاقتصادي (الأقنان):** اعتمد أسلوب الإنتاج الإقطاعي اعتمادا جوهريا على نظام الأقنان، الذين يمثلون قوة العمل الأساسية الملزمة بالعطاء الإنتاجي تحت وطأة الإكراه المادي والقسر الاجتماعي. وقد تعددت أشكال الالتزامات المفروضة على الأقنان تجاه السيد الإقطاعي لتشمل: تقديم الخدمات الإنتاجية المباشرة، وتسليم جزء من المحاصيل عينا، أو سداد أعباء مالية نقدية، وهو ما يكشف عن طبيعة العلاقة غير المتكافئة في توزيع الفائض الاقتصادي بين طرفي علاقة الإنتاج.

ثانيا- التنظيم الاجتماعي والطبقي للنظام الاقطاعي

تتشكل البنية الاجتماعية للمجتمع الإقطاعي من ثلاث طبقات إنتاجية متمايزة[1]:

- **طبقة السادة والنبلاء** :تتألف هذه الطبقة من ملاك الضيعة ومن يتبعهم من الحاشية والتابعين، وتمثل في أغلب الأحوال أقلية عددية داخل التركيب الاجتماعي، غير أنها تستحوذ على ربوع الأراضي الزراعية الخصبة والواسعة بوصفها مصدرها الاقتصادي الأساسي.
- **طبقة الأقنان** :تشكل هذه الطبقة الكتلة السكانية الغالبة داخل الضيعة، وتتكون من قوة العمل المنحدرة من العبيد المحررين أو من صغار الملاك الذين آلت أحوالهم إلى التدهور فأدى بهم ذلك إلى فقدان ملكية أصولهم الإنتاجية والانتقال إلى فئة عديمي الملكية من وسائل الإنتاج.
- **طبقة الحرفيين والتجار** :تضم هذه الطبقة مقدمي الخدمات المتخصصة الذين يمارسون نشاطهم الاقتصادي بصورة فردية ومتنقلة في فترات زمنية محددة.

[1] - انطوان أيوب، **دروس في الاقتصاد السياسي**، الطبعة الاولى، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، ، 1965، ص 75.

ثالثا- الخصائص الاقتصادية للنظام الإقطاعي

اتسم النظام الاقطاعي بعدة خصائص اقتصادية تتلخص وفق ما يلي:[1]

- **الاكتفاء الذاتي:** اتسم النظام الإقطاعي بطابعه الاقتصادي المغلق، إذ قامت كل وحدة إقطاعية على مبدأ الاكتفاء الذاتي في الإنتاج والاستهلاك، مما أدى إلى شبه انعدام التبادل الاقتصادي بين الوحدات الإقطاعية المختلفة. وقد أسهم هذا النمط في إضعاف القطاع التجاري هيكليا، فتراجع دور السوق إلى وظيفة ثانوية مقتصرة على تلبية رغبات استهلاكية محدودة لدى كبار الملاك والإقطاعيين.
- **عوامل الإنتاج:** اقتصرت عوامل الإنتاج الفاعلة في البنية الإقطاعية على عاملين اثنين هما :الأرض والعمل حصرا، في غياب تام لرأس المال بوصفه عنصرا إنتاجيا مستقلا أو أداة للتنظيم الاقتصادي.
- **الزراعة:** مثلت الزراعة الركيزة الإنتاجية الأساسية في الاقتصاد الإقطاعي، وقد اعتمدت على ثلاثة أنظمة زراعية متمايزة للحفاظ على خصوبة الأرض[2]:
  - **نظام الحقل الواحد** :يقوم على الزراعة المتكررة للمحصول ذاته في الحقل نفسه حتى استنزاف طاقته الإنتاجية، ثم الانتقال إلى حقل آخر.
  - **نظام الحقلين** :يرتكز على التقسيم الثنائي للمساحة الزراعية مع تناوب المحاصيل بين الحقلين من موسم لآخر.
  - **نظام الحقول الثلاثة** :يقوم على التقسيم الثلاثي للأرض، حيث يزرع حقلان بمحصولين مختلفين، ويترك الثالث راحة في العام الأول، ثم تعاد توزيع الزراعة من عدمها بالتناوب.
- **الصناعة الحرفية:** ظهرت الصناعة في الاقتصاد الإقطاعي بصورة يدوية حرفية، وكانت موجهة للاستهلاك المحلي لا للتسويق الخارجي، إذ كان الإنتاج يتم عبر ورش حرفية يعمل فيها عمال ملزمون ومقيدون بأصحاب العمل. وقد قامت هذه الورش على ترتيب مهني صارم يضم: الأسياد الحرفيين في القمة، يليهم العرفاء، ثم الصبيان في القاعدة، وذلك درءا للمنافسة بين الصناع. وقد تنظم أصحاب كل حرفة في طوائف مهنية متخصصة تقوم بحماية مصالح أعضائها وتنظيم ممارسة المهنة حتى يومنا هذا.

[1] - محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 35

[2] - مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص 45.

رابعا– أهم الأفكار الاقتصادية للنظام الإقطاعي

لم يرتق الفكر الاقتصادي الإقطاعي إلى مستوى العلم المستقل المنهجي، بل ظل تابعا للمرجعية الدينية وإطارها المعياري، إذ احتكر رجال الكنيسة (المدرسون) صلاحية إضفاء الشرعية على أي تصور يتعلق بالنشاط الاقتصادي، وذلك في ضوء التعاليم الدينية السائدة. ومن أبرز المفكرين الاقتصاديين في هذه المرحلة سان توماس الأكوين Saint Aquinas Thomas (1226-1247)م، ويمكن استخلاص أهم ملامح الفكر الاقتصادي الإقطاعي على النحو الآتي[1]:

- **الملكية:** اتجه الاتجاه الفكري العام في النظام الإقطاعي نحو تفضيل الملكية الفردية على الملكية الجماعية، على أن يكون توظيف تلك الملكية موجها نحو الصالح العام، مع الدعوة إلى الاعتدال في تراكم الثروة بما يتناسب مع المكانة الطبقية للفرد داخل التركيب الاجتماعي.
- **نشاط التجارة:** نظر المدرسون في بادئ الأمر إلى التجارة باعتبارها نشاطا غير مرغوب فيه (محرما)، مستندين في ذلك إلى أن سعي التاجر نحو تحقيق الربح يتعارض مع مبدأ الاستحقاق العادل للثروة. غير أن تصاعد الحاجة الاقتصادية الفعلية إلى النشاط التجاري دفع توماس الأكويني إلى صياغة ثلاثة شروط أخلاقية تضفي على التجارة صفة المشروعية:
  - انعدام عنصر الاحتكار في عملية التبادل، استنادا إلى مفهوم أرسطو في هذا الشأن.
  - مشروعية الكسب حين يكون ضروريا لإعالة الأسرة أو لمساعدة المحتاج.
  - حسن النية عند الشراء، بمعنى ألا تكون نية البيع سابقة للاقتناء، وأن تطرأ فرصة البيع لاحقا نتيجة نقل السلعة من موضع إلى آخر أو تحمل مخاطرة معينة.
- **فكرة الثمن العادل:** يقوم مبدأ الثمن العادل على اشتراط التوازن في المعاملة بين طرفي التبادل التجاري، فإذا بيعت سلعة بأعلى من قيمتها الحقيقية كان ذلك إجحافا بحق المشتري، وإذا بيعت بأدنى من قيمتها كان ذلك إضرارا بحق البائع. غير أن المدرسين لم يتوصلوا إلى معيار موحد لتحديد عدالة الثمن، واتخذوا من عدالة الثمن مبدأ كليا دون الاتفاق على آلية قياسه.

[1] - Saint Aquinas **Thomas, Summa Theologica**, Part I-II, Translator: Fathers of the English Dominican Province, March 1, 2006,

وتعددت التعريفات المقدمة للثمن العادل على النحو الآتي:

- **معيار تكلفة الإنتاج:** ذهب توماس الأكويني إلى أن الثمن العادل هو الثمن المساوي لنفقة الإنتاج.
- **معيار الربح المعتدل:** يحدد الثمن العادل بأنه الثمن الذي يغطي نفقة الإنتاج ويتيح للمنتج هامش ربح معتدل، يكفي لتغطية نفقات إعالة أسرته والقيام بأعمال الخير.
- **معيار الملاءمة الاجتماعية:** يعرف الثمن العادل بأنه الثمن الذي يضمن للعامل مستوى معيشيا لائقا وفق ما تقتضيه مكانته الطبقية والأعراف الاجتماعية والتقاليد السائدة. كما اتفق على أن كل ثمن ينطوي على انحراف عن هذه المعايير يعد خروجا على مقتضيات الأخلاق الفاضلة.

- **القرض بفائدة (تحريم الربا):** تبنى المدرسون (رجال الكنيسة) موقفا رافضا لمبدأ الإقراض بفائدة، معتمدين في ذلك على أفكار أرسطو ومرجعيات قرارات الكنيسة. وفي هذا الإطار، رأى توماس الأكويني أن الفائدة التي تتراكم بمرور الزمن تشكل تنازلا عن النقود مقابل شيء لا قيمة له، إذ الزمن ملك الله لا ملك المقرض. وعلى الصعيد الأخلاقي، شدد الأكويني على أن القروض تمنح في الغالب لتلبية الحاجات الاستهلاكية للمقترضين المعوزين، مما يجعل اشتراط الفائدة عليها ضربا من ضروب استغلال الفقير واستثمار عجزه، وهو ما حرمه الأكويني تحريما قاطعا.

وحدد توماس الأكويني ثلاثة أوجه لا تجوز فيها الفائدة على القرض:

- لا تجوز الفائدة في حالة تأخر المقترض عن سداد القرض في الأجل المتفق عليه.
- لا تجوز الفائدة في حالة ادعاء المقرض خسارة فرصة ربح كان بإمكانه تحقيقها لو لم يقرض ماله.
- لا تجوز الفائدة في حالة تذرع المقرض بارتفاع تكاليف منح القرض عند إتمامه.

خامسا- عوامل انهيار النظام الإقطاعي

تضافرت عوامل هيكلية ومتعددة الأبعاد في أواخر القرن الرابع عشر لتمهد لانهيار النظام الإقطاعي، ومن أبرزها[1]:

[1] - خباية عبد الرحمن، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، مصر، 2009، ص 55.

- **بروز النقد وإعادة تفعيل دوره** :أسهم توسع دائرة التبادل السلعي في رفع الطلب على المنتجات، مما عجزت الضيعة المغلقة عن مجاراته في ظل نمطها الإنتاجي الجامد، فكان ذلك دافعا نحو البحث عن نظام اقتصادي بديل.
- **ظهور المزروعات النقدية** :أدى الإقبال على زراعة المحاصيل التجارية كالقطن والتبغ وغيرها إلى نشوء زراعات نقدية واسعة الانتشار، أسهمت في انفتاح الضيعة على العالم الخارجي بصورة متسارعة.
- **تحول العلاقة بين الأسياد والأقنان** :دفعت حاجة النبلاء إلى النقد لاقتناء أنماط المعيشة الجديدة إلى استبدال الالتزامات العينية بضرائب نقدية مفروضة على الأقنان، مما أعاد رسم طبيعة العلاقة الإنتاجية بين الطرفين.
- **هجرة الأقنان نحو المدن** :تدفق الأقنان من الأرياف الإقطاعية نحو المدن الحضرية الناشئة، محدثين بذلك تآكلا في القاعدة البشرية التي يرتكز عليها النظام الإقطاعي.
- **تنامي أهمية التجارة الخارجية** :أسهمت الاكتشافات الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر في تعظيم ثروات طبقة التجار وتعزيز نفوذها، مما أتاح لها تحرير المدن من القبضة الإقطاعية.
- **تحالف التجار مع أرباب الصناعة** :أدى هذا التحالف إلى بروز طبقة عمالية منظمة تناقضت مصالحها هيكليا مع مصالح الأسياد الإقطاعيين، مما زاد من هشاشة النظام.
- **تراجع دور النبلاء وتصاعد الفكر القومي** :تراجع نفوذ النبلاء في مقابل تصاعد الفكر القومي الداعم لبوادر الدولة الوطنية، فضلا عن تراجع هيمنة الكنيسة الكاثوليكية من جهة، وما أعقبته الحروب الدينية من إصلاحات أفضت إلى ظهور المذهب البروتستانتي الذي أرسى منظومة فكرية مغايرة في أوروبا.

هوامش المحور الثالث:

1) محمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مرجع سابق.

2) انطوان أيوب، **دروس في الاقتصاد السياسي**، الطبعة الاولى، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1995.

3) محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.

4) مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007.

5) Saint Aquinas **Thomas, Summa Theologica**, Part I-II, Translator: Fathers of the English Dominican Province, March 1, 2006, URL : https://gutenberg.org/cache/epub/18755/pg18755-images.html, Le : 10/09/2025.

6) خباية عبد الرحمن، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، مصر، 2009.

المحور الرابع:
الفكر الاقتصادي الاسلامي في العصور الوسطى
- (القرن 08م الى القرن 15م) -

تمهيد:

تمثل المدرسة الاقتصادية الإسلامية امتدادا عضويا للمنظومة الفكرية الإسلامية الكبرى، إذ نشأت في أعقاب انتهاء عصر الرسالة النبوية وبلغت ذروة ازدهارها الحضاري في القرن الخامس الميلادي. وقد أولى المستشرقون الغربيون اهتماما واسعا بتوثيق منجزات هذه المدرسة في حقول العلوم الطبيعية والكيمياء والطب والفلك والرياضيات والجغرافيا، في حين ظل إسهامها في ميدان العلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد دون التقدير الأكاديمي المستحق. ومع ذلك، فقد انتقلت عناصر جوهرية من الفكر الاجتماعي الإسلامي إلى الفكر الغربي عبر قنوات مباشرة وغير مباشرة، لا سيما خلال الحقبة الأندلسية التي شكلت جسرا حضاريا فاعلا بين المنظومتين الفكريتين.

اولا– مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام

أرسى الإسلام منظومة من المبادئ والقواعد الضابطة للنشاط الاقتصادي، تشكل في مجموعها إطارا معياريا لا يجوز الخروج عنه، مع إبقاء التفاصيل التطبيقية مفتوحة أمام الاجتهاد والاختلاف الفقهي. وتتجلى أبرز هذه المبادئ فيما يلي:

- **الانسجام بين الروح والمادة:** يتجلى هذا المبدأ في ربط الإسلام بين البعد المادي والبعد الروحي للنشاط الاقتصادي، فالزكاة بوصفها ركنا من أركان الإسلام تجمع في آن واحد بين وظيفتين متكاملتين: الأولى مالية تتمثل في فرض ضريبة إلزامية على الثروة بالتوازي مع سائر الأركان، والثانية أخلاقية تتمثل في تزكية النفس وتطهيرها من رذيلتي الشح والبخل.
- **التكامل بين دور الفرد والدولة (الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية):** في حين آثرت الرأسمالية الحرية الفردية على حساب العدالة الاجتماعية، واعتنت الاشتراكية بالعدالة الاجتماعية على حساب الحرية الفردية، انطلق الإسلام من مبدأ إباحة الحريات الفردية في حدود ما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وحيثما أدى سلوك الفرد إلى الإضرار بالمجتمع، ثبت للدولة حق التدخل[1].
- **الاقرار بين الملكية الإنسانية والملكية الإلهية:** يرتكز هذا المبدأ على مفهوم الاستخلاف، إذ يعد الكون ملكا مطلقا لله سبحانه وتعالى، والإنسان مستخلف فيه لإعماره. وعليه، فإن ملكية الإنسان لما في يده لا

[1] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 67.

تعدو كونها وديعة إلهية، يحق له التصرف فيها ببيع أو إيجار أو توريث، في حدود ما لا يقع في دائرة المحظور الشرعي.

- **التكامل بين الملكية الخاصة والملكية العامة:** أجاز الإسلام الملكية الخاصة انسجاما مع الطبيعة الإنسانية وفطرة الإنسان في حب المال، غير أنه وضع لهذه الملكية ضوابط حدية تحول دون أن يتحول تملك الفرد للثروات الطبيعية والمائية إلى مصدر إضرار بعامة الناس والتضييق عليهم.
- **الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية:** لا يعلو الفرد على الجماعة ولا الجماعة على الفرد في المنظومة الاقتصادية الإسلامية، بل يتمتع الفرد بحق صون مصالحه الخاصة شريطة ألا تكون على حساب المجتمع ولا مصدرا للضرر الاجتماعي. ومتيحا له المجال للأخذ بشروط تحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام، أو دفع الضرر الأكبر بالضرر الأصغر، وفي هذه الحالات يجب على الدولة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بصون المصلحة الجماعية وتعويض المتضررين من الأفراد[1].
- **الرقابة بين دافع الربح والوازع الأخلاقي:** أحل الإسلام البيع والتبادل والربح المشروع، وحرم في المقابل الربا والغش والغبن، وحارب الطمع بوصفه آفة اقتصادية واجتماعية، داعيا إلى تكريس قيم الرحمة في التسعير والتيسير في القضاء والاقتضاء.
- **الربط بين التوزيع الحر والتوزيع الحكومي للناتج:** لا يوزع الناتج الاقتصادي بالتساوي المطلق بين الأفراد، بل يرتبط توزيعه بمبدأ المساهمة الإنتاجية، فلكل فرد بحسب طاقته، ولكل عمل بحسب مجهوده. ولا يترك التوزيع كليا لآليات السوق من أجر وفائدة وريع وربح، بل تقوم الشريعة الإسلامية بضمان إعادة توزيع الدخل عبر منظومة متكاملة من الآليات، في مقدمتها الزكاة والصدقة وسائر الحقوق الواجبة والمستحبة، وذلك تحقيقا للتوازن الاجتماعي وصونا لكرامة الفئات الأكثر هشاشة.
- **الحث على العمل:** أولى الإسلام العمل مكانة رفيعة في منظومته القيمية، إذ مجده القرآن الكريم والسنة النبوية وحثا عليه، دون تمييز أو تفاضل بين أنواعه وأشكاله، تكريسا لمبدأ أن العمل المشروع قيمة إنتاجية واجتماعية في حد ذاته.

[1]– معاذ الشرفاوي الجزائرلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020، ص ص 24-25.

- **تحريم الربا:** حرم القرآن الكريم والسنة النبوية الإقراض بفائدة تحريما قاطعا، وتكمن الحكمة الاقتصادية من وراء ذلك في سد الذريعة أمام نشوء طبقة ريعية طفيلية داخل المجتمع الإسلامي، تعيش على مداخيل رأس المال دون أن تسهم بأي جهد إنتاجي حقيقي، مما يخل بمبدأ العدالة التوزيعية ويعمق التفاوت الاجتماعي.
- **محاربة الاحتكار:** نهى الإسلام عن الاحتكار نهيا صريحا، إذ أكد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يحتكر إلا خاطئ، وقد أوجب الفقه الإسلامي على الحكام تطبيق عقوبات رادعة بحق المحتكرين، وذلك صونا للمستهلكين من الاستغلال الاقتصادي المتجلي في التلاعب بالأسعار ورفعها بصورة مصطنعة فوق مستوياتها التوازنية الطبيعية[1].

ثانيا– أهم الأفكار والإسهامات الاقتصادية عند ابن خلدون والمقريزي

يمكن اظهار اهم افكار رواد الفكر الاسلامي متمثلا في ابن خلدون والمقريزي فيما يلي:

2–1– الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون (1332 – 1406)م.

ليس من السهل استخلاص جميع الأفكار الاقتصادية لابن خلدون، لهذا سنحاول عرض بعض الأفكار الأساسية التي تتعلق بعدد من القضايا الاقتصادية المطروحة[2]:

- **نظرية الحاجات البشرية:** تجاوز ابن خلدون في تحليله المفهوم الضيق للسلع والخدمات المفردة، ليرسي تأصيلا منهجيا للحاجات البشرية يتقاطع في جوهره مع ما باتت تعرفه النظرية الاقتصادية المعاصرة. فقد ميز ابن خلدون بين صنفين رئيسيين من الحاجات: الحاجات الأساسية المتمثلة في الضروريات الأولية كالغذاء والكساء والمأوى، وهي الحاجات الأصلية التي تتفرع منها سائر الاحتياجات، والحاجات الثانوية التي أطلق عليها مصطلح الكماليات، وهي ما يعادل في التصنيف الاقتصادي الراهن الحاجات الترفيهية والتكميلية.

[1] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 66–67.

[2] – عبد الرحمن بين محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، الموقع:
https://archive.org/details/diwan_20170911_2151/%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D8%A8%D9%86%20%D8%AE%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%86%20-%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%84/، التحميل: 2025/02/18.

كما أولى ابن خلدون أهمية تحليلية بالغة لمتغير حجم السكان بوصفه محددا هيكليا لمستوى الطلب الكلي وحجم الحاجات البشرية، وهو ما يمثل إسهاما رائدا في التحليل الاقتصادي السكاني، ويضعه في مصاف المؤسسين الأوائل لاقتصاديات الطلب[1].

- **نظرية تقسيم العمل والإنتاج:** أكد ابن خلدون أن إنتاج السلع يستلزم بطبيعته تضافر جهود أفراد المجتمع وتعاونهم، مما يستوجب تقسيم العمل وتخصيص مهامه، وينسب إليه تأثره في هذا الطرح بفكرة أرسطو حول تقسيم العمل[2].
- **عناصر الإنتاج:** تطرق ابن خلدون إلى موضوعات الاقتصاد الجزئي، فحدد عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، مقررا أن العمل يحتل مكانة محورية بينها بوصفه العنصر الإنتاجي الأكثر أهمية وتأثيرا.
- **النشاط الاقتصادي واكتساب الدخل:** قرر ابن خلدون أن الدخل لا يتحقق إلا نتيجة للسعي والعمل المنتج، وميز بين أنواع الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالتجارة والفلاحة والصناعة والإمارة، فارقا بين الإمارة وسائر الأنشطة الاقتصادية المنتجة. وقد سبق ابن خلدون غيره في معالجة إشكالية التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص، موليا القطاع الخاص أهمية قصوى بوصفه المحرك الفعلي للنشاط الاقتصادي والمشغل الرئيسي للعمالة.
- **اشتراط الاستقرار لتكوين المدن وازدهار الصناعة:** أشار ابن خلدون إلى أن النشاط الاقتصادي لا يبلغ نضجه إلا في مرحلة الاستقرار الحضري، إذ يستلزم ذلك الاستقرار الواسع سياسيا واجتماعيا وبشريا.
- **التعليم والتدريب المهني بوصفهما رافعة إنتاجية:** أولى ابن خلدون التعليم والتدريب على الصناعات أهمية اقتصادية بالغة، مقررا أن الصانع لا غنى له عن التكوين المهني المتخصص، وهو ما يجعله من أوائل المنبهين إلى إشكالية رأس المال البشري وأهمية الاستثمار في التعليم والتدريب بوصفهما محددين جوهريين للتطور الاقتصادي[3].

---

[1] –مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 66–67.

[2]– سيد شوربجي عبد المولى، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الأسعار والنقود**، إدارة الثقافة والنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 25.

[3] – محمد سحنون، **الاقتصاد الإسلامي: الوقائع والأفكار الاقتصادية**، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 17.

- **النمو الاقتصادي بوصفه مكونا للعمران الحضاري:** ربط ابن خلدون النمو الاقتصادي بمسار العمران الحضاري، مؤكدا أن الصنائع إنما تتجمع وتتراكم بتراكم التحضر واتساع دائرته، وهو ما بات أمرا مسلما به في النظرية الاقتصادية المعاصرة التي تكرس هذه القضية وتؤكد عليها.
- **النمو الاقتصادي والتسلسل الإنتاجي للصناعات:** أكد ابن خلدون أن النمو الاقتصادي يبلغ اكتماله بتكامل العمران الحضاري، وأن الصنائع تتكاثر وتتنوع بتزايد الطلب عليها. وتحدث عن أهمية تقسيم العمل ودوره في رفع الطاقة الإنتاجية على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة وعلى مستوى الاقتصاد الكلي. ونبه إلى التشابكات القطاعية بين الصناعات المختلفة، مقررا أن الارتقاء الإنتاجي يسير وفق تسلسل هيكلي منطقي: من الصناعات الأولية كالزراعة إلى الصناعات التحويلية الثانوية فالصناعات الخدمية الثلاثية. وبذلك يكون ابن خلدون قد تجاوز أرسطو في معالجة تقسيم العمل، وسبق آدم سميث في إدراك أهميته الهيكلية.
- **السياسة الضريبية والمالية العامة:** يعد ابن خلدون من المنادين الأوائل بمبدأ معدل الضريبة المعتدل بل المنخفض، إذ يرى أن انخفاض العبء الضريبي يحفز الإنتاج ويوسع القاعدة الاقتصادية، مما يعظم الحصيلة الضريبية الإجمالية للدولة. وفي المقابل، يرى أن الضريبة المرتفعة تثبط النشاط الاقتصادي وتضيق وعاءه، فتتراجع معها عائدات الخزينة العامة. وهذا الطرح يتقاطع جوهريا مع ما عرف لاحقا بمنحنى لافر في النظرية المالية المعاصرة[1].
- **ديناميكيات السكان والتحليل العلمي لحركة الأسعار:** خلافا لعلماء الاقتصاد الكلاسيكي كمالتس وريكاردو اللذين نظرا إلى الزيادة السكانية بمنظور تشاؤمي، تبنى ابن خلدون موقفا إيجابيا من النمو السكاني، إذ يرى أن تكاثر السكان يؤدي إلى اتساع العمران وتضاعف الخيرات في الأسواق، مما يخفض أسعار الضروريات ويرفع أسعار الكماليات. وقد أدرك ابن خلدون في هذا الإطار التحليلي أثر كل من العرض والطلب في تحديد السعر، مؤسسا بذلك ما يعرف اليوم بمفهوم السعر التوازني والكمية التوازنية[2].
- **إسهامه في تحديد المفهوم الاقتصادي للريع:** قدم ابن خلدون تحليلا رائدا لظاهرة الريع مرتكزا على الأسس المنهجية ذاتها التي اعتمدها ريكاردو لاحقا، إذ ربط الريع بالأراضي الزراعية وربطه بالنفقات

[1] – حازم الببيلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 29.

[2] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 67.

المتعلقة بها، مقررا أن الريع مرتبط ارتباطا عضويا بجودة الأرض الزراعية وأسعار منتجاتها الزراعية، فكلما انخفضت جودة الأرض الزراعية ارتفعت نفقات زراعتها والعكس صحيح[1].

- **نظرية القيمة:** ميز ابن خلدون بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، فالأولى مستمدة من الخصائص النافعة للشيء وأسماها ابن خلدون قيمة الرزق أو المعاش، والثانية مستمدة من إمكانية إبدال الشيء بشيء آخر كالنقود وأسماها ابن خلدون قيمة الكسب. وقد أرجع ابن خلدون القيمة إلى العمل الإنساني بوصفه محددها الرئيسي، مقررا أن قيمة الشيء تتزايد كلما ازداد فيه العمل، ومن ثم فإن ابن خلدون قد سبق آدم سميث وريكاردو في وضع نظرية قيمة العمل[2].
- **وظائف النقود ومفهوم الثروة:** تجاوز ابن خلدون أرسطو ومن تبعه من المدرسين في اعتبار الذهب والفضة معيارا للثروة واستحسانهم لهذا الدور، إذ أكد أن الله خلق المعدنين الشريفين ليضطلعا بوظيفة مقياس القيمة لا غير. ويؤكد ابن خلدون على الدور الوظيفي للنقود بوصفها حافظا للقيمة ووسيطا لتسهيل المبادلات ومقياسا للقيمة، منبها إلى الخطأ المنهجي الذي وقع فيه التجاريون من بعده حين جعلوا من تراكم المعادن النفيسة مقياسا لثروة الأمة وقوتها، في حين أن الثروة الحقيقية إنما تتجسد في الطاقة الإنتاجية والنشاط الاقتصادي الفعلي[3].

2–2– الفكر الاقتصادي عند المقريزي (1364م – 1442م)

تشترك منهجية المقريزي مع منهجية ابن خلدون في تشخيص الظواهر واستقراء منطقها التفسيري، غير أن كلا منهما سلك مسارا تحليليا مغايرا، فبينما اعتمد ابن خلدون نظرية القيمة أداة تفسيرية للظواهر الاقتصادية، انتهج المقريزي مقاربة نقدية تقوم على التحليل المبني على دور النقود وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي، وهو ما يعرف اليوم بالسياسة النقدية[4].

ويمكن استخلاص أبرز إسهامات المقريزي الاقتصادية من خلال ما يلي:

- **الاستثمار:** قدم المقريزي تعريفا واضحا ومحددا لمفهوم الاستثمار، مقررا أن الربح هو المحدد الأساسي والدافع الرئيسي له، وأن تحقيق الخسارة أمر وارد بطبيعة الحال. وأكد أن الإنسان المستثمر يقدم على

[1] – محمد فاروق النبهان، **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 2008، ص ص142-145.

[2]– رفعت السيد عوض، **تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام**، دار التعليم الجامعي، كلية التجارة، جامعة الازهر، مصر، 2019، ص 148.

[3] – فاضل عباس، **الحسبة في الفكر الاقتصادي الإسلامي**، الطبعة 02، عالم المعرفة، بيروت، 2001، ص 66.

[4] – بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2014، ص 66.

الاستثمار حين يغلب على ظنه أنه سيجني من وراء استثماره ربحا، في حين يحجم عنه حين يرى احتمال الخسارة مرجحا. وفي هذا السياق، نبه المقريزي إلى جملة من العوامل الخارجية المؤثرة في قرار الاستثمار، في مقدمتها العوامل المناخية والعوامل الطبيعية[1].

- **القيمة في العمل:** تعد هذه الفكرة من النظريات الأساسية التي يشتهر بها علم الاقتصاد الحديث، إذ تقرر أن قيمة السلعة مستمدة من ظروف إنتاجها وتبادلها الاجتماعي. ويرى المقريزي أن العمل لا يحقق قيمته إلا من خلال عملية البيع والشراء في السوق على أساس التبادل، الذي يستند إلى كمية متعددة من العمل المبذول في إنتاج البضاعة وثمنها، وهو ما يوجد هذه البضاعة في كل مكان باعتبارها أمرا طبيعيا موجودا في جميع الأمم والمجتمعات[2].
- **سيرورة الأسعار:** قسم المقريزي السلع على غرار ابن خلدون إلى صنفين: سلع ضرورية كالمواد الغذائية كالحنطة والبقل والثوم، وأخرى كمالية كالفواكه والملابس والأواني. وأكد على نظرية ابن خلدون في الأسعار، مشيرا إلى أن السعر الحقيقي للبضاعة مستمد من قيمة العمل المبذول في إنتاجها، والمقصود بذلك العمل الذي يبذل في غاية الوضوح بالنسبة للكثير من البضائع مما يسمح بتقدير قيمة منخفضة أو مرتفعة للبضائع.

غير أن المقريزي ذهب أبعد من ذلك في تعريفه للأسعار، إذ أشار إلى الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف الأسعار وارتفاعها وانخفاضها، وهو التحليل الذي أدى ضمنا وتصريحا إلى تحديد عاملين أساسيين يتحكمان في سيرورة الأسعار هما :الندرة والوفرة، إذ يرى أن الأسعار ترتفع كلما زادت ندرة الأشياء وتنخفض مع الوفرة، وقد تعرض لهذا المحور بالتفصيل في حديثه عن التاريخ الاقتصادي في عصر المماليك[3].

- **نظرية النقود:** كشف المقريزي أن السبب الجوهري للارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج وما يترتب عليه من تصاعد في المستوى العام للأسعار يعود إلى تضخم كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وبذلك يكون المقريزي قد انشأ الأساس التحليلي الأول لنظرية كمية النقود في تاريخ الفكر الاقتصادي.

---

[1] – سكينة بويلي، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي: دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية،جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014-2015، ص 110.

[2] – رفعت السيد عوض، **تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق، ص 174.

[3] – سكينة بويلي، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي: دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية**، مرجع سابق، ص ص 234-235.

وعلى هذا الأساس، يعد المقريزي مؤسسا للنظرية النقدية التي جاء بها إيرفينج فيشرIrving Fisher (1867-1947)م من بعده، إذ يرى أن تزايد كمية النقود المطروحة في التداول، ولا سيما ذلك النوع من النقود المعدنية الرديئة، يؤدي حتما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يولد اختلالا هيكليا في منظومة التبادل التجاري القائمة. وقد أكد المقريزي أن اللجوء إلى النقود النحاسية أدى إلى إزاحة النقود المعدنية الجيدة المسكوكة من الذهب والفضة من دورة التداول النقدي، وهو ما أدى بدوره إلى اضطرابات هيكلية عميقة في منظومة التبادل الاقتصادي وحالة من الفوضى في الأنشطة الاقتصادية الكلية، وهو ما يتقاطع جوهريا مع ما عرف لاحقا بقانون غريشام (Gresham's Law) القائل بأن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول[1].

- **التحليل النقدي عند المقريزي:** يجسد كتاب المقريزي "إغاثة الأمة بكشف الغمة" وثيقة تحليلية تاريخية رفيعة المستوى، رصد فيها ظاهرة التضخم في مصر وتتبع أسبابها وآثارها، موليا اهتماما خاصا للتضخم الجامح الذي اجتاح مصر في حياته. وقد تميز تحليله بقدرته على التمييز الدقيق بين الأسباب الهيكلية والأسباب النقدية وتلك المتعلقة بالسياسات العامة:
  - **الأسباب الهيكلية للتضخم:** حدد المقريزي جملة من الأسباب الهيكلية للتضخم، أبرزها: تراجع الطاقة الإنتاجية في القطاعين الزراعي والحيواني، وشح مياه النيل التي أفضت إلى احتكارات انتهزت فرصة نقص الناتج الزراعي، إلى جانب استشراء الفساد في منظومة الحكم[2].
  - **أسباب جانب العرض:** على صعيد جانب العرض، رأى المقريزي أن تدهور المنتجات الزراعية نتج عن ارتفاع الريع النقدي المقتطع من الفلاح وتكاثر الضرائب المفروضة عليه، مما أعجز الفلاحين عن مواصلة الزراعة واستمراريتها. أما على مستوى السياسات العامة، فتجلت المشكلة في إحجام الوالي أو السلطان عن ملاحقة المحتكرين والراشين والمرتشين، الأمر الذي أدى إلى تمكين هؤلاء من التلاعب في جانب العرض السلعي ورفع الأسعار بصورة مصطنعة.

[1] – طرطار أحمد، **بعض آراء المقريزي الاقتصادية والوقائع المواكبة لعصره النقود أنموذجا**، الجزء 1، العدد 1، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، الجزائر، 2007، ص ص 199-201.

[2] – حراث سمير، **الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريزي**، الجزء 7، العدد 2، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة، لجزائر، 2014، ص ص 56-57.

- **أسباب جانب الطلب (لإدارة النقدية):** على صعيد جانب الطلب، يتمثل جوهر المشكلة في سوء الإدارة النقدية، المتجسدة في إقدام الدولة على التعامل النقود النحاسية بديلا عن النقود الذهبية والفضية. وقد أكد المقريزي أن إصدار النقود المعدنية الرخيصة وإتاحتها للجمهور بسعر منخفض يشكل المحرك الأساسي للتضخم الجامح، إذ يختل التوازن الضروري بين التيار السلعي والتيار النقدي في الاقتصاد الحقيقي[1].
- **تلخيص أسباب التضخم عند المقريزي:** يمكن إجمال أسباب التضخم وفق المنظور التحليلي للمقريزي في المحاور الآتية[2]:

– تفاقم الفساد الإداري المتمثل في رشوة التجار للحكام، مما يتيح للمحتكرين السيطرة على الأسواق ورفع الأسعار بصورة مستمرة.

– الزيادات الضريبية السنوية التي يفرضها الأمراء على المزارعين، مما يثقل تكاليف الإنتاج الزراعي ويضعف القدرة الإنتاجية.

– الإفراط في إصدار النقود الرخيصة دون رشد أو ضبط، وهو ما يعده المقريزي العلة الكبرى في تفاقم التضخم الجامح.

– ضرورة اعتماد نظام النقد الذهبي بوصفه الضمانة الأساسية لحماية الاقتصاد من الانهيار النقدي، إذ يكفل نظام الغطاء الذهبي الربط الحتمي بين حجم الكتلة النقدية المتداولة والرصيد الفعلي من المعدن النفيس.

[1] – عبد الحليم عمار غربي، **المقريزي.. إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 37. مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، جوان 2015، ص ص 10-11.

[2] – عبد الرحمان يسرى أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الجزء الأول، دار فاروس العلمية، الاسكندية، مصر، ،2010، ص ص 52-53.

هوامش المحور الرابع:

1) مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.

2) معاذ الشرفاوي الجزائرلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020.

3) مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره.

4) عبد الرحمن بين محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، الموقع:

https://archive.org/details/diwan_20170911_2151/%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D8%A8%D9%86%20%D8%AE%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%86%20-%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%84/، التحميل: 2025/02/18.

5) مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره.

6) سيد شوربجي عبد المولى، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الأسعار والنقود**، إدارة الثقافة والنشر، المملكة العربية السعودية، ،2009، ص 25.

7) محمد سحنون، **الاقتصاد الإسلامي: الوقائع والأفكار الاقتصادية**، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

8) حازم الببيلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.

9) مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.

10)محمد فاروق النبهان، **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 2008.

11)رفعت السيد عوض، **تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام**، دار التعليم الجامعي، كلية التجارة، جامعة الازهر، مصر، 2019.

12)فاضل عباس، **الحسبة في الفكر الاقتصادي الإسلامي**، الطبعة الثانية، عالم المعرفة، بيروت، 2001 .

13)بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2014.

14)سكينة بويلي، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي: دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية،جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014-2015.

15)رفعت السيد عوض، **تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام**. مرجع سابق.

16)سكينة بويلي، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي: دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية**، مرجع سابق.

17)طرطار أحمد، **بعض آراء المقريزي الاقتصادية والوقائع المواكبة لعصره النقود أنموذجا**، الجزء 1، العدد 1، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، الجزائر، 2007.

18)حراث سمير، **الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريزي**، الجزء 7، العدد 2، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ،جامعة البليدة، لجزائر، 2014.

19)عبد الحليم عمار غربي، **المقريزي.. إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 37. مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، جوان 2015.

20) عبد الرحمان يسرى أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الجزء الأول، دار فاروس العلمية، الاسكندية، مصر، 2010.

المحور الخامس:

الفكر الاقتصادي عند التجاريين (المركانتيليون)

- (منتصف القرن 15م الى منتصف القرن 18م) -

تمهيد:

ظهر في أوروبا منذ منتصف القرن الخامس عشر تيار فكري اقتصادي جديد، عرفت أفكاره بـ"مدرسة التجاريين" أو "الفكر المركنتالي (Mercantilism)" وقد ضمت هذه المدرسة عددا من المفكرين المتخصصين في البحث الاقتصادي إلى جانب بعض رجال السياسة ورجال الأعمال. وقد نشأت بداياتها في بريطانيا وهولندا وفرنسا، ثم امتدت تدريجيا لتشمل سائر الدول الأوروبية الأخرى كإسبانيا وغيرها.

وقد خضع هذا الفكر لمسار تطوري طويل، تبلورت في نهايته منظومة من الأفكار المشتركة التي شكلت الإطار الفكري الجامع لما بات يعرف بمذهب التجاريين.

أولا– نشأة عصر الرأسمالية التجارية

أسهم انهيار النظام الإقطاعي في تصاعد الأهمية الاقتصادية للتجارة وتنامي دورها، وقد تضافرت عوامل هيكلية متعددة في تمهيد الطريق لهذا الانهيار، برزت ملامحها بوضوح في أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، ومن أبرز تلك العوامل[1]:

- **هجرة الأقنان من الأرياف الإقطاعية إلى المدن:** شكل التدفق البشري للأقنان نحو المراكز الحضرية الناشئة التي كانت تتمركز فيها أنشطة الصناعة والتجارة عاملا محوريا في تقويض البنية الإنتاجية الإقطاعية، إذ كان الأقنان يمثلون القاعدة البشرية العريضة للهرم الاقتصادي الإقطاعي، فكان هروبهم الجماعي بمثابة انتزاع للركيزة الإنتاجية الأساسية التي يقوم عليها النظام ويستمد منها قوته.
- **اتصال أوروبا بالشرق الإسلامي والاكتشافات الجغرافية:** أدى اتصال أوروبا بالشرق الإسلامي دورا محوريا في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي الأوروبي، إذ أسهم في إحياء التجارة وتوسيع آفاقها. وقد تعزز هذا المسار باكتشاف طرق ملاحية بحرية جديدة تربط القارات، توج باكتشاف كولومبوس (Colombus) للقارة الأمريكية عام 1493م، وما أعقب ذلك من الوصول إلى رأس الرجاء الصالح عام 1498م بوصفه ممرا بحريا استراتيجيا نحو الشرق.أسهمت هذه الاكتشافات في تدفق المعادن النفيسة من الذهب والفضة نحو أوروبا، مما أشعل نمو التجارة الخارجية وتوسعها على امتداد القارة. وعلى الصعيد الاجتماعي، واكب ذلك تنامي طبقة التجار وتعاظم ثرواتها ونفوذها الاقتصادي والسياسي، في مقابل تراجع تدريجي للنفوذ الاقتصادي الإقطاعي. وقد أسهم هذا التحول في تغذية القوة التجارية والمالية للمدن

[1] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 81-82.

الحضرية، مما شجع التجاريين على مضاعفة جهودهم في اتجاه تحرير مدنهم تدريجيا من هيمنة النظام الإقطاعي والإفلات من قيوده.

- **ظهور حركة النهضة والدولة الحديثة:** أسهمت حركة النهضة (Renaissance) في إعادة رسم خريطة التحالفات الاقتصادية والسياسية، إذ تقاطعت مصالح التجار مع مصالح الملوك في هدف مشترك يتمثل في القضاء على نفوذ أمراء الإقطاع. فمن جهة التجار، كانت المصلحة تكمن في تحرير أنشطتهم التجارية من القيود الإقطاعية وتوسيع هامش استقلاليتهم، ومن جهة الملوك، كانت المصلحة تتجلى في تعزيز السلطة المركزية وتقليص نفوذ الأمراء المنافسين. وقد أدى هذا التحالف الاستراتيجي بين التجار والملوك والأمراء إلى إضعاف السلطات الإقطاعية في مختلف المناطق، وتحرير المدن الأوروبية تدريجيا من هيمنتها. في سياق هذه التحولات، برزت الدولة بمفهومها الحديث بوصفها كيانا سياسيا مركزيا يخضع لسلطة حاكم واحد، وتتميز مصالحها عن مصالح الدول الأخرى وتستقل عنها.
- **التحول نحو الصناعة وظهور طبقة العمال:** دفع توجه التجار نحو الاستثمار في الصناعة لخدمة التجارة إلى نشوء طبقة عمالية جديدة، شكلت اساسا مبكرا للبنية الاجتماعية الرأسمالية التي ستتبلور لاحقا لا سيما في النظام الراسمالي.

ثانيا– السياسة التجارية المالية عند المفكرين التجاريين

تعد السياسة التجارية المالية (Bullionism) من أبرز السياسات الاقتصادية التي أقرها المفكرون التجاريون، وهي الشكل الأقدم والأكثر خاما من الفكر المركانتيلي.

لهذا سنتكلم في هذا الاطار بشيء من التفصيل عن السياسة التجارية المالية لدى المفكرين التجاريين، من خلال تحديد مفهومها، ثم عرض آلياتها.

2–1– مفهوم السياسة التجارية المالية

تقوم هذه السياسة في جوهرها على الاعتقاد بأن ثروة الأمم لا تتجسد إلا فيما تحوزه من معادن نفيسة، لا سيما الذهب والفضة، وأن تعظيم هذا الرصيد المعدني هو الهدف الأسمى للسياسة الاقتصادية الوطنية.

وقد تجلت هذه السياسة عمليا في الاستراتيجية الاقتصادية الإسبانية والبرتغالية خلال القرن السادس عشر، حيث انصب اهتمام هذين البلدين على استخراج الذهب والفضة من مستعمراتهما الأمريكية

وتدفيقهما نحو الخزائن الملكية، مع فرض قيود صارمة على تصدير هذه المعادن خارج البلاد أو استخدامها في تسديد أي عجز تجاري.[1]

2-2- آليات السياسة التجارية المالية

اعتمدت السياسة التجارية المالية على جملة من الآليات الإجرائية لضمان تراكم الرصيد المعدني، أبرزها: فرض قيود قانونية صارمة على تصدير الذهب والفضة، وإلزام التجار الأجانب بإنفاق عائدات مبيعاتهم داخل البلاد، والتحكم في أسعار الصرف الأجنبي بما يضمن تدفق المعادن نحو الداخل لا خروجها.

وقد شكل هذا التوجه حجر الأساس لما تطور لاحقا نحو السياسة التجارية الأكثر نضجا التي انتهجتها فرنسا وإنجلترا، والتي انتقلت من هدف مجرد تخزين المعادن إلى هدف تحقيق الفائض في الميزان التجاري عبر تعزيز الصادرات وتقليص الواردات.[2]

ويكشف التحليل النقدي لهذه السياسة أنها قامت على مغالطة جوهرية تتمثل في الخلط بين الثروة بوصفها قدرة إنتاجية وبين النقود بوصفها وسيلة تبادل. وقد كان من أبرز نتائجها الموثقة في الحالة الإسبانية أن التدفق الهائل للذهب الأمريكي أشعل موجة تضخمية حادة بدلا من تنمية الإنتاج الحقيقي[3]، وهو ما استشرفه جان بودان (Jean Bodin) في نظريته الكمية في النقود. وسيبلغ هذا النقد ذروته على يد آدم سميث حين ربط الثروة الحقيقية بالعمل الإنتاجي لا بالمعادن.[4]

ثالثا- مبادئ الفكر الاقتصادي التجاري

يمكن اختصار خصائص مبادئ الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية وفق ما يلي:

- **الدولة القوية غاية النظام الاقتصادي:** انطلق التجاريون من مسلمة أساسية مفادها أن الهدف الأسمى للنظام الاقتصادي هو تحقيق قوة الدولة وتعزيز مكانتها، وعلى هذا الأساس اكتسب فكرهم تسميته بـ"نظرية اقتصاد القوة" ولهذا كان ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[5].

---

[1] – فرديناند زوريخ، **الفكر الاقتصادي**، ترجمة عمر القباني، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2019، ص 130.

[2] – سعيد النجار، **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 30.

[3] – أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 75.

[4] – عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، مرجع سابق، ص48.

[5] – فرديناند زوريخ، ، **الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 132.

- **الثروة أداة القوة وتنميتها شرط تحقيقها:** تمثل الثروة في المنظومة التجارية الرصيد المادي الذي يحمل قوة الدولة ويمكنها من بلوغ أهدافها، ومن ثم يغدو السعي نحو تنمية الثروة الوطنية واجبا اقتصاديا لا مناص منه. ويرتكز هذا السعي على تعظيم الرصيد من المعادن النفيسة، وفي مقدمتها الذهب والفضة، بوصفها المعيار الأمثل لقياس الثروة وتجسيدها المادي[1].
- **ثبات الثروة الكلية وصراع التوزيع بين الدول:** اعتقد التجاريون أن الثروة الكلية في العالم كمية ثابتة لا تتمدد ولا تتقلص، وأن ما تكسبه دولة ما لا يعدو كونه ما تفقده دولة أخرى في المقابل. وقد ترتب على هذه الرؤية التوزيعية الصفرية أن دعا التجاريون في كل بلد إلى السعي المتواصل للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الذهب والفضة على حساب الدول المنافسة. وتكشف هذه النظرة عن طابعها الوطني والاستعماري في آن واحد، إذ تجمع بين الحرص على المصلحة الوطنية والتوجه التوسعي نحو الخارج[2].
- **النظرية الكمية في قيمة النقود:** صاغ جان بودان (Jean Bodin) عام 1568م الأسس التحليلية للنظرية الكمية في قيمة النقود ، مرجعا ارتفاع المستوى العام للأسعار في الدول الأوروبية إلى تضخم الكتلة النقدية المتداولة، الناجم بدوره عن تدفق الذهب والفضة إليها من العالم الجديد.

ترتكز هذه النظرية على مبدأ العلاقة العكسية بين كمية النقود ومستواها الشرائي، وتتجلى هذه الآلية في مسارين متقابلين: المسار التضخمي حين تتصاعد الكتلة النقدية المتداولة، يرتفع المستوى العام للأسعار في المقابل، فتنخفض القوة الشرائية للنقود وتتآكل قيمتها الحقيقية، المسار الانكماشي: حين تتقلص الكتلة النقدية المتداولة، ينخفض المستوى العام للأسعار، فترتفع القوة الشرائية للنقود وتتعزز قيمتها الحقيقية. وتخلص النظرية إلى أن التغيرات في مستوى الأسعار ليست ظاهرة مستقلة، بل هي انعكاس مباشر لتحولات الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد[3].

- **تحقيق ميزان تجاري موافق:** ظهرت نظرية التجاريين في التجارة الخارجية ظهورا منطقيا من رؤيتهم للعلاقة بين ثروة الدولة ورصيدها من المعادن النفيسة، إذ انطلقوا من مسلمة أن الطريق الأمثل لتنمية الثروة الوطنية

---

[1] - Jean-Louis Caccomo, **Histoire des faits économiques**, Éditions Ellipses Marketing S.A, Paris, 2015, P 144.

[2]– علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات** ، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص ص 29–30

[3] - احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 81.

وتراكمها يكمن في تحقيق فائض تجاري مستدام، أي أن تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات بصورة دائمة ومتواصلة، مما يكفل تدفق المعادن النفيسة إلى الداخل وتعظيم الرصيد الذهبي والفضي للدولة[1].

- **ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي عند التجاريين:** تتضح رؤية التجاريين في ترتيب النشاط الاقتصادي جليا من خلال موقفهم من كل قطاع على حدة، وفق معيار إسهامه في تعظيم رصيد الدولة من المعادن النفيسة. تحتل التجارة الخارجية قمة السلم الاقتصادي في الفكر التجاري، بوصفها المسار الأمثل والوحيد لتنمية رصيد الدولة من المعادن النفيسة وتراكمه.

وتأتي الصناعة في المرتبة الثانية لكونها الرافد الإنتاجي للتجارة الخارجية، إذ تمثل السلع الصناعية المصدرة المصدر الأساسي لاكتساب الثروة. وقد أولى التجاريون اهتماما بالغا بالتصنيع بوصفه أداة لخدمة التجارة الخارجية وتعظيم قيمة الصادرات.

كما نظر جانب من التجاريين إلى التجارة الداخلية نظرة دونية، معتبرين إياها نشاطا لا يضيف ثروة حقيقية للدولة، إذ إن ما يكسبه أحد الطرفين في المعاملة التجارية الداخلية لا يعدو كونه خسارة الطرف الآخر، فهي معاملة صفرية المحصلة لا تولد فائضا اقتصاديا جديدا

لتأتي الزراعة في ذيل الترتيب الاقتصادي التجاري، إذ رأى التجاريون أنها لا تسهم في تعظيم رصيد الدولة من المعادن النفيسة، باستثناء ما أبدوه من اهتمام محدود ببعض المنتجات الزراعية القادرة على خفض أسعار المواد الغذائية والحد من استيرادها، مما يوفر قدرا من النقد الأجنبي بصورة غير مباشرة[2].

- **الزيادة السكانية:** دعا أنصار المدرسة التجارية إلى تشجيع النمو السكاني وتبنيه سياسة اقتصادية واعية، مستندين في ذلك إلى منطق اقتصادي مزدوج الأبعاد، إذ توفر الكتلة السكانية المتنامية للدولة قوة عاملة وافرة ورخيصة التكلفة، مما يعزز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية ويحفز توسع تجارة التصدير، وبالتالي يسهم في تعظيم الأرباح وتراكم الثروة.

رأى التجاريون أن العلاقة بين النمو السكاني وتنمية الثروة علاقة تعزيز متبادل لا علاقة تنافس، فنمو القطاعين التجاري والصناعي يستوعب أعدادا متزايدة من القوى العاملة، مما يحفز بدوره على الزيادة السكانية ويشجع عليها. وهكذا يتشكل مسار دائري تصاعدي تتغذى فيه الزيادة السكانية على التوسع

[1] – محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 100-101.

[2] – سعيد النجار، **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص ص 35-37.

الاقتصادي، ويتغذى هذا الأخير بدوره على الزيادة السكانية، وكلاهما في نهاية المطاف رافدان أساسيان لتعظيم قوة الدولة وتمتين ركائزها[1].

رابعا– السياسات الاقتصادية المطبقة في عصر التجاريين

سعت الدول في العصر التجاري إلى تعظيم حجم ثروتها عبر تحقيق فائض تجاري خارجي يمكنها من استقطاب الذهب والفضة من الأسواق الدولية، وقد شكل هذا الهدف المبدأ العام الجامع للفكر التجاري عبر مختلف الدول. غير أن التباين في السياق الاقتصادي والسياسي لكل دولة أفرز تنوعا ملحوظا في السياسات التطبيقية المعتمدة لبلوغ هذا الهدف المشترك.

ويمكن تمييز ثلاثة اتجاهات متمايزة في تطبيق السياسات التجارية، ارتبط كل منها بتجربة دولة بعينها، إذ تتصدر هذه التجارب كل من إسبانيا وفرنسا وإنجلترا، وسيأتي عرضها تفصيلا فيما يلي.

3–1– السياسة المعدنية في إسبانيا خلال القرن 16م

ارتكزت السياسة الاقتصادية لكل من إسبانيا والبرتغال على هدف استراتيجي محوري، يتمثل في تعظيم تراكم المعادن النفيسة وصون رصيدها من التسرب إلى الخارج. وقد تميزت هاتان الدولتان بكونهما من أوائل الدول التي تمكنت من الوصول المباشر إلى مناجم الذهب والفضة في أمريكا الجنوبية عبر مستعمراتها الغنية، مما أتاح لهما رصيدا معدنيا ضخما دفعهما إلى تبني منظومة من الإجراءات السياسية الصارمة بهدف الحيلولة دون تسريب هذا الرصيد نحو الخارج، وتتجلى أبرز هذه الإجراءات فيما يأتي[2]:

- **تنشيط استغلال المناجم:** تشجيع أنشطة التعدين واستخراج الذهب والفضة في المستعمرات وتوسيع نطاقها.
- **تقييد التجارة الخارجية:** فرض رسوم جمركية حمائية على المنتجات الأجنبية للحد من الاستيراد.
- **إلزام السفن بإعادة قيمة البضائع معادن:** اشتراط أن تعود السفن الإسبانية بما يعادل قيمة بضائعها المصدرة ذهبا وفضة إلى الداخل.
- **تقييد المعاملات النقدية مع الأجانب:** حرمان غير الإسبان من تحويل عائدات مبيعاتهم داخل إسبانيا إلى الخارج نقدا.

[1]– فرديناند زوريخ، ، **الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق 134.

[2] – بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 50.

- **تقييد تصدير الذهب:** حظر تصدير الذهب إلى الخارج إلا في الحالات الاستثنائية كسداد الديون الملكية أو تمويل بعثات الدولة في الخارج.

وقد أسفر تدفق المعادن النفيسة بكميات ضخمة إلى الداخل الإسباني عن تضخم حاد في الكتلة النقدية المتداولة، انعكس بدوره في ارتفاع ملحوظ في المستوى العام للأسعار، مما يجسد بصورة عملية المضمون التحليلي للنظرية الكمية في قيمة النقود.

3-2- السياسة الصناعية في فرنسا خلال القرن 17م

تنسب هذه السياسة إلى الوزير الفرنسي كولبير (Colbert)، الذي انطلق من قناعة راسخة بأن مسار الحصول على الذهب والفضة من الخارج يمر حتما عبر تنمية الصناعة الوطنية وتعزيز قدرتها التصديرية، مستندا إلى مبدأ أن المنتجات الصناعية تتفوق في قيمتها التبادلية على المنتجات الزراعية، مما يجعلها الرافد الاجدر لتحقيق الفائض التجاري المنشود. وقد دافع كولبير عن هذه السياسة وتبناها بحزم، متخذا جملة من الإجراءات التدخلية لدعم الصناعة المحلية وتنشيطها، أبرزها:[1]

- **تأسيس صناعات حكومية:** مباشرة الدولة بإنشاء وحدات صناعية عامة تتولى إدارتها مباشرة.
- **الحماية الجمركية:**دعم الصناعة الوطنية من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الأجنبية المنافسة للمنتج المحلي.
- **إنشاء شركات التصدير الكبرى:** تأسيس شركات وطنية متخصصة في تسويق المنتجات الصناعية الفرنسية في الأسواق الخارجية، مع تحفيز الأفراد والشركات على الاكتتاب في رؤوس أموالها.
- **خفض تكاليف الإنتاج:** عمدت الحكومة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي عبر ضغط أسعار المواد الخام وخفض مستويات الأجور، بهدف تعزيز التنافسية السعرية للصادرات الفرنسية في الأسواق الدولية.

3-3- السياسة التجارية في بريطانيا خلال القرنين 17 و18م

[1] – زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي دراسة تاريخية مقارنة**، مرجع سابق، ص 14.

ارتكزت السياسة الاقتصادية البريطانية على استراتيجية تعظيم تدفق المعادن النفيسة من الخارج عبر مسار مغاير للنموذجين الإسباني والفرنسي، إذ قامت على تصدير أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات إلى الدول المختلفة، سواء أكانت تلك الدول تابعة للتاج البريطاني أم مستقلة عنه[1].

دعما لهذا التوجه التجاري، أنشأت بريطانيا شركات خاصة تعمل دون تدخل مباشر من الدولة، تقوم بتقديم خدماتها للأسواق الدولية. وعلى الصعيد التشريعي، أصدرت بريطانيا قوانين الملاحة الحمائية التي اشترطت جملة من الضوابط، أبرزها:

- أن تكون السفن القائمة على التجارة بين بريطانيا ومستعمراتها مملوكة لأشخاص بريطانيين.
- أن تشكل الطواقم البريطانية ما لا يقل عن ثلاثة أرباع بحارة تلك السفن.
- أن تنقل البضائع الواردة إلى بريطانيا سفن بريطانية لا سفن الدول المصدرة.

كما لا ينبغي الاستنتاج من هذا التوجه التجاري أن بريطانيا قد أهملت الصناعة الوطنية، بل على العكس من ذلك تماما، غير أن الاهتمام الأولي والمحوري انصب على النشاط التجاري الخارجي بوصفه الأداة الاستراتيجية الأولى لتراكم الثروة الوطنية.

خامسا– أبرز رواد المدرسة التجارية (الميركانتيلية):

يمكن تبيان اهم افكار رواد المدرسة التجارية وفق ما يلي[2]:

- **توماس مان Thomas Mun (1571–1641)م**. أكد مان أن التجارة الخارجية تمثل السبيل الأمثل والأوحد لتنمية ثروة إنجلترا وتعظيمها. تميز مان بتصنيفه الثنائي للثروة، إذ فرق بين الثروة الطبيعية المتمثلة في المنتجات الأولية الخام، والثروة المصنوعة المتمثلة في منتجات العمل الإنساني. ورأى أن من مصلحة الدولة الاستراتيجية تحويل الثروة الطبيعية إلى ثروة مصنوعة قبل تصديرها، للحصول على أعلى قيمة تبادلية ممكنة في الأسواق الخارجية، مع السعي إلى الحد من استيراد الثروة المصنوعة والاكتفاء باستيراد الحد الأدنى من الثروة الطبيعية الخام. وعلى صعيد نظريته في الميزان التجاري، أسهم مان بإسهام فكري بارز يتجلى في توسيع مفهوم الميزان التجاري، إذ أكد أن تحقيق الفائض التجاري لا يشترط أن يكون ثنائيا مع كل دولة

[1] – شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحنيطي، وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص 32.

[2] - Brue, Stanley L. **The Evolution of Economic Thought**, SixthEdition, The Dryden Press, Dryden, 2000, p p (26-29)

على حدة، بل يكفي أن تتفوق القيمة الإجمالية لما يصدره البلد إلى العالم الخارجي على القيمة الإجمالية لوارداته منه، مؤسسا بذلك مفهوم الميزان التجاري الإجمالي بديلا عن الميزان الثنائي الضيق.

- **جان باتيست كولبير Jean-Baptiste Colbert (1619–1683)م**: يعد كولبير من أبرز الوزراء الفرنسيين في عهد لويس الرابع عشر، إذ جمع بين منصبي المراقب العام للمالية ووزير الدولة للبحرية، وهو أحد رواد الفكر التجاري البارزين. وقد دعا كولبير إلى توسيع الصادرات وتقليص الواردات تحقيقا للفائض في الميزان التجاري، مؤكدا ضرورة سن قوانين تحول دون تسرب المعادن الذهبية والفضية إلى الخارج. فضلا عن ذلك، نادى بضرورة امتلاك مستعمرات تؤمن للصناعة الفرنسية مصادر المواد الخام وتستوعب فائض إنتاجها، وأكد على ضرورة تدخل الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وتوجيهها.
- **وليام بيتي William Petty (1623–1687)م**: يتميز وليام بيتي بتعدد مجالات إسهامه المعرفية، إذ جمع بين الاقتصاد والطب والفلسفة والعمل السياسي البرلماني والملكي. وقد دعا إلى فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات لحماية المنتجات المحلية وتشجيع الإنتاج الوطني، كما أيد خفض الرسوم على المواد الخام المستوردة بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج المحلي وتعظيم الصادرات والأرباح. غير أن ما يميز بيتي عن سائر التجاريين هو مناصرته لحرية التجارة، إلى جانب عرضه جملة من الأفكار التأسيسية التي مهدت للاقتصاد الكلاسيكي فيما بعد، كنظرية سرعة تداول النقود، وفكرة تقسيم العمل، ونظرية القيمة المستندة إلى العمل، وإدراكه لأهمية رأس المال ودوره المحوري في العملية الإنتاجية.

سادسا– تقييم أفكار المدرسة التجارية

يمكن النظر إلى أفكار المدرسة التجارية بوصفها استجابة فكرية للظروف العملية السائدة في تلك الحقبة التاريخية، غير أن ثمة انتقادات جوهرية يمكن توجيهها لهذا المذهب، أبرزها[1]:

- **الخلط بين الثروة والمعدن النفيس**: يقوم مذهب التجاريين على مغالطة مفاهيمية جوهرية تتمثل في اختزال الثروة الوطنية في رصيد الدولة من الذهب والفضة، في حين أن الثروة الحقيقية للدولة إنما تقاس بطاقتها الإنتاجية من سلع وخدمات، وهو ما يجعل هذا المعيار قاصرا عن استيعاب الأبعاد الحقيقية للثروة.
- **وهم استمرارية الفائض في الميزان التجاري**: ركز الفكر التجاري على ضرورة تحقيق فائض تجاري مستدام بهدف استقطاب المعادن النفيسة من الخارج، غير أن التحليل الاقتصادي اللاحق أثبت أن الفائض

[1] – عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، مرجع سابق، ص ص 53–55.

التجاري المتواصل يفضي حتما إلى تضخم الكتلة النقدية في الداخل، مما يرفع المستوى العام للأسعار المحلية، فتفقد السلع الوطنية تنافسيتها السعرية أمام نظيراتها المستوردة، مما يعجل بتحول الفائض إلى عجز تجاري[1].

- **تطبيق سياسات تجارية مختلة البنية الاقتصادية:** تجلت الإخفاقات التطبيقية للمذهب التجاري في نماذج تاريخية واضحة، ففي الحالة الإسبانية، أدى الانشغال بجلب المعادن النفيسة إلى إهمال النشاط الإنتاجي الحقيقي، فارتفعت الأسعار وتضررت الطبقات الفقيرة. أما في الحالة الفرنسية، فقد أسفرت السياسة الصناعية الكولبيرية عن إلزام الفلاحين ببيع منتجاتهم الزراعية بأسعار متدنية لخدمة القطاع الصناعي، مما أحدث تراجعا حادا في دخول الفلاحين وأضر بالقطاع الزراعي والنشاط الاقتصادي الكلي.

[1] – محمود عبد المولى، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، مرجع سابق، ص 110

هوامش المحور الخامس

1)مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 81-82.

2)فرديناند زوريخ، **الفكر الاقتصادي**، ترجمة عمر القباني، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2019، ص 130.

3)سعيد النجار، **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 30.

4)أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 75.

5)عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، مرجع سابق، ص48.

6)فرديناند زوريخ، ، **الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 132.

7) Jean-Louis Caccomo, **Histoire des faits économiques**, Éditions Ellipses Marketing S.A, Paris, 2015, P 144.

8) علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات** ، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص ص 29-30

9) احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 81.

10)محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 100-101.

11)سعيد النجار، **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص ص 35-37.

12)فرديناند زوريخ، ، **الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق 134.

13)بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 50.

14)زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي دراسة تاريخية مقارنة**، مرجع سابق، ص 14.

15)شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحنيطي، وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص 32.

16) Brue, Stanley L. **The Evolution of Economic Thought**, SixthEdition, The Dryden Press, Dryden, 2000, p p (26-29)

17)عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، مرجع سابق، ص ص 53-55.

18)محمود عبد المولى، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، مرجع سابق، ص 110

المحور السادس:
الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين (الفيزيوقراط)
- (1756م- 1778م) -

تمهيد:

يعد مؤرخو الفكر الاقتصادي المدرسة الطبيعية بداية حقيقية لنشأة علم الاقتصاد الوضعي، وذلك لكون أصحابها أول من وظف أدوات التحليل العلمي المنهجي في دراسة الظواهر الاقتصادية واستقراء قوانينها، بدلا من الاكتفاء بالوصف السطحي لها. وقد أسفر هذا المنهج عن استخلاص منظومة من القوانين الاقتصادية المتكاملة والمترابطة، شكلت في مجموعها إطارا تحليليا متماسكا لفهم الظواهر الاقتصادية ومعالجتها بوصفها موضوعا علميا قائما بذاته.

أولا– علاقة المدرسة الطبيعية بالمدرسة التجارية

ان توضيح العلاقة بين المدرسة التجارية والمدرسة الطبيعية، يتم من خلال استعراض أوجه التمايز الجوهري بينهما، ثم تفسير الفكر الطبيعي بوصفه نقيضا جدليا للفكر التجاري.

- **أوجه التمايز الجوهري بين المدرستين:** تقوم العلاقة بين الفكر التجاري والفكر الطبيعي على ثلاثة مستويات من التباين: المستوى الأول هو التباين في تعريف الثروة، فبينما يرى التجاريون أن الثروة تتجسد في الرصيد المعدني (الذهب والفضة)، يرى الطبيعيون أن الثروة الحقيقية تنبع من الأرض وما تنتجه من ناتج صاف. والمستوى الثاني هو التباين في تحديد القطاع المنتج للثروة، إذ أعلى التجاريون من شأن التجارة الخارجية والصناعة، في حين انحاز الطبيعيون كليا للزراعة. والمستوى الثالث هو التباين في دور الدولة، فالتجاريون يؤيدون التدخل الحكومي الفعال، في حين ينادي الطبيعيون بمبدأ دعه يعمل دعه يمر.[1]
- **الفكر الطبيعي بوصفه نقيضا جدليا للفكر التجاري:** جاء الفكر الطبيعي في حقيقته رد فعل فكري على إشكاليات أفرزها الفكر التجاري في الواقع الاقتصادي الفرنسي، فالسياسة الكولبيرية التي أفرطت في دعم الصناعة والتجارة أدت إلى إهمال القطاع الزراعي وتدهور أحوال الريف الفرنسي، مما دفع المفكرين الطبيعيين وفي مقدمتهم كيناي الطبيب الملكي إلى التساؤل: إذا كانت التجارة هي مصدر الثروة، فلماذا يعاني المزارعون الذين ينتجون الغذاء من الفقر؟[2]

وهكذا يتضح أن الصلة بين المدرستين ليست مجرد تعاقب زمني بل هي علاقة نقد وتجاوز، فالطبيعيون لم يرفضوا الفكر التجاري رفضا مطلقا بل حولوا التساؤل الجوهري من :كيف تراكم الدولة ثروتها عبر التجارة؟

[1]– محمد حلمي مراد، **المذاهب والنظم الاقتصادية**، الطبعة الثانية، مطبعة النهضة مصر، القاهرة، 2000، ص 49.

[2] – رفعت محجوب، **الاقتصاد السياسي**، الجزء الأول، دار النهضة العربية، مصر، 1975، ص 51.

إلى: ما هو المصدر الحقيقي للقيمة الاقتصادية؟، وهو التساؤل الذي سيشكل المنطلق الأساسي للمدرسة الكلاسيكية.[1]

ثانيا– أسباب ظهور الفكر الطبيعي مع زوال الفكر التجاري

سنتناول أسباب ظهور الفكر الطبيعي بالتزامن مع زوال الفكر التجاري، من خلال تحليل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى الأسباب الفكرية والفلسفية.

- **الأسباب الاقتصادية:** بحلول منتصف القرن الثامن عشر، بدأت النتائج السلبية للسياسات التجارية تتكشف بوضوح في المجتمعات الأوروبية، ولا سيما في فرنسا، إذ أدى الإفراط في دعم الصناعة على حساب الزراعة إلى تدهور أحوال الريف وتراجع الإنتاج الغذائي. وتزامن ذلك مع تنامي الإدراك بأن الميزان التجاري المختل لا يعالج بتكديس المعادن بل بتطوير القدرة الإنتاجية الحقيقية. فضلا عن ذلك، كشف الواقع أن سياسة الحمائية الجمركية المفرطة أضرت بالمستهلكين ورفعت أسعار السلع الأساسية.[2]
- **الأسباب الاجتماعية والسياسية:** شهدت أوروبا في هذه المرحلة احتقانا اجتماعيا متصاعدا في الأوساط الزراعية التي وجدت نفسها محملة بأعباء ضريبية باهظة لتمويل مشاريع الدولة التجارية الطموحة، في حين كانت الطبقات الحرفية والتجارية في المدن تحظى بامتيازات وحماية حكومية. وقد أفرز هذا الوضع الرغبة الفكرية في إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي بوصفه العمود الفقري للثروة الاجتماعية، وهو ما وجد صدى واسعا لدى الملاك العقاريين والفلاحين.[3]
- **الأسباب الفكرية والفلسفية:** ارتبط ظهور الفكر الطبيعي بموجة فلسفية أشمل تدعو إلى بالعودة إلى الطبيعة والبحث عن القوانين الطبيعية التي تحكم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، وهي الموجة التي أطلقها مفكرو عصر الأنوار، وقد أثرت فيهم الثورة العلمية النيوتينية التي أثبتت أن الكون يسير وفق قوانين طبيعية دقيقة لا تتبدل، فانتقل هذا المنطق إلى الفكر الاقتصادي ليطرح سؤاله الجوهري: هل ثمة قوانين طبيعية تحكم الاقتصاد كما تحكم الكون؟ وهو السؤال الذي ستجيب عنه المدرسة الطبيعية بالإيجاب، وستضع عليه أسس تحليلها.[4]

---

[1] – عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 57.

[2] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 119-120

[3] – خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 45.

[4] – بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 70.

ثالثا– نشأة الفكر الاقتصادي الطبيعي

نشأت مدرسة الطبيعيين في فرنسا في أواخر عهد لويس الخامس عشر، حين أقدم عدد من الفلاسفة الاقتصاديين على صياغة نظرية اقتصادية متكاملة تتأسس على دراسة الإنسان وعلاقته بالعالم الطبيعي. وقد تزعم هذه المدرسة الطبيب الفرنسي فرانسوا كيناي (François Quesnay)، الذي أصدر مؤلفيه البارزين: "الجدول الاقتصادي" عام 1758م، ثم "القانون الطبيعي" عام 1765م.

وقد لقيت آراء كيناي صدى واسعا في الأوساط العلمية والسياسية، فاستقطبت مفكرين عملوا على نشر هذه الأفكار وتطويرها، من أبرزهم :ميرابو Mirabeau (1749–1791)م أحد أبرز أنصار المذهب التجاري قبل أن يتحول إلى الفكر الطبيعي، وقد أسهم بعدد من المؤلفات البارزة، أبرزها: "نظرية الضريبة" عام 1769م، و"الفلسفة الزراعية" عام 1773م .ودي لاريفير De Lariviere (1720–1793) الذي يعد كتابه "النظام الطبيعي الأساسي للجماعات البشرية" من أبرز إسهاماته الفكرية في هذا المذهب. وديبون دي نيمور Dupont De Nemours (1718–1793) الذي نشر عام 1761م مؤلفه الشهير "الفيزيوقراطية" الذي أكسب المدرسة الطبيعية تسميتها الأكاديمية الراسخة[1].

وقد تمركز الإنتاج الفكري لهؤلاء المفكرين في حقبة زمنية وجيزة لا تتجاوز خمسا وعشرين عاما، امتدت بين عامي 1756 و1778م، مما يجعل هذه المدرسة من أكثر المدارس الاقتصادية تركزا في الزمان وأشدها تماسكا في الرؤية.

رابعا– مبادئ الفكر الاقتصادي الطبيعي (الفيزيوقراطي)

ترتكز المدرسة الطبيعية في بناءها الفكري على منظومة من المبادئ الجوهرية، أبرزها[2]:

- **مبدأ القوانين الطبيعية:** يؤمن الطبيعيون بوجود قوانين طبيعية سابقة لوجود الإنسان، تحكم مختلف مظاهر الحياة الاقتصادية وتضبط مساراتها، وتتسم هذه القوانين بثلاث خصائص جوهرية متلازمة: فهي مطلقة لا تقبل الاستثناء أو التقييد، وكونية تسري على جميع الدول في كل الأزمنة والأمكنة، وربانية المصدر مما يجعل مخالفتها أمرا غير مشروع، وهو ما يكسب المدرسة الطبيعية طابعها الديني الواضح.

[1] – حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 46

[2] – زينب صالح الأشوح، ، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، دراسة تاريخية مقارنة**، مرجع سابق، ص ص 115–116.

- **مبدأ المنفعة الشخصية:** يعد سعي الفرد إلى تحقيق مصلحته الشخصية قانونا طبيعيا فطريا يوجه سلوكه الاقتصادي، إذ يميل كل فرد بطبعه نحو ما يعظم منفعته الذاتية ويحقق مصالحه الشخصية.
- **مبدأ المنافسة الحرة:** تمثل المنافسة الحرة قانونا طبيعيا يدفع كل فرد إلى منافسة غيره في السوق سعيا لتحقيق مصالحه الذاتية والشخصية.
- **مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة:** نادى الطبيعيون بسياسة الحرية الاقتصادية الكاملة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حاصرين دورها في سن التشريعات الكفيلة بتنظيم الاقتصاد والحفاظ على أمن الوطن. وقد رفعوا شعار "دعه يعمل، دعه يمر" الذي تبنته المدرسة الكلاسيكية لاحقا، والذي يكفل للإنسان حرية العمل الكاملة دون تدخل الدولة، مع إطلاق حرية انتقال عناصر الإنتاج من عمالة ورأس مال عبر الحدود دون قيد أو شرط.
- **مبدأ التوافق التلقائي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة:** يرى الطبيعيون أن سعي كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة يفضي تلقائيا إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، وهو المبدأ الذي انتقل مباشرة إلى المدرسة الكلاسيكية وتجلى في مفهوم "اليد الخفية" الشهير.

خامسا– أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)

يمكن توضيح اهم افكار الطبيعيين وفق ما يلي:

- **الثروة والإنتاج:** عرف الطبيعيون الثروة تعريفا إنتاجيا دقيقا، إذ اعتبروا أن ثروة الأمم لا تتجسد إلا فيما ينتج فعلا، مستندين إلى مفهوم الناتج الصافي (Produit Net)، وهو ما يضيفه أي نشاط إنتاجي من قيمة جديدة تفوق ما استهلك من مدخلات لتحقيقه. وقد خلصوا إلى أن الزراعة وحدها تستوفي هذا المعيار الإنتاجي بامتياز، كونها النشاط الاقتصادي الوحيد القادر على توليد ناتج صاف حقيقي، إذ تنتج من البذور كميات من المحاصيل تفوق بكثير ما أنفق في زراعتها.

يشكل مفهوم الناتج الصافي (Produit Net) الركيزة المعرفية التي يقوم عليها الصرح النظري بأكمله للمدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)، إذ دونه لا يمكن استيعاب نظريتهم في الثروة ولا نموذجهم التحليلي في الدورة الاقتصادية. ويعرف الناتج الصافي بأنه الفائض الذي تنتجه الأرض الزراعية فوق ما

استهلك من مدخلات لتحقيق الإنتاج، بمعنى: الناتج الصافي = الناتج الكلي – مجموع مدخلات الإنتاج المستهلكة.[1]

وقد انطلق الطبيعيون بقيادة فرانسوا كيناي (François Quesnay) من مسلمة جوهرية مفادها أن القيمة الحقيقية لا تتجسد إلا فيما ينتج فعلا من الطبيعة، وأن الزراعة وحدها هي النشاط القادر على توليد هذا الفائض الصافي. أما الصناعة والتجارة، فقد اعتبرها كيناي أنشطة مفيدة لكنها عقيمة إنتاجيا من حيث إنها لا تخلق قيمة إضافية صافية، بل تعيد توزيع ما أنتجته الأرض.[2]

- **موقف الطبيعيين من الصناعة والتجارة:** يتمايز الطبيعيون عن التجاريين في تعريفهم للثروة تمايزا جوهريا، فبينما اختزل التجاريون الثروة في رصيد المعادن النفيسة، ربط الطبيعيون الثروة بالناتج الصافي المتولد من النشاط الإنتاجي الفعلي.أما الصناعة والتجارة، فقد وصفهما الطبيعيون بالعقم الإنتاجي النسبي لا المطلق، فالصناعة نشاط مفيد لكونها تحول المواد الأولية إلى سلع تشبع حاجات الإنسان، والتجارة نشاط مفيد لكونها تيسر انتقال المنتجات من المنتجين إلى المستهلكين. غير أن كليهما لا يولد ناتجا صافيا جديدا يضاف إلى ثروة الدولة، بمعنى أنهما لا يخلقان قيمة جديدة بل يعيدان توزيع القيمة القائمة فحسب.
- **توزيع الثروة (الدورة الاقتصادية):** عرض فرانسوا كيناي Francisco Quesnay (1694–1774)م في مؤلفه "الجدول الاقتصادي Tableau Economique" الصادر عام 1758م آلية توزيع الناتج الصافي بين طبقات المجتمع المختلفة، مستعينا بتشبيه الدورة الاقتصادية بالدورة الدموية في جسم الإنسان (تشبيه يعكس خلفيته الطبية)، وقد أطلق على هذا التداول اسم "الدورة الاقتصادية"، حيث قسم كيناي في نموذجه الاقتصادي المجتمع إلى ثلاث طبقات إنتاجية متمايزة :المزارعون، والملاك، والصناع والتجار . وينطلق النموذج من افتراض أساسي مفاده أن السلع تتداول بين هذه الطبقات الثلاث في إطار دورة اقتصادية متكاملة.

أعطى كيناي مفهوم الناتج الصافي تجسيدا تحليليا صارما في الجدول الاقتصادي Tableau Économique ، حيث عرض آلية دوران الناتج الصافي بين الطبقات الثلاث: المنتجة (المزارعون) التي تولد الناتج الصافي، وطبقة الملاك (أصحاب الأرض) التي تستفيد منه، والطبقة العقيمة (الحرفيون والتجار) التي تحول ما أنتجته الأرض دون إضافة فائض جديد.

---

[1] – عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص291.

[2] – حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 51.

ويمثل هذا الجدول أول نموذج في التحليل الاقتصادي الكلي في تاريخ الفكر الاقتصادي، إذ حاول كيناي لأول مرة رصد كيفية دوران الدخل والإنفاق بين قطاعات المجتمع بصورة منهجية. وسيستلهم من هذا النموذج الاقتصاديون الكلاسيكيون وماركس على السواء.[1]

ويمكن استيعاب الفكرة المحورية للدورة الاقتصادية الكيناوية من خلال النموذج الكمي الآتي:

افترض كيناي أن القطاع الزراعي ينتج ما قيمته 02 مليار فرنك فرنسي بوصفه الإنتاج الكلي، وأن العمال الزراعيين يحتجزون منه 02 مليار فرنك لتغطية نفقاتهم الخاصة وسداد تكاليف الإنتاج الزراعي. وعليه، يتبقى ناتج صاف قدره 03 مليار فرنك، يطلق عليه في المصطلح الاقتصادي لكيناي بالدخل الوطني.[2]

ليقوم الجدول الاقتصادي بمهمة توضيح آلية تداول هذا الناتج الصافي البالغ 03 مليار فرنك وتوزيعه بين الطبقات الاجتماعية الثلاث داخل المجتمع، وهي :المزارعون، والملاك، والصناع والتجار، وفق مسار توزيعي منظم يكشف عن الترابط الهيكلي بين هذه الطبقات ودورها في تحريك الدورة الاقتصادية وفق ما يلي:

الجدول الاقتصادي لفرانسوا كيناي في توضيح الدورة الاقتصادية للناتج الصافي

توزيع آلي للناتج الصافي ↓	المزارعين	الملاك	الصناع	مجموع الناتج الصافي (قبل الدوران) ←
المزارعين	–	02 مليار فرنك	01 مليار فرنك	**03 مليار فرنك**
الملاك	01 مليار فرنك	–	01 مليار فرنك	02 مليار فرنك
الصناع	02 مليار فرنك	–	–	02 مليار فرنك
مجموع الناتج الصافي (بعد الدوران)	**03 مليار فرنك**			

[1] – تامر البطراوي، **أبحاث في الاقتصاد السياسي**، النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة، الطبعة الأولى، دار بيبول، الإسكندرية، 2017. ص 65.

[2] – عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الافكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص 295-296.

يسير عمل الجدول الاقتصادي لكيناي وفق أربع خطوات متتالية ومترابطة[1]:

- **الخطوة الأولى** :تتوزع طبقة المزارعين الناتج الصافي البالغ 03 مليار فرنك، إذ تدفع 02 مليار فرنك لطبقة الملاك إيجارا للأرض، وتشتري بـ01 مليار فرنك سلعا مصنعة من طبقة الصناع.
- **الخطوة الثانية** :تستخدم طبقة الملاك ما حصلته من دخل البالغ 02 مليار فرنك، بصرف 01 مليار فرنك على شراء سلع صناعية من طبقة الصناع، و01 مليار فرنك على شراء منتجات زراعية من طبقة المزارعين.
- **الخطوة الثالثة** :تحصل طبقة الصناع في مجموع الخطوتين الأولى والثانية على 02 مليار فرنك، تستخدمها بالكامل في شراء منتجات زراعية من طبقة المزارعين لإعادة تشغيل دورة إنتاجها.
- **الخطوة الرابعة** :تسترد طبقة المزارعين في نهاية الدورة مجموع 03 مليار فرنك، 01 مليار من طبقة الملاك و02 مليار من طبقة الصناع، في حين حصلت طبقة الملاك على01 مليار من الصناع وطبقة الصناع على 02 مليار من المزارعين.

يتجلى من هذا النموذج أن طبقة المزارعين تسترد في نهاية الدورة كامل ما أنفقته وتوزعته، مما يؤكد أن الدخل الوطني (الناتج الصافي) يبدأ من المزارع وينتهي إليه، تماما كما تبدأ الدورة الدموية من القلب وتعود إليه. وهكذا يجسد الجدول الاقتصادي فكرة الدورة المغلقة المتجددة، ويثبت المكانة المحورية للزراعة بوصفها المحرك الأساسي للحياة الاقتصادية برمتها.

يتضح من الجدول الاقتصادي أن كيناي ركز تحليله على العلاقات الاقتصادية بين الطبقات الرئيسية المكونة للمجتمع، وقد صنفها إلى ثلاث طبقات متمايزة وظيفيا[2]:

- **الطبقة المنتجة:** تضم هذه الطبقة العمال الزراعيين الذين يضطلعون بخلق الناتج الصافي من خلال نشاطهم الزراعي المباشر، وهي الطبقة الوحيدة التي تولد ثروة حقيقية.
- **طبقة الملاك العقاريين:** تتألف هذه الطبقة من أصحاب العقار والأرض، وتحتل موقعا وسطا بين الطبقة المنتجة والطبقة العقيمة. ويضفي عليها الطبيعيون أهمية خاصة لدورها في المحافظة على الأرض واستصلاحها وضمان استمرار طاقتها الإنتاجية.

[1] – زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص ص 119-121.

[2] – تامر البطراوي، **أبحاث في الاقتصاد السياسي النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة**، مرجع سابق، ص 67.

- **الطبقة العقيمة:** تشمل هذه الطبقة العاملين في قطاعي الصناعة والتجارة، وقد وصفها كيناي بالعقم الإنتاجي وفق نظريته الاقتصادية، إذ رأى أنها لا تضيف قيمة صافية جديدة إلى الناتج الوطني، بخلاف الزراعة التي تنتج فائضا حقيقيا فوق تكاليف إنتاجها.

- **نظرية الطبيعيين في الضريبة:** انطلاقا من مسلمتهم بأن الزراعة تمثل النشاط الإنتاجي الوحيد القادر على توليد ناتج صاف حقيقي، نادى الطبيعيون بتبني نظام الضريبة الوحيدة، التي تفرض حصرا على النشاط الزراعي، بحيث تستقطع مباشرة من الناتج الصافي المتولد لدى المزارعين.

استند الطبيعيون في رفضهم لازدواجية الضرائب أو تعددها إلى حجة اقتصادية متماسكة، فإذا فرضت ضرائب إضافية على الصناع والتجار، فإنهم لن يتحملوا عبءها فعليا، بل سينقلونه في نهاية المطاف إلى المزارعين عبر مسارين: الأول برفع إيجار الأرض المخصصة للنشاط الزراعي، والثاني برفع أسعار السلع والخدمات التي يقتنيها المزارعون. وهكذا تقع عبء الضريبة في نهاية المطاف على كاهل طبقة المزارعين وحدها بصرف النظر عمن فرضت عليه ابتداء.

خلص الطبيعيون إلى أن تطبيق ضريبة وحيدة مفروضة مباشرة على المزارعين يحقق مكسبين اقتصاديين جوهريين: فهو يجنب المزارعين الأعباء الضريبية المضاعفة الناجمة عن آليات نقل العبء الضريبي غير المباشر، كما يوفر جهد الدولة ومواردها المصروفة في تحصيل ضرائب متعددة المصادر والجهات[1].

سادسا– نقد الفكر الاقتصادي الطبيعي (الفيزيوقراطي)

رغم محدودية الفكر الطبيعي في تقييد القدرة الإنتاجية بقطاع الزراعة وحده، فإن مفهوم الناتج الصافي أرسى منهجا تحليليا بالغ الأهمية يقوم على قياس الفائض الاقتصادي بوصفه المؤشر الحقيقي للثروة، وهو المنهج الذي سيطوره ريكاردو في تحليله لتوزيع الريع والأجر والربح، ثم سيعيد ماركس صياغته تحت مسمى فائض القيمة في نقده للرأسمالية. وهكذا يشكل مفهوم الناتج الصافي حلقة وصل أساسية بين المدرسة الطبيعية وما جاء بعدها.[2]

وعلى الرغم من الإسهامات الفكرية الرائدة للمدرسة الطبيعية، فقد واجهت جملة من الانتقادات الجوهرية، أبرزها:

[1] – عبد الجبار عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 58.

[2] – عبد الجبار عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 62.

- **نقد فكرة القوانين الطبيعية الاقتصادية الدائمة:** يقوم هذا النقد على أن الظواهر الاقتصادية ليست ثوابت أزلية، بل هي موضوعات متغيرة ومتطورة تبعا للسياق التاريخي والاجتماعي. وحتى لو سلم بوجود قوانين تضبط الظواهر الاقتصادية كقانون العرض والطلب وقانون تناقص الغلة، فإن هذه القوانين لا تعكس سوى ميل عام أو اتجاه نسبي، ولا تنتج نتائج دقيقة قابلة للقياس الكمي الصارم على غرار قوانين العلوم الطبيعية.
- **نقد فكرة دقة وشمولية القوانين الاقتصادية:** لا تتمتع القوانين الاقتصادية بالدقة والشمولية التي تتميز بها قوانين العلوم الطبيعية كالكيمياء والرياضيات، فهي لا تعطي نتائج محددة يمكن الاعتماد عليها بصورة قاطعة، بل تعبر عن اتجاهات عامة وميول نسبية تتأثر بمتغيرات السياق الاقتصادي والاجتماعي[1].
- **نقد تعريف الطبيعيين لمفهوم الإنتاج:** جاء تعريف الطبيعيين للإنتاج قاصرا ومحدود الأفق، إذ اشترطوا أن يكون الإنتاج ذا طابع مادي ملموس، في حين يتسع مفهوم الإنتاج في عصرنا الحاضر ليشمل كل نشاط من شأنه إنشاء منفعة جديدة أو زيادة منفعة قائمة، دون أن يقتصر على الإنتاج المادي المحض. وبهذا المعنى الأشمل، فإن التجارة والصناعة تنتجان ناتجا صافيا حقيقيا يجعلهما خاضعتين للضريبة بالقدر ذاته.
- **نقد فكرة الضريبة الوحيدة:** يترتب على الخطأ في تعريف الإنتاج خطأ مشتق في نظرية الضريبة، فطالما أن التجارة والصناعة تحققان ناتجا صافيا حقيقيا، فإن إخضاعهما للضريبة يغدو أمرا مشروعا ومنطقيا، مما يسقط الحجة الأساسية لنظام الضريبة الوحيدة المفروضة على الزراعة حصرا[2].

[1] – محمد حلمي مراد، **المذاهب والنظم الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 59.

[2] – رفعت محجوب ، **الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق ، ص 59.

هوامش المحور السادس:

1)محمد حلمي مراد، **المذاهب والنظم الاقتصادية**، الطبعة الثانية، مطبعة النهضة مصر، القاهرة، 2000، ص 49.

2)رفعت محجوب، **الاقتصاد السياسي**، الجزء الأول، دار النهضة العربية، مصر، 1975، ص 51.

3)عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 53-55.

4)مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 119-120

5)خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 45.

6)بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 70.

7)حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 46

8)زينب صالح الأشوح، ، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، دراسة تاريخية مقارنة**، مرجع سابق، ص ص 115-116.

9)عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص291.

10)حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 51.

11)تامر البطراوي، **أبحاث في الاقتصاد السياسي**، النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة، الطبعة الأولى، دار بيبول، الإسكندرية، 2017. ص 65.

12)عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الافكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص 295-296.

13)زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص ص 119-121.

14)تامر البطراوي، **أبحاث في الاقتصاد السياسي النظرية الاقتصادية الكلية** ، مرجع سابق، ص 67.

15)عبد الجبار عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 58.

16)عبد الجبار عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 62.

17)محمد حلمي مراد، **المذاهب والنظم الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 59.

18)رفعت محجوب ، **الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق ، ص 59

المحور السابع:
الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك (التقليديين)
- الربع الأخير من القرن 18م -

تمهيد:

شهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر تحولا فكريا جذريا في مسار الاقتصاد، إذ أسهم عدد من المفكرين الاقتصاديين (وفي مقدمتهم الاقتصاديين الإنجليز) في منح النظرية الاقتصادية زخما فكريا متجددا واتجاهات تحليلية مبتكرة. وقد أعان على ذلك الموقع المتميز الذي كانت تحتله إنجلترا بوصفها في طليعة الدول الصناعية في تلك الحقبة، مما جعلها البيئة الأنسب لبلورة النظرية الاقتصادية وتطويرها. فقد تصدرت إنجلترا ركب الدول الصناعية، وتجلت فيها ملامح النظام الرأسمالي بصورة أكثر وضوحا ونضجا مما كان عليه الحال في سائر الدول الأخرى.

أولا– أثر الفكر التجاري والطبيعي في نشأة الفكر الكلاسيكي

سنتناول أثر كل من الفكر التجاري والطبيعي في نشأة الفكر الكلاسيكي، من خلال تبيان تأثير التجاريين ثم تأثير الطبيعيين عليه.

- **أثر التجاريين في الكلاسيك:** رغم أن آدم سميث كرس جزءا من ثروة الأمم لنقد المذهب التجاري، فإن الكلاسيك استوعبوا منه عدة عناصر هامة: أولها الاهتمام بالتجارة الخارجية وأثرها في النمو الاقتصادي، وإن اختلف الإطار التحليلي، فهم ربطوا نتائجها بالميزة النسبية لا بميزان المدفوعات. وثانيها أن التجاريين مهدوا الطريق للتفكير في دور الدولة في الاقتصاد، حتى وإن رفض الكلاسيك تدخليتهم وعوضوها بآلية اليد الخفية.[1]
- **أثر الطبيعيين في الكلاسيك:** يقر آدم سميث وسائر الكلاسيك صراحة بدينهم الفكري تجاه المدرسة الطبيعية، ولا سيما في ما يخص ثلاثة عناصر جوهرية: أولها مبدأ الحرية الاقتصادية ورفض التدخل الحكومي الذي تبنوه بوصفه مبدأ أساسيا، وإن طوروه بأدوات تحليلية أكثر دقة. وثانيها التمييز بين القيمة الحقيقية والنقود بوصفها مجرد وسيلة تبادل، لا ثروة في حد ذاتها. وثالثها المنهج التحليلي الساعي إلى استكشاف القوانين الطبيعية الحاكمة للاقتصاد.[2]

[1] – عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 60.

[2] – عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة (الرأسمالية)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1990، ص 186.

غير أن الكلاسيك تجاوزوا الطبيعيين في نقطة جوهرية، فبينما قصر الطبيعيون القدرة الإنتاجية على الزراعة وحدها، وسع آدم سميث مصادر الثروة لتشمل العمل البشري في جميع القطاعات الإنتاجية، مؤسسا بذلك نظرية أكثر شمولا وتطابقا مع واقع الثورة الصناعية.[1]

لهذا يمكن القول بأن الفكر الكلاسيكي يمثل تركيبا جدليا للفكرين التجاري والطبيعي، فهو أخذ من التجاريين اهتمامهم بالإنتاج والتراكم والتجارة، وأخذ من الطبيعيين منهجهم في البحث عن القوانين الطبيعية ومبدأ الحرية الاقتصادية، ثم تجاوز كليهما حين جعل العمل بوصفه المصدر الحقيقي الشامل للقيمة، ووضع التحليل الاقتصادي على أسس منهجية أكثر رصانة وشمولا.[2]

ثانيا– نشأة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

يعرف نظام الاقتصاد الرأسمالي بانه نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات و أدوات العمل) سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات (الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم)، وطبقة العمال المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج ولا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص.[3]

لهذا رافق ظهور المدرسة الكلاسيكية ثورتان أساسيتان أسهمتا في دعم أفكارها وتعزيز أرضيتها الفكرية، إلى جانب عوامل أخرى متعددة[4]:

- **الثورة العلمية:** انطلقت الثورة العلمية من كتابات نيوتن (Newton) وغاليليو (Galileo) في مجال قوانين الحركة والجاذبية، وقد انعكست هذه الأفكار بعمق على آراء المدرسة الكلاسيكية، إذ جعلت المؤسسات الإقطاعية والقيود المركنتالية تبدو ضربا من التدخل غير الضروري في مسار الحياة الاقتصادية. فإذا كانت الإرادة الإلهية قد أودعت في الكون آلية تعمل بانتظام وتناسق دون حاجة إلى تدخل خارجي، فإن الامتناع عن التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية يغدو أرقى أشكال الحكمة السياسية، لأن

[1] – عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 61.
[2] – محمد حلمي مراد، **المذاهب والنظم الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 63.
[3] – عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة (الرأسمالية)**، مرجع سابق، ص 189.
[4] – عبد الجبار حمد عبيد السبهاني ، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 65-66

القوانين الطبيعية هي التي ستوجه النظام الاقتصادي وتضبط تصرفات الأفراد، وخدمة المجتمع ستتحقق من تلقاء ذاتها حين يتبع الأفراد القانون الطبيعي في السعي نحو تحقيق منفعتهم الشخصية.

- **الثورة الصناعية:** انطلقت الثورة الصناعية عام 1776م وتصاعدت وتيرتها تدريجيا، وقد سارت أفكار المدرسة الكلاسيكية جنبا إلى جنب مع مساراتها، إذ أكد نمو الصناعة في إنجلترا على أهمية تعزيز الجانب الإنتاجي في الحياة الاقتصادية. وقد تصدرت إنجلترا ركب الدول الأكثر تقدما اقتصاديا، فاستفاد المنظمون (Entrepreneurs) من حرية التجارة وباتوا في غنى عن الإعانات الحكومية والامتيازات الجمركية، في ظل سيادة المنافسة وقبول معايير الجودة والأسعار المعتدلة. وهكذا أخذت الممارسات المركنتالية تتلاشى تدريجيا. فعلى الصعيد الاجتماعي، برزت قوة عاملة واسعة ذات أجور منخفضة وتراجع نفوذ الطبقات المالكة والرقابة على العمالة والأجور. وعلى صعيد الإنتاج، فقد الحرفيون مركزهم الإنتاجي مع تطور نظام المصانع الذي أدمجهم في منظومة العمل المأجور. وعلى الصعيد التكنولوجي، أفضت الاختراعات والاكتشافات إلى تحول جذري في الفن الإنتاجي، تجلى في إحلال الآلات محل الأدوات اليدوية البسيطة واستخدام قوة البخار (Steam) في إدارة الآلات والمكائن، مما أحدث قفزة نوعية في الطاقة الإنتاجية وأرسى دعائم الاقتصاد الصناعي الحديث[1].
- **تركز عوامل الإنتاج وتضخم الجهاز الإنتاجي:** أدى انتشار الآلات واستخدامها في الصناعة إلى تركز عوامل الإنتاج في المراكز الصناعية الناشئة، مما أضفى على هذه المرحلة طابعها الرأسمالي الصناعي المميز. وقد تدفقت رؤوس الأموال نحو هذه المراكز من مصادر متعددة، في مقدمتها الفوائض المالية المتراكمة من قطاع الزراعة والبنوك الناشئة. أما على صعيد العمالة، فقد هاجرت الأيدي العاملة الزراعية من الريف إلى المدن الصناعية، إذ تحول عدد متزايد من سكان الأرياف نحو العمل في المصانع المتنامية. وعلى صعيد الهيكل الإنتاجي، أدى تصاعد حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي إلى تضخم ملحوظ في الجهاز الإنتاجي، وبرز معه ميل واضح نحو إقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة التي باتت تحل تدريجيا محل الصناعات الحرفية الصغيرة، مؤسسة بذلك نمط الإنتاج الصناعي الواسع النطاق الذي سيشكل السمة الهيكلية الأبرز للاقتصاد الرأسمالي الناضج.
- **تغير طبيعة النظام الاقتصادي:** أسفرت التطورات الهيكلية السابقة عن إعادة رسم ملامح النظام الاقتصادي من جذوره، ففي حين كانت التجارة تمثل مركز الثقل الاقتصادي في العصر الرأسمالي التجاري

[1] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 119.

وكانت الصناعة رافدا لخدمتها، انقلبت هذه العلاقة رأسا على عقب، فباتت الصناعة تحتل المركز الإنتاجي الأول، وأصبحت التجارة في خدمتها ووظيفتها الأساسية البحث عن أسواق داخلية وخارجية لاستيعاب الطاقة الإنتاجية الصناعية المتنامية وتصريف فوائضها.

- **الانفصال التام بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال:** يعد الانفصال الهيكلي الحاد بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال من أبرز النتائج الهيكلية للثورة الصناعية وتجلياتها الاجتماعية. فقد أفرز الرأسمالية الصناعية قطبين اجتماعيين متمايزين تمايزا جذريا: طبقة أصحاب رؤوس الأموال والمشروعات الإنتاجية من جهة، وطبقة العمال الذين لا يملكون سوى قوة عملهم التي يعرضونها في سوق العمل سلعة مقابل الأجر من جهة أخرى. وقد شكل هذا الانفصال الطبقي الصارم الركيزة الاجتماعية الأساسية التي ارتكز عليها التحليل الاقتصادي الكلاسيكي لاحقا.

ثالثا– مبادئ المدرسة الكلاسيكية

يمكن تلخيص مبادئ المدرسة الكلاسيكية في المجال الاقتصادي وفق ما يلي:[1]

- **الفلسفة الاقتصادية العامة:** يرتكز الاقتصاديون الكلاسيكيون في بناءهم التحليلي على فلسفة اقتصادية عامة تقوم على مبدأين جوهريين متكاملين:

– يمثل الفرد الوحدة الاقتصادية الأساسية في المنظومة الكلاسيكية، إذ يحتل مكانة محورية في هيكل التحليل الاقتصادي.

– يخضع الفرد في ممارسته للنشاط الاقتصادي لدافع المصلحة الشخصية بوصفه المحرك الأساسي لسلوكه الاقتصادي وقراراته الإنتاجية والتبادلية.

- **آلية التوافق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة:** يسعى كل فرد في المنظومة الكلاسيكية إلى تعظيم منفعته الشخصية بوصفها الدافع الأساسي لسلوكه الاقتصادي، وبما أن كل فرد يسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة، فإن تنافسا تلقائيا ينشأ بين مختلف الأفراد في السوق.

يرى الكلاسيكيون أن هذا التنافس لا يفضي بالضرورة إلى تعارض بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، وذلك لسببين تحليليين متكاملين[2]:

[1] – سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام** ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، 2004، ص 27.

[2] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 123.

- المصلحة العامة ليست سوى المحصلة الكلية للمصالح الفردية المتجمعة، فتحقيق كل فرد لمصلحته يسهم بطبيعته في تراكم المصلحة الاجتماعية الكلية.
- تعمل أثمان السلع والخدمات في النظام الاقتصادي التنافسي بوصفها إشارات سعرية ضابطة تتغير وفق الطلب قياسا بالكمية المعروضة، فإذا تجاوز الطلب على سلعة ما حدود العرض المتاح، ارتفع ثمنها، فتحسنت أرباح منتجيها، مما يدفعهم إلى توسيع طاقتهم الإنتاجية وزيادة عرضهم، وينتهي ذلك بتحقيق رغبة المستهلكين في الحصول على السلع المرغوبة بأسعار معتدلة. وهكذا يتحقق التوازن التلقائي بين العرض والطلب دون الحاجة إلى تدخل خارجي، وهو ما يجسد جوهر مفهوم "اليد الخفية The invisible hand" في الفكر الكلاسيكي.

- **القوانين الطبيعية في الفكر الكلاسيكي**: آمن الكلاسيكيون بوجود قوانين طبيعية (Natural Laws) تضبط مسار النشاط الاقتصادي وتحكم آلياته، ورأوا أن المهمة الجوهرية للاقتصاديين تتمحور حول الكشف عن هذه القوانين وتبيان مضامينها التحليلية، بدلا من السعي إلى التدخل في مجرى الحياة الاقتصادية أو توجيهها بصورة مصطنعة.[1]

رابعا– أفكار أهم رواد المدرسة الكلاسيكية (التقليدية)

يمكن تبيان افكار اهم رواد المدرسة الكلاسيكية وفق ما يلي:

4–1– آدم سميث Adam Smith (1723–1790)م

يعد آدم سميث المؤسس الفعلي لعلم الاقتصاد بمعناه الحديث، إذ أصدر الفيلسوف الاسكتلندي عام 1776م مؤلفه التأسيسي "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم An Inquiry into The Nature and Causes of The Wealth of Nations"، الذي يعد في تاريخ الفكر الاقتصادي علامة فارقة وتأسيسا لعلم الاقتصاد بوصفه حقلا معرفيا مستقلا. حيث كانت اهم أفكار آدم سميث كما يلي:[2]

- **مفهوم اليد الخفية**: ترتكز نظرية آدم سميث على جملة من المبادئ التحليلية المتكاملة[3]:
  - الفرد هو الوحدة الأساسية للنشاط الاقتصادي ومحور التحليل الكلاسيكي.

[1] – زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، دراسة تاريخية مقارنة**، مرجع سابق، ص 133.

[2] - Adam Smith, LL.D, **An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations**, vol 1, Sixth Edition, GEORGE BELL AND SONS, london, 1887, p p 431-440

[3] – خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، مرجع سابق، ص ص 51–52

- اليد الخفية آلية اجتماعية تكشف أن الأنانية الفردية في السعي نحو تحقيق المصلحة الخاصة تنتهي بصورة تلقائية إلى تحقيق مصلحة المجتمع ككل.
- يؤدي السعي الفردي نحو المصلحة الخاصة إلى التنافس بين الأفراد، مما ينتج بدوره إلى تنافسية الأسعار وترشيد توزيع الموارد.
- يظل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عاملا معيقا لا معززا، إذ إن السوق قادر على ضمان حسن سيره وتوازنه الذاتي عبر آلية اليد الخفية دون الحاجة إلى وصاية خارجية.

- **الثروة:** يرسي آدم سميث نظريته في الثروة على العمل بوصفه أساسها الجوهري ومصدرها الحقيقي، محددا ثلاثة عوامل تسهم في إثراء الأمم وتنمية ثرواتها: العمل، وتراكم رأس المال، واتساع حجم السوق. وفي هذا الإطار، رفض سميث أطروحة التجاريين القاضية باختزال الثروة في رصيد المعادن النفيسة، كما تعارض مع الفكر الطبيعي الذي حصر مصدر الثروة في الزراعة وحدها. واعتبر سميث أن العمل وبالذات العمل المنتج هو المصدر الحقيقي للثروة، في حين يقع العمل المنزلي خارج دائرة الإنتاج الاقتصادي المولد للثروة. كما أكد سميث أن تقسيم العمل والتخصص شرطان ضروريان لتعظيم الثروة وتنميتها، ونظر إلى تقسيم العمل على مستويات متصاعدة: داخل المنشأة الواحدة، ثم بين المنشآت داخل الاقتصاد الوطني، وصولا إلى المستوى الدولي عبر ربط تقسيم العمل الدولي بحرية التجارة الخارجية[1].
- **القوة الإنتاجية للعمل:** لا يكتمل فهم نظرية الثروة عند آدم سميث دون الوقوف على مفهوم القوة الإنتاجية للعمل الذي خصص له سميث الفصل الأول كاملا من ثروة الأمم (The Wealth of Nations) حيث يرى هذا الاخير أن ثروة أي أمة لا تتحدد فحسب بكمية العمل المبذول، بل وبدرجة كفاءة هذا العمل وقدرته الإنتاجية. وتشير القوة الإنتاجية إلى مقدار ما يستطيع عامل واحد إنتاجه خلال وحدة زمنية معينة، وهي بهذا المعنى مقياس كفاءة استخدام الموارد البشرية في الإنتاج.[2]

كما يضع سميث علاقة مباشرة وقوية بين تقسيم العمل وارتفاع القوة الإنتاجية، مستدلا بمثاله الشهير عن مصنع الدبابيس(Pins) ، إذ يوضح أن عاملا منفردا غير متخصص لا ينتج في اليوم إلا عددا ضئيلا من الدبابيس، في حين أن تقسيم عملية الصنع إلى مراحل ووظائف متخصصة يضاعف الناتج

[1] – حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، الجزء الأول، دار الكتاب الحديث، مصر، بدون سنة نشر، ص 205.

[2] – حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 62.

آلاف المرات[1]. وقد استخلص سميث من هذا التحليل ثلاث آليات تشرح ارتفاع القوة الإنتاجية نتيجة تقسيم العمل: تحسين مهارة العامل المتخصص، وتوفير الوقت الضائع في التنقل بين مهام متعددة، وتحفيز الاختراع والابتكار في أدوات الإنتاج.[2]

وما يزيد هذا المفهوم أهمية أنه يربط عضويا بالتراكم الرأسمالي، فرفع القوة الإنتاجية يولد فائضا يمكن تحويله إلى رأس مال مستثمر في توسيع الطاقة الإنتاجية، وهو ما يعيد رفع القوة الإنتاجية من جديد في حلقة تصاعدية من النمو. وبهذا يقدم سميث نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي تجمع بين العمل ورأس المال واتساع حجم السوق، متجاوزا بذلك النظرة الطبيعية الساكنة التي حصرت منابع الثروة في الأرض الزراعية وحدها.[3]

- **نظرية القيمة:** ميز آدم سميث بين القيمة الاستعمالية (منفعة الشيء) والقيمة التبادلية (ميزة امتلاك الأشياء)، لافتا إلى غياب الترابط الضروري بينهما، مستدلا بالمفارقة الشهيرة بين الماء والألماس، فالماء تعلو قيمته الاستعمالية غير أن قيمته التبادلية ضئيلة، بينما يعكس الألماس هذه العلاقة تماما. وذهب سميث إلى أن القيمة الحقيقية للسلع لا تعود إلى عامل العمل وحده، بل تتحدد بثلاثة عوامل إنتاجية مجتمعة (رأس المال الفائدة، العمل، الأجر، الأرض والربح أو الريع). وفي هذا الإطار ميز سميث بين مستويين سعريين: السعر الطبيعي الذي يعكس تكاليف الإنتاج الفعلية من أجر، فائدة وريع، وسعر السوق الذي يتحدد وفق آلية العرض والطلب التنافسية[4].
- **التجارة الدولية:** تنطلق أفكار آدم سميث في التجارة الدولية من مبدأ عقلاني بسيط يقوم على الحكمة الاقتصادية في قرار الإنتاج مقابل الاستيراد، إذ لا معنى لإنتاج سلعة محليا إذا كان شراؤها من الخارج أقل تكلفة. وترتكز نظريته في التجارة الدولية على مبدأ الميزة المطلقة، مفاده أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بأدنى تكلفة إنتاجية مقارنة بغيرها يعظم الكفاءة الإنتاجية الكلية على المستوى الدولي. فإذا كانت الدولة (أ) تتفوق في إنتاج السلعة الأولى بتكلفة أقل، بينما تتفوق الدولة (ب) في إنتاج السلعة الثانية بتكلفة أدنى، فإن تخصص كل منهما في مجال تفوقها وتبادلهما للسلع فيما بينهما يحقق

[1] – حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 213.
[2] – رفعت السيد عوض، **تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق، ص 130.
[3] – خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، مرجع سابق، ص 54.
[4] – رفعت السيد عوض، **تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق، ص ص 134-135.

مكاسب مشتركة لكلتيهما، وهو ما يشكل الأساس التحليلي لمبرر حرية التجارة الدولية في الفكر الكلاسيكي[1].

- **نظرية سميث في الأجر، الربح والفائدة**
  - **الأجر:** رأى آدم سميث أن العمال البسطاء عاجزون عن المطالبة برفع أجورهم، إذ يخضعون لسلطة أصحاب العمل الذين يحكمون قبضتهم عليهم بحكم كثرتهم، فلا يحصلون في الغالب إلا على الحد الأدنى من الأجر الكافي لسد حاجاتهم الضرورية. ورأى سميث أن الحل الوحيد لرفع مستوى الأجور يكمن في تسارع تراكم رأس المال بما يفوق معدل نمو السكان، مما يخلق طلبا متزايدا على العمالة ويحسن موقفها التفاوضي، وبهذا يتوافق سميث مع مذهب مالتس في شأن السكان.
  - **الربح والفائدة:** تباينت نظرة سميث عن النظرة المعاصرة للربح، إذ اعتبر أن الربح مجرد اقتطاع من دخل العمل، لا عائد مقابل تحمل مخاطر رأس المال، وهو ما يتوافق مع نظريته في القيمة. وعلى الصعيد الأخلاقي، رأى سميث أن الفائدة (مثل الربح) اقتطاع من دخل العمل، وأنها غير مقبولة اجتماعيا وأخلاقيا بالقدر ذاته[2].
  - **الريع:** توقع سميث أن معدل الربح يميل إلى التراجع على المدى الطويل بفعل المنافسة، فكما أن تدفق رأس المال نحو قطاع مرتفع الربح يؤدي إلى انخفاض معدله فيه تدريجيا، فإن انتقال رأس المال إلى قطاع آخر يفضي بدوره إلى تراجع معدل الربح في ذلك القطاع وفق الآلية ذاتها.

4-2- دافيد ريكاردو David Ricardo (1772 – 1823)م

تتمحور أبرز إسهامات ريكاردو الفكرية حول ثلاثة محاور تحليلية كبرى: نظرية القيمة، توزيع الدخل والتجارة الدولية.

- **نظرية القيمة:** يتفق ريكاردو مع آدم سميث في اعتبار القيمة التبادلية للسلعة مرتبطة بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، غير أن اجتهاده تمايز عن سميث في جانب جوهري يتعلق بمفهوم القيمة الاستعمالية، إذ يشترط ريكاردو لقيام قيمة تبادلية للسلعة أن تكون ذات منفعة أصلا، وإلا فلا معنى لتداولها. وقد استخلص ريكاردو من تحليله وجود صنفين متمايزين من السلع: سلع تستمد قيمتها من ندرتها وشحها في السوق،

[1] – حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 68

[2] – السيد عبد المولى، **أصول الاقتصاد**، دار الفكر العربي، مصر، 1977، ص 66.

وأخرى تستمد قيمتها من إمكانية إعادة إنتاجها بواسطة العمل البشري.كما ميز ريكاردو بين نوعين من العمل المجسد في السلعة :العمل المباشر المتمثل في الأيدي العاملة، والعمل غير المباشر المتمثل في العمل الماضي المتراكم في أدوات الإنتاج والآلات المستخدمة في تصنيع السلعة. وعلى صعيد تصنيف الأسعار، ميز ريكاردو بين السعر الطبيعي الذي يعكس كمية العمل اللازمة فعليا لإنتاج السلعة، والسعر الجاري الذي يتحدد وفق قوى العرض والطلب في السوق.[1]

- **القانون الحديدي للأجور**: يمثل القانون الحديدي للأجور (Iron Law of Wages) أحد المساهمات المحورية لريكاردو في تحليل توزيع الدخل. ينطلق ريكاردو من تمييز دقيق بين الأجر الطبيعي والأجر السوقي، فالأجر الطبيعي هو ذلك القدر الكافي لتمكين العامل وأسرته من البقاء والتكاثر، ويتحدد بتكلفة معيشة العامل. أما الأجر السوقي فهو ما تدفعه القوى الفعلية لعرض العمل والطلب عليه في أي وقت معين.

وجوهر القانون أن ثمة ميلا هيكليا مستمرا لعودة الأجر السوقي نحو مستوى الأجر الطبيعي، فإذا ارتفع الأجر السوقي فوق الطبيعي ارتفعت القدرة على الإنجاب وزاد عدد السكان، مما يزيد عرض العمل ويدفع الأجر نحو التراجع. وتسمى هذه الآلية التصحيحية «القانون الحديدي» لأنها تصور حتمية لا يمكن كسرها على المدى البعيد.

واستخلص ريكاردو من هذا القانون نتيجة سياسية خلافية مفادها أن تقديم الإعانات الاجتماعية للفقراء يرفع الأجر مؤقتا لكنه يؤدي في المدى البعيد إلى زيادة السكان وانخفاض الأجور مجددا، مما دفعه إلى معارضة قوانين الفقر في إنجلترا [2].

- **نظرية الريع التفاضلي**: تعد نظرية الريع عند ريكاردو من أرقى الإسهامات التحليلية في تاريخ الاقتصاد الكلاسيكي. ينطلق ريكاردو من مفهوم تفاوت خصوبة الأراضي الزراعية، إذ تتفاوت الأرض في درجة خصوبتها وموقعها، وهذا التفاوت هو مصدر الريع.

والآلية التحليلية كما يرسمها ريكاردو هي التالية: حين يتوسع السكان ويرتفع الطلب على الغذاء، تستصلح أراض أقل خصوبة وتدخل دائرة الإنتاج. وتحدد تكلفة إنتاج هذه الأرض الهامشية الأقل خصوبة

[1] – حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 64-65

[2] – محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 154.

السعر العام للمحاصيل الزراعية. وعليه فإن أصحاب الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على عائد إضافي (ريع) مساو للفرق بين تكلفة الإنتاج على أرضهم الجيدة وسعر السوق المحدد بالأرض الهامشية الأسوأ. [1]

ومن هذا التحليل خلص ريكاردو إلى نتيجة جوهرية: أن الريع لا يدخل في تكلفة الإنتاج، وأن ارتفاع أسعار الغذاء لا يعود لارتفاع الريع بل العكس هو الصحيح، أي أن ارتفاع الأسعار هو ما يولد الريع لا العكس. وقد مثل هذا الاستنتاج أحد أبرز الخلافات الفكرية بين ريكاردو ومالتوس.[2]

- **التوزيع:** يتفق ريكاردو مع آدم سميث في الاهتمام بعملية توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج الثلاثة (الأجر والربح والريع) غير أنه أولى اهتماما أعمق بتحليل الريع تحديدا، إذ يرى أن الريع هو السعر الذي يدفعه المزارعون لملاك الأراضي مقابل استغلال خصوبتها، وأن مقداره يتباين تبعا لتفاوت درجات خصوبة الأرض من قطعة إلى أخرى. وقد رصد ريكاردو علاقة سببية بين نمو السكان وارتفاع الريع، إذ يؤدي تزايد الطلب الناجم عن نمو السكان إلى ارتفاع الأسعار، مما يدفع نحو استغلال الأراضي الأقل خصوبة، وهذا بدوره يفضي إلى تصاعد الريع الكلي. أما الأجور فترتبط بالأرباح ارتباطا عكسيا (علاقة طردية)، بمعنى أن ارتفاع الأجور يقلص هامش الأرباح والعكس صحيح. وخلص ريكاردو إلى أن النمو الاقتصادي يخفي في طياته خطرين هيكليين متلازمين: تآكل معدلات الربح من جهة، وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي من جهة أخرى، ويرى أن التجارة الخارجية تمثل صمام الأمان الكفيل بتأجيل هذين الخطرين والتخفيف من حدتهما.[3]
- **التجارة الدولية (نظرية الميزة النسبية):** يتمايز ريكاردو عن آدم سميث في تفسيره لمسوغات التجارة الدولية، فبينما أرجع سميث قيام التبادل التجاري الدولي إلى اختلاف التكاليف المطلقة بين الدول (نظرية الميزة المطلقة)، صاغ ريكاردو عام 1817م في مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي Principles of political economy" مفهوما أكثر دقة وشمولا، هو قانون الميزة النسبية (Law of Comparative Advantage) حيث تقوم هذه النظرية على مبدأ أن كل دولة ينبغي أن تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بتكاليف نسبية أقل مقارنة بغيرها من الدول، وأن تستورد بالمقابل السلع التي تكون تكاليفها

[1] – الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، مطبعة المنصور، الوادي، الجزائر، 2023، ص 45.

[2] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 120

[3] – محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 158.

النسبية في إنتاجها أعلى، وذلك بصرف النظر عن وجود أو غياب ميزة مطلقة في الإنتاج[1]. حيث ميز ريكاردو بوضوح بين المفهومين: فالميزة المطلقة تعني التفوق في الإنتاج من حيث الكميات الإجمالية، في حين تعني الميزة النسبية امتلاك تكلفة فرصة بديلة أدنى في إنتاج سلعة معينة قياسا بسلعة أخرى[2].

مثلا يفترض ريكاردو أن إنجلترا وفرنسا تنتجان سلعتين: المنسوجات والقمح، وأن قيمة كل سلعة تتحدد بكميات العمل اللازمة لإنتاجها وفق الجدول التالي:

	المنسوجات (المتر/ساعة)	القمح (القنطار/ساعة)
إنجلترا	8	10
فرنسا	7	6

وعليه تكون التكاليف النسبية:

- تكاليف إنتاج النسيج في فرنسا $8/7 = 0.875$
- تكاليف إنتاج القمح في فرنسا $10/6 = 0.6$

يتضح من هذا المثال أن فرنسا أكثر كفاءة في إنتاج القمح مقارنة بإنتاج النسيج، أي أن لها ميزة نسبية في إنتاج القمح، في حين تتمتع إنجلترا بميزة نسبية في إنتاج النسيج. ويخلص ريكاردو إلى أن تخصص كل دولة في السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتبادلهما للسلع فيما بينهما يحقق مكاسب اقتصادية مشتركة وينمي الإنتاج العالمي بصورة أكثر كفاءة مما لو أنتجت كل دولة احتياجاتها بنفسها.

- **النقود:** تبنى ريكاردو النظرية الكمية للنقود التي أرساها المفكرون الكلاسيكيون، وتقوم هذه النظرية على إثبات علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد من جهة، والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى. ويمكن استيعاب موقف ريكاردو تحليليا من خلال معادلة التبادل الشهيرة التي صاغها فيشر(Fischer): $M \times V = P \times Y$، حيث يمثل كل رمز المتغيرات الآتية: M كمية النقود المتداولة، Vسرعة دوران النقود (معدل تداولها)، P المستوى العام للأسعار، Y حجم الناتج الكلي للدولة. حيث افترض الكلاسيكيون ثبات سرعة تداول النقود نظرا لاستقرار العادات الاتفاقية والسلوكية في المجتمع، وثبات حجم الناتج الكلي على اعتبار أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل. وترتب على هذين الافتراضين نتيجة تحليلية حاسمة مفادها أن أي زيادة في كمية النقود المتداولة ستنعكس

[1] – قادري علاء الدين، فيلالي بومدين، **تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 1، 2013، ص 351.

[2] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 130.

بالنسبة ذاتها ارتفاعا في المستوى العام للأسعار، دون أن تحدث أي أثر حقيقي على مستوى الإنتاج أو التشغيل[1].

4-3- جون بابتيست ساي Jean-Baptiste Say (1767 – 1832)م

تتمحور أبرز الإسهامات الفكرية لساي حول محورين تحليليين رئيسيين: قانون المنافذ، النظرية الكمية للنقود ،نظرية القيمة، وكذا نظرية تمايز المنظم والرأسمالي:[2]

- **قانون المنافذ:** صاغ جون بابتيست ساي القانون الذي حمل اسمه لاحقا في تاريخ الفكر الاقتصادي، ويقوم على مسلمة تحليلية جوهرية مفادها أن "العرض يخلق الطلب المساوي له"، بمعنى أن كل إنتاج يولد تلقائيا دخلا يعادل قيمته ويكفي للإنفاق عليه، مما يجعل حالات الإفراط في العرض الكلي أو العجز الكلي في الطلب مستحيلة نظريا على المستوى الاقتصادي العام. وعلى هذا الأساس، رأى ساي أنه لا يمكن تصور اختلال في التوازن الاقتصادي العام ناجم عن قصور الطلب قياسا بالعرض. رغم تعرض قانون ساي لانتقادات حادة من داخل المدرسة الكلاسيكية ذاتها، إذ طعن فيه مالتوس الذي ينتمي إلى المدرسة نفسها، ثم جاء كينز لاحقا ليقدم نقدا أكثر عمقا وأشد أثرا في تفنيد مضامينه وإسقاط مسلماته، مما شكل أحد المنطلقات الأساسية للثورة الكينزية في الفكر الاقتصادي.
- **النظرية الكمية للنقود:** نظر ساي إلى النقود نظرة وظيفية محدودة، إذ اعتبرها مجرد وسيلة تبادل لتيسير المعاملات الاقتصادية لا غير، وليست ثروة في حد ذاتها. وقد شبه النقود بالسلع الأخرى من حيث طبيعتها، معتبرا أن وظيفتها الوحيدة هي الوساطة في عمليات المبادلة.
- **نظرية القيمة:** وضع ساي نظريته في القيمة على أساس المنفعة بوصفها المحدد الجوهري لقيمة السلعة، إذ تتحدد قيمة أي سلعة بمقدار الرضا والإشباع الذي توفره للمستهلك. وفي هذا الإطار، قدم ساي تعريفا مبتكرا للإنتاج مفاده أن المنتج "خالق منفعة" لا خالق مادة، محولا بذلك مفهوم الإنتاج من خلق المادة المحسوسة إلى خلق المنفعة والقيمة الاستعمالية
- **نظرية تمايز المنظم والرأسمالي:** قبل ظهور ساي، كانت النظرية الكلاسيكية تدمج بين صاحب رأس المال والشخص الذي يدير المشروع وكأنهما شخص واحد. غير أن جون باتست ساي (Jean-Baptiste

[1] – عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 74-75.

[2] – عبير عبد الهادي العتيبي، **أثر الائتمان المصرفي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية**، مذكرة تخرج، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، السعودية، 2015، ص 07.

(Say أحدث تمييزا دقيقا وجوهريا بين هاتين الوظيفتين. فالرأسمالي (Capitalist) هو من يملك رأس المال ويحصل على عائده المتمثل في الفائدة، وهو بهذا المعنى صاحب مورد إنتاجي يمنح استخدامه مقابل تعويض مادي.[1]

أما المنظم (Entrepreneur) فهو الشخص الذي يجمع عوامل الإنتاج المختلفة (العمل ورأس المال والأرض) وينسق بينها لتحقيق هدف إنتاجي معين، ويتحمل مخاطر ذلك النشاط. وعائد المنظم ليس الفائدة بل الربح، وهو مكافأة لتحمل المخاطرة والقدرة التنظيمية والإبداع لا مجرد عائد على الملكية.[2]

ويحمل هذا التمييز ثقلا فكريا بالغا، إذ يشير إلى أن الربح ليس عائدا على ملكية رأس المال فحسب بل هو مكافأة للمهارة التنظيمية وتحمل المخاطرة وروح المبادرة. وهذا المفهوم هو الذي سيشكل لاحقا أساس نظرية المنظم في الفكر الاقتصادي الحديث، ولا سيما في أعمال الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) الذي سيبني عليه نظريته في الابتكار والتطور الاقتصادي.

أما من منظور الاقتصاد الجزئي الحديث، فإن تمييز ساي يفسر لماذا يختلف معدل الربح من مشروع لآخر رغم تساوي رأس المال المستثمر، لأن المنظمين يتفاوتون في قدراتهم التنظيمية وملكاتهم الابتكارية، وهو بذلك يمثل إضافة نظرية حقيقية إلى التحليل الكلاسيكي لعوامل الإنتاج.[3]

4–4– روبرت مالتوس Robert Malthus (1766 – 1834)م

تتمحور الإسهامات الفكرية لمالتوس أساسا من نظريته السكانية التي تعد من أبرز إسهاماته في تاريخ الفكر الاقتصادي ، ثم تحليله للطلب الفعال وتأثيره على الفكر الكينزي، وأخيرا استمرارية أفكاره في الاقتصاد المعاصر.

- **نظرية السكان:** انطلق مالتوس من ملاحظة ميدانية لافتة تتمثل في التناقض الصارخ بين معدلي نمو السكان والموارد، إذ يتزايد عدد السكان وفق متتالية هندسية متسارعة (1، 2، 4، 8، 16، 32...)، في حين لا تنمو الموارد الزراعية إلا وفق متتالية حسابية متباطئة (1، 2، 3، 4، 5، 6...). وقد خلص إلى أن الكوارث الديموغرافية (كالأوبئة والمجاعات والحروب) ليست استثناءات عارضة بل ضرورات حتمية تفرضها قوانين الطبيعة لإعادة التوازن بين السكان والموارد. لهذا فعلى صعيد السياسة الاجتماعية، نادى

[1] – عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 80.
[2] – عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 335.
[3] – رفعت السيد عوض، **تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق، ص 142.

مالتوس بإلغاء كافة أشكال المساعدات الاجتماعية للمحتاجين، والحد من النسل الطوعي عبر تأجيل سن الزواج، معتبرا أن الدعم الاجتماعي يشجع على التكاثر غير المسؤول ويفاقم المشكلة.

وفيما يخص موقفه من الرأسمالية، دافع مالتوس عنها بوصفها غير مسؤولة عن الفقر المصاحب للتصنيع، مرجعا الخلل الاقتصادي إلى عاملين بنيويين هما: الضغط السكاني المتصاعد وتناقص العائدات الإنتاجية. وعلى صعيد نقده للفكر الكلاسيكي، طعن مالتوس في قانون ساي مشيرا إلى إمكانية وجود فائض في الإنتاج الكلي، نظرا لاحتمال تحول جزء من المداخيل نحو الادخار بدلا من الإنفاق، مما يخل بمعادلة التوازن التلقائي بين العرض والطلب التي يفترضها قانون ساي[1].

- **تحليل الطلب الفعال وأثره في الفكر الكينزي:** يقدم مالتوس في الغالب بوصفه صاحب النظرة التشاؤمية في نظرية السكان، غير أن هذه القراءة تغفل جانبا مهما من إسهاماته التحليلية. فقد كان مالتوس أول من أثار بجدية مسألة قصور الطلب الفعال بوصفها سببا هيكليا لحالات الركود الاقتصادي، وذلك في معرض نقده لقانون ساي في المنافذ.[2]

فبينما يرى ساي أن العرض يخلق طلبه الخاص تلقائيا، أوضح مالتوس أن جزءا من الدخل قد يتوجه نحو الادخار بدلا من الإنفاق، مما يحدث فجوة بين الطاقة الإنتاجية الكلية والطلب الفعلي. وهذا التحليل سيشكل بعد مئة عام المنطلق الأساسي الذي بنى عليه جون مايناردكينز (J.M. Keynes) ثورته الفكرية في نظرية التشغيل والدخل، مما جعل مالتوس سابقا لعصره في تشخيص إخفاقات السوق.[3]

- **الحلول الاقتصادية العملية عند مالتوس:** اقترح مالتوس جملة من الحلول العملية للمشكلات الاقتصادية السائدة في عصره. فعلى صعيد التوزيع والطلب، نادى بضرورة الحفاظ على فئة من المنفقين غير المنتجين (كملاك الأرض) لأنهم يبقون مستوى الطلب الكلي مرتفعا، مما يشبه في روحه فكرة الإنفاق الحكومي في السياسة المالية الكينزية. أما على صعيد السياسة الزراعية، فقد دافع عن قوانين الحبوب الحمائية لحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، انطلاقا من رؤيته الاستراتيجية في الأمن الغذائي الوطني.[4]

---

[1] – عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الافكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 336.

[2] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 138-139.

[3]– عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص 341-342

.

[4] – الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 60.

- **استمرارية أفكار مالتوس في الفكر الاقتصادي المعاصر:** لا تزال عدة أفكار لمالتس تحتفظ بوهجها التحليلي في الاقتصاد المعاصر، فمفهوم الضغط السكاني على الموارد يستعيده الاقتصاديون البيئيون اليوم في نظريات الاستدامة وحدود النمو. ومفهوم قصور الطلب الفعال يشكل عمود الاقتصاد الكينزي. كما أن نقده لقانون ساي يعد اليوم أكثر مصداقية مما كان يبدو في عصر الكلاسيك، إذ أثبتت الأزمات الاقتصادية الكبرى (كأزمة 1929 وأزمة 2008) أن قصور الطلب الفعال ظاهرة حقيقية لا وهمية.[1]

4-5- جون ستيوارت ميل John Stuart Mill (1806- 1873)م

تتمحور أبرز إسهامات ميل الاقتصادية حول التجارة الدولية، إذ أضاف بصمة تحليلية متميزة على النظرية التجارية الكلاسيكية:[2]

- **نظرية القيم الدولية:** صاغ ميل نظريته المعروفة بـ"نظرية القيم الدولية"، منطلقا من نقد جزئي للمسلمات الكلاسيكية السابقة، إذ رأى أن الاختلاف في التكاليف المطلقة لسميث أو في معدلات التبادل الداخلية لريكاردو ليس هو المحدد الأساسي لقيام التجارة الدولية، بل إن جوهر هذا التحديد يكمن في الاختلاف في التكلفة النسبية للتبادل الداخلي بين الدول.
- **دور الطلب في التجارة الدولية:** أولى ميل الطلب في التجارة الخارجية مكانة تحليلية محورية، مركزا على نسبة التبادل بين الدول، أي المعدلات التي تتبادل بها الدول سلعها. وقد خلص إلى أن نسبة التبادل الدولية ستستقر عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل بين الدولتين، وأن القيمة الدولية للسلعة تتحدد بالمستوى الذي يوازن الطلب التبادلي بين الطرفين.
- **المكاسب من التجارة الدولية:** وضع ميل معيارا دقيقا لقياس المكاسب المتحققة من التجارة الدولية، يرتكز على العلاقة بين معدل التبادل الدولي ومعدلي التبادل الداخلي للدولتين المتبادلتين:
  - كلما اقترب معدل التبادل الدولي من المعدل الداخلي للدولة المصدرة، قلت مكاسبها من التجارة الدولية.
  - كلما ابتعد معدل التبادل الدولي عن المعدل الداخلي للدولة المصدرة، تعاظمت مكاسبها منها.

---

[1] – حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 70.

[2] - رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، العدد 15، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العراق، 2013، ص 181.

– وعليه، تقاس المكاسب الإجمالية من التجارة الدولية بالفارق بين معدل التبادل الدولي ومعدل التبادل الداخلي للدولة.

خامسا– الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية

تعرضت المدرسة الكلاسيكية لموجات متعاقبة من الانتقادات الفكرية منذ نشأتها حتى الوقت الحاضر، وقد تناولت هذه الانتقادات الأسس الفكرية للتحليل الكلاسيكي وفلسفته العامة، فضلا عن تحليلاته الاقتصادية التفصيلية والسياسات التطبيقية التي تبناها مفكرو هذه المدرسة. ويمكن استعراض أبرز هذه الانتقادات على النحو الآتي:

- **الانتقاد المنهجي (طريقة البحث):** وجهت المدرسة التاريخية الألمانية بزعامة روشر (Roscher) وكينز (Kines) في منتصف القرن التاسع عشر، ومفكرون لاحقون، انتقادا منهجيا جوهريا للمدرسة الكلاسيكية، يتمحور حول مايلي[1]:

- اعتقدت المدرسة الكلاسيكية بوجود قوانين اقتصادية مطلقة وكونية الصلاحية، تسري على جميع المجتمعات في مختلف الأزمنة والأمكنة دون تمييز، متجاهلة الخصوصيات التاريخية والاجتماعية لكل مجتمع.
- اعتمدت المدرسة الكلاسيكية في بناءها التحليلي على المنهج الاستنتاجي التجريدي، مهملة دراسة التاريخ الاقتصادي واستقراء قوانينه من الواقع المعاش.

ردت المدرسة التاريخية على هاتين النقطتين بحجة تحليلية متماسكة، مفادها أن كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي تخضع لقوانين خاصة بها، وأن هذه القوانين تتغير وتتطور تبعا للمراحل التي يمر بها المجتمع. ومن ثم لا يمكن الاعتماد على المنهج الاستنتاجي التجريدي للكشف عن القوانين الاقتصادية، بل ينبغي الانطلاق من دراسة التاريخ الاقتصادي المقارن للأمم واستخلاص القوانين من تجاربها الفعلية.

- **انتقاد نظرية القيمة:** وجهت انتقادات جوهرية للنظرية الكلاسيكية في القيمة المستندة إلى العمل بوصفه المحدد الأساسي للقيمة، وتتمحور هذه الانتقادات حول ثلاثة محاور:

[1] – الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 65.

- العمل ليس العنصر الإنتاجي الوحيد المولد للقيمة، بل ثمة عناصر إنتاجية أخرى تسهم في تكوينها، في مقدمتها الطبيعة ورأس المال، مما يجعل اختزال القيمة في عنصر العمل وحده تبسيطا مخلا للواقع الإنتاجي.
- لا يمكن رد بقية العناصر الإنتاجية كالطبيعة ورأس المال إلى عنصر العمل أو قياسها به، إذ لكل منها طبيعة مستقلة ودور إنتاجي متمايز لا يقبل الاختزال في وحدات عمل بشري.
- أهملت النظرية الكلاسيكية البعد الذاتي في تحديد القيمة، وهو المنفعة الحدية التي يحصل عليها المستهلك من السلعة، ذلك أن القيمة لا تتشكل من جانب العرض والإنتاج فحسب، بل تتحدد في تفاعل بين الجانب الإنتاجي الموضوعي والجانب الاستهلاكي الذاتي معا.

- **انتقاد نظرية التوزيع:** وجهت إلى النظرية الكلاسيكية في التوزيع انتقادات تكشف عن قصورها المفاهيمي وضيق أفقها التحليلي. فقد تجاوز الفكر الاقتصادي الحديث الإطار الكلاسيكي في تفسير آليات توزيع الدخل، مؤسسا معيارا تحليليا أكثر دقة وشمولا يقوم على مبدأ الإنتاجية الحدية، إذ يتحدد الأجر وفق الإنتاجية الحدية للعمل، وتتحدد الفائدة وفق الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهكذا بالنسبة لسائر عوامل الإنتاج، مما يجعل نظرية التوزيع الحدية أقدر على استيعاب ديناميكيات توزيع الدخل مقارنة بالتحليل الكلاسيكي التقليدي.
- **انتقاد نظرية النقود:** رصد الفكر الاقتصادي الحديث جملة من الأخطاء التحليلية التي تنطوي عليها النظرية الكمية للنقود في صيغتها الكلاسيكية، أبرزها افتراض ثبات حجم الإنتاج والسلع المعروضة، في حين تتغير كميات الإنتاج والعرض السلعي من فترة إلى أخرى في الواقع الاقتصادي. ويترتب على ذلك أن كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني ينبغي أن تتكيف مع هذه التغيرات الإنتاجية لا أن تبقى ثابتة. وقد أحل الفكر الاقتصادي الحديث نظريات بديلة أكثر قدرة على استيعاب التقلبات الاقتصادية الفعلية، في مقدمتها نظرية سرعة دوران النقود ونظرية التوازن بين حجم الإنتاج وكمية النقد المتداول، وذلك لتفسير التقلبات في المستوى العام للأسعار بصورة أكثر دقة وواقعية مما أتاحته النظرية الكمية الكلاسيكية في صيغتها التقليدية
- **انتقاد نظرية التجارة الخارجية:** يتمحور الانتقاد الجوهري الموجه للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية حول إغفالها لمتغيرين تحليليين بالغي الأهمية: أولهما دور النقود والأسعار في ضبط التدفقات التجارية الدولية، وثانيهما الآثار السلبية الهيكلية التي قد تتعرض لها اقتصاديات الدول المتخلفة صناعيا حين تطبق

مبدأ حرية التجارة الكاملة. وقد كشف الواقع التاريخي عن هذا القصور بوضوح تام، إذ عملت نظرية التجارة الخارجية الكلاسيكية في خدمة الاقتصاد البريطاني المتقدم صناعيا، مكرسة له موقع الريادة في الأسواق الدولية، في حين ظلت اقتصاديات العالم الأخرى متخلفة صناعيا تحت وطأة منافسة غير متكافئة، مما يكشف أن مبدأ حرية التجارة لم يكن محايدا في نتائجه التوزيعية بين الدول المتقدمة والنامية.[1]

[1] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 138-139.

هوامش المحور السابع:

1)عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 60.

2)عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة (الرأسمالية)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1990، ص 186

3)عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 61.

4)محمد حلمي مراد، **المذاهب والنظم الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 63.

5)عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة (الرأسمالية)**، مرجع سابق، ص 189.

6)عبد الجبار حمد عبيد السبهاني ، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 65-66

7)مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 119.

8)سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام** ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، 2004، ص 27.

9)مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 123.

10)زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، دراسة تاريخية مقارنة**، مرجع سابق، ص 133.

11) Adam Smith, LL.D, **An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations**, vol 1, Sixth Edition, GEORGE BELL AND SONS, london, 1887, p p 431-440

12)خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، مرجع سابق، ص ص 51-52

13)حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، الجزء الأول، دار الكتاب الحديث، مصر، بدون سنة نشر، ص 205.

14)حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 62.

15)حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 213.

16)رفعت السيد عوض، **تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق، ص 130.

17)خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، مرجع سابق، ص 54.

18)رفعت السيد عوض، **تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق، ص ص 134-135.

19)حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 68

20)السيد عبد المولى، **أصول الاقتصاد**، دار الفكر العربي، مصر، 1977، ص 66.

21)حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 64-65

22)محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 154.

23)الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، مطبعة المنصور، الوادي، الجزائر، 2023، ص 45.

24)مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 120

25)محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 158.

26)قادري علاء الدين، فيلالي بومدين، **تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 1، 2013، ص 351.

27)مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 130.

28)عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 74-75.

29)عبير عبد الهادي العتيبي، **أثر الائتمان المصرفي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية**، مذكرة تخرج، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، السعودية، 2015، ص 07.

30)عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 80.

31)عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 335.

32)رفعت السيد عوض، **تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق، ص 142.

33)عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الافكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 336.

34)مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 138-139.

35)عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص 341-342

36)الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 60.

37)حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 70.

38)رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، العدد 15، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العراق، 2013، ص 181.

39)الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 65.

40)مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 138-139.

المحور الثامن:

الفكر الاقتصادي عند الاشتراكيين (الخيالية والعلمية)

- منتصف القرن 19م -

تمهيد:

خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر، ترسخت دعائم النظام الرأسمالي في أوروبا مع اتساع رقعة الثورة الصناعية وتعمق آثارها، وقد أفرز هذا النظام تحولات اقتصادية جذرية تجلت في إزاحة العوائق أمام مبدأ الحرية الاقتصادية. غير أن هذه التحولات كشفت في الوقت ذاته عن اختلالات هيكلية عميقة، أبرزها اتساع الهوة بين طبقة المنتجين مالكي وسائل الإنتاج وطبقة العمال التي عانت من تدني مستوياتها المعيشية وتراجع أحوالها الاجتماعية.

في هذا السياق، نشأ تيار فكري معارض للنظام الرأسمالي جمع بين مختلف أشكال النقد والرفض، وكان القاسم المشترك بين جميع المعارضين رفض فكرة الانسجام التلقائي بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة التي يروج لها الفكر الرأسمالي. وتتمثل أبرز صور هذه المعارضة الفكرية بدءا من المفكرين المعارضين للرأسمالية في إطار الاشتراكية الخيالية (الطوباوية)، وانتهاء بفكر كارل ماركس وما يمثله من اشتراكية علمية تشكل الجوهر الأعمق للفكر المناهض للرأسمالية.

أولا– مفهوم الاشتراكية

ترتبط الاشتراكية بمدلولها الاقتصادي بجملة من المبادئ الجوهرية، أبرزها: تدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي، وتقييد الحريات الفردية لصالح الجماعة عبر إحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة، ومناصرة الطبقات الفقيرة ولا سيما طبقة العمال. كما يستخدم هذا المصطلح للدلالة على أي نمط اقتصادي مطبق في مجتمع أو دولة بعينها.

ويمكن تعريف النظام الاشتراكي بالمفهوم الاقتصادي الدقيق بأنه: "النظام الذي تقوم فيه الدولة بامتلاك الأموال الإنتاجية بدلا من أن تبقى في حوزة الأفراد في ظل الملكية الخاصة، ولا سيما أموال الإنتاج الأساسية كالأراضي والآلات والمصانع، وذلك بإحلال الملكية الجماعية محلها، مع ضمان كفاءة عناصر الإنتاج وتحقيق العدالة في توزيع ثماره".[1]

ثانيا– الاشتراكية الخيالية (الطوباوية)

تناولت الاشتراكية الخيالية جملة من الآراء الاقتصادية التي شككت في مرتكزات الفكر الكلاسيكي، سواء من حيث مبدأ الحرية الاقتصادية أم من حيث دور الفرد ودافع الربح. غير أن هؤلاء المفكرين، على الرغم

[1] – توماس مور، **يوتوبيا**، ترجمة: انجيل بطرس سمعان، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1978، ص 77.

من انطلاقهم من أسس علمية مدروسة، أقدموا على تخيل مجتمعات مثالية تقوم على أسس أخلاقية دون أن يمتلكوا آليات تطبيقية واقعية لتحقيقها. وقد أطلق عليهم كارل ماركس لاحقا تسمية "الاشتراكيين الخياليين"، إذ مهدت أفكارهم لنشأة الفكر الاشتراكي الماركسي.

ويتمثل أبرز رواد المدرسة الاشتراكية الخيالية (الطوباوية) فيما يلي:[1]

- **توماس مور Thomas More (1478–1535)م** المفكر البريطاني الذي أصدر كتابه "يوتوبيا" عام 1516م، متناولا فيه الوصايا والتعاليم الأخلاقية الرامية إلى بناء مجتمع متكامل. وقد تضمن الكتاب نقدا صريحا للملكية الخاصة معتبرا إياها شرا اجتماعيا يجب استئصاله، فضلا عن هجومه على أصحاب الأعمال الساعين إلى مجرد تعظيم أرباحهم الشخصية.
- **جيرارد وينستانلي Gerrard Winstanley (1609–1676)م** المفكر البريطاني الذي جسدت أفكاره ردا عمليا على مبدأ توزيع الثروة، إذ دعا إلى مبدأ "لكل حسب كفاءته" في مقابل "لكل حسب حاجته"، مؤكدا أن المجتمع ملزم بتوفير احتياجات كل فرد بصرف النظر عما يقدمه. أما توزيع الدخل فيجب أن يقوم على أساس التناسب مع الطاقة الإنتاجية والقدرة الفردية، لا على أساس الحاجة الفردية وحدها.
- **روبرت أوين Robert Owen (1771–1858)م** البريطاني **وإيتيان كابيه Étienne Cabet (1788–1856)م** الفرنسي قاما بمحاولة تجسيد الأفكار الاشتراكية الخيالية على أرض الواقع، إذ أقام كلاهما مستعمرات نموذجية في أمريكا تأسست على قواعد الملكية الجماعية والعمل الجماعي وتوزيع الناتج الكلي على جميع سكان المستعمرة. غير أن كلتا التجربتين انتهتا بالفشل الذريع، مما كشف عن الهوة العميقة بين الطموح الأخلاقي المثالي وإمكانات التطبيق الواقعي[2].
- **سيسموندي De Sismond (1773–1842)م:** اهتم سيسموندي بالتاريخ والدراسات الاجتماعية، ودرس الاقتصاد الكلاسيكي لآدم سميث وديفيد ريكاردو، غير أنه تحول لاحقا إلى أن يكون من أشد المنتقدين للفكر الكلاسيكي. يرى سيسموندي أن الرأسمالي ينهب العامل وأن النظام الليبرالي القائم يفضي إلى تركز الثروة في أيدي القلة. غير أنه لم يكن يحلم بمجتمع تتحسن فيه أوضاع العمال عبر تعظيم ثروة المجتمع الكلية من خلال تراكم رأس المال الصاعد، بل كان يدعو إلى تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية. ولم

[1]– حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 78-87.

[2] – معاذ الشرفاوي الجزائرلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 145-146.

يكن سيسموندي على غرار الكلاسيكيين يريد نظاما اقتصاديا يضع نصيب غالبية الناس في تلبية حاجاتهم وزيادة رفاهيتهم.

ثالثا– الاشتراكية العلمية الماركسية

تأسست الاشتراكية العلمية على المنظومة الفكرية التي أرساها كارل ماركس (1818–1883)م، الذي سعى إلى تمييز نظريته بوصفها "اشتراكية علمية" تتجاوز الطوباوية الخيالية وتتخطى حدودها. وقد أصدر ماركس أبرز مؤلفاته الاقتصادية في مجلدات "رأس المال Capital" على مراحل متتالية خلال الأعوام 1867 و1885 و1894م. ويعد المذهب الماركسي أشد المذاهب الاشتراكية حضورا وتأثيرا في الحياة الاقتصادية العملية، لكونه يمثل أعنف هجوم فكري ومنهجي على النظام الرأسمالي وجميع المدافعين عنه والمروجين لمبادئه.

3–1– الجذور الفكرية للاشتراكية العلمية عند ماركس (هيجل، فيورباخ وبرودون)

- **تأثير هيجل والمنهج الجدلي:** فلسفة هيجل قدمت لماركس أكثر من مجرد المنهج، إذ قدمت له رؤية كاملة للتاريخ بوصفه حركة ذات اتجاه وغاية، غير أن ماركس عكس هيجل رأسا على عقب، فبينما يرى هيجل أن محرك التاريخ هو الروح المطلق والوعي (المثالية الجدلية)[1]، يرى ماركس أن المحرك هو المادة والإنتاج وعلاقاته (المادية الجدلية أو الديالكتيك المادي). ويعبر ماركس عن هذه القطيعة بقوله الشهير: وجدت فلسفة هيجل تقف على رأسها فأقمتها على قدميها.[2]
- **تأثير فيورباخ والنقد المادي للدين والمجتمع:** أسهم المفكر الألماني لودفيغ فيورباخ (Ludwig Feuerbach) 1804–1872م في تشكيل المنظومة الفكرية الماركسية من خلال ربطه بين الوعي الإنساني والواقع المادي، إذ رأى أن الإنسان لم يخلقه الله بل هو من اخترع فكرة الإله استجابة لحاجاته النفسية والاجتماعية. استلهم ماركس هذه الفكرة وطورها في اتجاه اجتماعي–اقتصادي، إذ رأى أن الأيديولوجيا والقانون والدولة ليست قيما مجردة بل انعكاسات للعلاقات الاقتصادية السائدة. ومن هنا نشأت نظريته الشهيرة البنية الفوقية والبنية التحتية مفادها ان: الاقتصاد هو القاعدة، والباقي مجرد بناء فوقها.[3]

[1] – شابرا محمد عمر، رفيق يونس، **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**، دار الفكر، دمشق، 2005، ص 73.

[2] – ميني طريف الخولي، **ركائز في فلسفة السياسة**، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2019، ص 31.

[3] – عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 379.

- **تأثير برودون والنقد الاجتماعي للملكية:** تأثر ماركس في بداياته الفكرية بالمفكر الفرنسي بيار جوزيف برودون Pierre-Joseph Proudhon 1809-1865م الذي اشتهر بمقولته: الملكية سرقة غير أن ماركس لاحقا نقد برودون نقدا حادا في كتابه بؤس الفلسفة (1847م)، مستهجنا أن برودون يرفض الملكية الخاصة من منطلق أخلاقي دون أن يقدم تحليلا علميا لآلية الاستغلال الاقتصادي. وقد شكل هذا النقد لبرودون حافزا لماركس لبناء نظريته الصارمة في فائض القيمة.[1]

إن استيعاب هذه الروافد الفكرية ضروري لفهم الاشتراكية العلمية فهما صحيحا وعميقا، فالمنهج الجدلي المستلهم من هيجل هو ما يفسر حتمية انهيار الرأسمالية عند ماركس بفعل تناقضاتها الداخلية. والمادية المستمدة من فيورباخ هي ما يفسر ربط ماركس بين البنية الاقتصادية والوعي الاجتماعي. والنقد المعمق لبرودون هو ما دفع ماركس لبناء نظريته في فائض القيمة على أسس تحليلية رصينة تتجاوز مجرد الاستنكار الأخلاقي.[2]

3-2- الأسس الفلسفية للتحليل الاقتصادي الماركسي

تخضع المسائل الاقتصادية التي تناولها ماركس لنظرته الفلسفية الشاملة، إذ لا يمكن فهم آرائه الاقتصادية بمعزل عن فلسفته التي تحتل الصدارة في المذهب الاشتراكي الماركسي. ويمكن توضيح أهم عنصرين في هذه الفلسفة على النحو الآتي:

- **الفلسفة الجدلية:** استعار كارل ماركس بالتعاون مع فريدريك إنجلز Friedrich Engels (1820-1895)م المنهج الجدلي من الفيلسوف هيجل Hegel (1770-1831)م ووظفاه في مهاجمة النظام الرأسمالي[3]. يقوم هذا المنهج على دراسة التطور عبر تسلسل التناقضات التي تولدها الأشياء في تاريخها، فالأساس الأول للوصول إلى الحقيقة هو الاعتراف بالأضداد واجتماعها، إذ تنطوي كل فكرة في ذاتها على نقيضها مما يدفعها نحو التطور. ويسير هذا التطور وفق ثلاث مراحل متعاقبة :الإثبات (الفكرة) ثم النفي (نقيض الفكرة) ثم نفي النقيض (تركيب جديد يتجاوز الطرفين)، فكل فكرة تنطوي على نقيضها، وهذا

[1] – عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 90.

[2] – أحمد زايد، **علم الاجتماع: النظريات الكلاسيكية والنقدية**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 310.

[3] – شابرا محمد عمر، رفيق يونس، **مستقبل علم الإقتصاد من منظور إسلامي**، مرجع سابق، ص 80

النقيض يفضي إلى ظهور حالة جديدة تسمى نقيض النقيض، وهكذا يكون التناقض هو الأساس الدافع للتطور المستمر[1] .

وينطلق ماركس من هذا المنهج ليرى أن كل نظام اجتماعي ينطوي من داخله على قوى مضادة له، تتراكم حتى تفضي في نهاية المطاف إلى نشوء نظام جديد يحل محله، وهذا النظام الجديد بدوره يحمل في طياته قوى مضادة تعمل على القضاء عليه، وهكذا تستمر العملية الجدلية بلا نهاية[2].

يقدم ماركس النظام الإقطاعي مثالا تطبيقيا على هذه الفلسفة الجدلية، فالصراع الداخلي بين السادة والأقنان في النظام الإقطاعي أدى في نهاية المطاف إلى انهياره وحلول النظام الرأسمالي محله. ثم يقرر ماركس أن النظام الرأسمالي سيخضع بدوره لهذا القانون ذاته، إذ ستتولد من داخله قوى مضادة تفضي إلى زواله عبر "صراع الطبقات"، معتبرا هذا الصراع القوة المحركة للتاريخ والمنتقلة بالمجتمعات من نظام اقتصادي إلى آخر. فكل نظام اقتصادي يحمل في طياته عوامل فنائه الحتمي.

- **التفسير الاقتصادي المادي للتاريخ:** يرتكز التحليل الاقتصادي الماركسي على مسلمة فلسفية جوهرية مفادها أن الفكر الإنساني ليس هو المحدد الأول لمعيشة الإنسان، بل العكس هو الصحيح، إذ تتحكم معيشة الإنسان في تشكيل فكره. ويعني ذلك أن النواحي الاجتماعية والسياسية والفكرية تتأثر في نشأتها وصياغتها بالظروف الاقتصادية المتصلة بطرق الإنتاج وبعلاقات التبادل القائمة بين طبقات المجتمع. وبالتالي فإن أوضاع الحياة المادية هي المحرك الحقيقي للتحولات التي تطرأ على منظومة التفكير الإنساني في مجملها.

تشكل العلاقات الاقتصادية التي يستمد بها الناس في كل عصر وسائل إنتاجهم وأساليب تبادلها الإطار الهيكلي الذي يحدد أنماط حياتهم ومستويات معيشتهم، ويسهم بصورة حاسمة في صياغة العلاقات الاجتماعية وتشكيل الكيان الاجتماعي بين الناس. فضلا عن ذلك، يرى ماركس أن نظام الإنتاج السائد وحده هو الذي يقرر طبيعة القوانين المعمول بها ونظام الحكم المعتمد ومكانة الأفراد داخل الكيان الاجتماعي، مما يجعل البنية الاقتصادية القاعدة الصلبة التي يرتفع عليها البناء الفوقي بكامل مؤسساته السياسية والقانونية والأيديولوجية[3].

---

[1]– يمنى طريف الخولي، **ركائز في فلسفة السياسة**، مرجع سابق، ص ص 36–40.

[2] – عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الافكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 383

[3] – عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 95–96.

3-3- المسائل الاقتصادية للمذهب الاشتراكي الماركسي

تتمحور المسائل الاقتصادية التي تناولها ماركس حول فكرة جوهرية واحدة هي بيان التناقضات في النظام الرأسمالي وكشف أسباب انهياره الحتمي. وعلى الرغم من أن ماركس لم يتناول بالدراسة النظام الاشتراكي البديل بصورة مباشرة، فإن تحليله للنظام الرأسمالي تضمن رؤية ضمنية للنظام الاشتراكي القادم وقيام الثورة الاشتراكية[1]. وتتصدر أهم المسائل الاقتصادية الماركسية: نظرية فائض القيمة، وقانون تراكم رأس المال، ولوازم الانهيار الحتمي للنظام الرأسمالي[2].

- **نظرية فائض القيمة:** قبل التكلم في نظرية فائض القيمة في الفكر الماركسي، لابد من التطرق مبدئيا بمفهوم القيمة، ثم فائض القيمة وتمييزه عنها، وأخيرا معدله كمقياس للاستغلال الاقتصادي:

- **مفهوم القيمة في النظرية الماركسية:** ينطلق ماركس في تحليله للقيمة من الإرث الكلاسيكي ويطوره في اتجاه نقدي، فالقيمة عنده تتحدد بكمية العمل الاجتماعي اللازم لإنتاج السلعة، أي العمل المتوسط في ظل المستوى الاجتماعي السائد من الكفاءة التقنية.

ويميز ماركس بين قيمة الاستعمال وهي القدرة على تلبية الحاجات، وقيمة التبادل وهي النسبة التي تتبادل بها السلع في السوق. وجوهر تحليله أن قيمة التبادل إنما تعكس كمية العمل الاجتماعي المتجسد في السلعة.[3]

- **مفهوم فائض القيمة وتمييزه عن القيمة:** يمثل فائض القيمة الاكتشاف النظري الأهم في الاقتصاد الماركسي، وهو ما يميزه تمييزا جوهريا عن مجرد مفهوم القيمة. يشتري الرأسمالي من العامل قوة العمل لا العمل ذاته، ويدفع لقاءها أجرا مساويا لتكلفة إعادة إنتاجها (أي تكلفة معيشة العامل). غير أن قوة العمل تنتج في ساعات اشتغالها الفعلي قيمة أكبر من تكلفتها، وهذا الفرق هو فائض القيمة.[4]

ولفهم التمييز بشكل أدق فالقيمة هي مقدار العمل المتجسد في السلعة المنتجة، أما فائض القيمة فهو الجزء من القيمة الذي ينتجه العامل فوق ما يتقاضاه أجرا، ويستأثر به الرأسمالي دون مقابل عادل.

---

[1] – عبد الزهرة، فيصل يونس، **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص ص 187-188.

[2] – انظر: كارل ماركس، **رأس المال**، ترجمة فالح عبد الجبار، المجلد (1، 2، 3)، دار الفارابي، الطبعة الاولى، بيروت، فيفري 2013.

[3] – عبد الزهرة، فيصل يونس، **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة**، مرجع سابق، ص 180.

[4] – انظر: كارل ماركس، **رأس المال**، مرجع سابق.

ويقسم ماركس يوم العمل تحليليا إلى قسمين: العمل الضروري الذي ينتج فيه العامل ما يعادل أجره، والعمل الفائض الذي ينتج فيه فائض القيمة الذي يستحوذ عليه الرأسمالي.[1]

- **معدل فائض القيمة (مقياس الاستغلال الاقتصادي)**: يستخدم ماركس مفهوم معدل فائض القيمة بوصفه مقياسا دقيقا لدرجة الاستغلال الرأسمالي:

معدل فائض القيمة = فائض القيمة / العمل الضروري. فكلما ارتفع هذا المعدل دل على أن الرأسمالي يستولي على نسبة أكبر من جهد العامل. وقد ربط ماركس هذا المفهوم بمنظومة متكاملة من التناقضات الهيكلية في الرأسمالية: فتراكم رأس المال والتوسع في الآلة يخفض الحاجة إلى العمل البشري الحي الذي هو المصدر الوحيد لفائض القيمة، مما يفضي تدريجيا إلى انخفاض معدل الربح وظهور الأزمات الدورية التي تعجل بانهيار النظام الرأسمالي.[2]

فاالقيمة هي مفهوم موضوعي يحدد مقدار العمل الاجتماعي المتجسد في السلعة، وهو مفهوم وصفي يجيب عن سؤال: ما الذي يعطي السلعة قيمتها؟ أما فائض القيمة فهو مفهوم توزيعي ونقدي يشخص آلية الاستغلال في علاقة الإنتاج الرأسمالية، ويجيب عن سؤال: من أين يأتي ربح الرأسمالي؟ وهو المحور الذي يدور حوله نقد ماركس للرأسمالية بأكمله، وأساس دعوته إلى الثورة الاشتراكية.[3]

لهذا انطلق ماركس من المسلمة الكلاسيكية القائلة بأن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المولد للقيمة، وأن قيمة أي سلعة تتحدد بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها. غير أن ماركس وجه نقدا جوهريا للتحليل الكلاسيكي، إذ أوضح أن الرأسمالي يشتري من العامل في الواقع العملي"قوة العمل" لا العمل ذاته، وأن هذه القوة العمالية تنتج في ساعات العمل الفعلية قيمة أكبر بكثير مما يتقاضاه العامل من أجر، وهو ما يشكل جوهر فائض القيمة.

فمثلا، يشتري الرأسمالي قوة عمل العامل ليشتغل ست ساعات يوميا، في حين أن الإنتاج الفعلي الذي سيباع في السوق يعادل قيمة تستلزم اشتغالا من العامل مدته عشر ساعات. وعليه، فإن العامل ينتج في الست ساعات قيمة يبيعها الرأسمالي بما يعادل عشر ساعات عمل وفق نظرية العمل في القيمة.

---

[1] – عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 380.

[2] – عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 95.

[3] – أحمد زايد، **علم الاجتماع: النظريات الكلاسيكية والنقدية**، مرجع سابق، ص 310.

لهذا يدفع الرأسمالي للعامل أجرا يعادل ست ساعات عمل فقط، في حين يبيع الإنتاج الناجم عن عشر ساعات عمل فعليا. والفرق البالغ أربع ساعات أسماه ماركس" فائض القيمة "هو ما يحصل عليه الرأسمالي دون مقابل عادل، إذ يستطيع العامل بإنتاج الساعات الست الأولى توليد السلع الضرورية لإنتاج لوازم معيشته، ومن ثم يحصل الرأسمالي على فائض القيمة المتولد في الساعات الأربع الإضافية[1].

- **قانون تراكم رأس المال وتركزه:** يسعى الرأسماليون دائما إلى تعظيم معدل فائض القيمة المستخلص، وذلك عبر مسارين متكاملين: إما بتشغيل العمال لساعات أطول، وإما بتطوير الفن الإنتاجي من خلال التقنيات الأكثر تقدما، بهدف تقليل الاعتماد على المهارة البشرية وزيادة الإنتاجية باستخدام الآلات. وفق ما يلي:[2]

- **آلية تراكم رأس المال:** ينبثق من هذا المنطق أن كل رأسمالي يسعى إلى تخفيض تكلفة الإنتاج باستمرار، وذلك بالمقارنة مع إنتاجية عمل الرأسماليين الآخرين (المنافسة). ولكي يرفع إنتاجيته يلجأ إلى زيادة عدد الآلات المستخدمة، وكلما اتسع حجم المشروع كلما استوعب عددا أكبر من الآلات المتزايدة وتمكن من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير. ويتطلب ذلك زيادة الاستثمارات، مما ينجم عنه تكوين رؤوس أموال متراكمة في النظام الرأسمالي، وهو ما أسماه ماركس "قانون تراكم رأس المال"
- **ظاهرة تركز رأس المال:** يتجه النظام الرأسمالي بطبيعته نحو تركز المشروعات في يد عدد قليل من الوحدات الإنتاجية الكبيرة، أي أن النظام يميل هيكليا نحو احتكار رؤوس الأموال وتمركزها في عدد محدود من المشروعات الضخمة، على حساب المشروعات الصغيرة التي تدمج أو تقصى تدريجيا من السوق.

- **الأزمات الاقتصادية (انهيار النظام الرأسمالي):** يرى ماركس أن النظام الرأسمالي يواجه أزمات هيكلية متكررة تستدعي حتما القضاء عليه واستبداله بالنظام الاشتراكي، وقد أوضح ماركس آلية نشوء هذه الأزمات وفق تفسيرين تحليليين متكاملين[3]:

- **التفسير الأول: أزمة قصور الاستهلاك:** يرى ماركس أن السبب الجذري في الأزمات الاقتصادية هو الزيادة المفرطة في الإنتاج أو نقص الاستهلاك. فمع تصاعد حصول الرأسماليين على فائض القيمة

[1] – عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الافكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 385.

[2] – احمد زايد، **علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية**، مرجع سابق، ص.ص 315-317.

[3] – عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 102-103.

وحرمان العمال من دخل كاف، يتحفز المنتجون إلى توسيع استثماراتهم واستبدال العمالة البشرية بالآلات، مما يفضي إلى تضخم الطاقة الإنتاجية الرأسمالية وارتفاع معدل تراكم رأس المال (أي ارتفاع معدل فائض القيمة) مع تناقص متواز في حجم العمالة. في المقابل، يتراجع دخل العمال (الذين يتميزون بميل مرتفع للاستهلاك) مما يضعف قوتهم الشرائية ويعجزهم عن استهلاك الزيادة في المنتجات النهائية (انخفاض الطلب الفعال). ومن ثم تبدأ السلع في التكدس والأرباح في التآكل، فتنشأ أزمة من نوع جديد في ظل النظام الرأسمالي أطلق عليها ماركس"أزمة قصور الاستهلاك".

- **التفسير الثاني: أزمة انخفاض معدل الربح:** يتجه النظام الرأسمالي هيكليا نحو الركود نظرا لانخفاض معدل الربح المتوقع فيه، فإذا انخفض هذا المعدل عن الحد الأدنى الذي يعتبره المنظمون مقبولا ومجديا، فإن الاستثمارات ستتراجع وفائض القيمة المتحصل عليه لن يتجه نحو إنشاء استثمارات جديدة، مما يفضي في نهاية المطاف إلى ظهور البطالة وانكماش الإنتاج.

ليقر ماركس أن الأزمات المتعددة التي يتعرض لها النظام الرأسمالي باستمرار ستفضي حتما الى الحتمية التاريخية لانهيار الرأسمالية من خلال توليد قوى داخلية مضادة له، وعلى الرغم من أنها تتولد من داخل النظام ذاته فإنها ستعمل على تدميره في نهاية المطاف. تنمثل الأولى رأسمالية مالكة لوسائل الإنتاج، والثانية تتمثل في طبقة البروليتاريا الكادحة هذه الأخيرة التي من شانها القيام بالثورة ضد الطبقة الأولى لتستعيد مكانتها في المجتمع[1]، وبالتالي يحل النظام الاشتراكي (حسب ماركس) محل النظام الرأسمالي الفاشل وفق منطق الجدل التاريخي الحتمي.

رابعا– تقييم أفكار النظام الاشتراكي

على الرغم من تبني عدد كبير من الدول أفكار النظام الاشتراكي، بدءا بالاتحاد السوفييتي إثر الثورة البولشفية عام 1917م وامتدادا إلى ما يقارب ثلث دول العالم في منتصف القرن العشرين، فإن هذا النظام لم يستطع الصمود أمام التحولات الاقتصادية المتسارعة، إذ انتهى بانهيار الاتحاد السوفياتي في العقد الأخير من القرن العشرين.

واهم أسباب عدم قدرة الأنظمة الاشتراكية على الاستمرار كونها تفتقر الأنظمة الاشتراكية إلى المرونة الكافية للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية المتجددة، إذ طبقت نمطا صارما وموحدا دون مراعاة التباين بين

[1] – احمد زايد، **علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية**، مرجع سابق، ص 320

الحالات والسياقات المختلفة، ودون الأخذ بعين الاعتبار التطور الطبيعي التاريخي للقوى الإنتاجية، مما أضعف قدرتها على الصمود أمام الأنظمة الليبرالية (الرأسمالية)[1].

ومن أبرز العيوب التي أدت إلى انهيار النظام الاشتراكي[2]:

- **غياب الحافز الإنتاجي** :أخفق النظام الاشتراكي في توفير الحوافز الكافية لتشجيع العمال على الإنتاج، فضلا عن أن ضرورة إخضاع العمل وإدارة المشروعات لرقابة الدولة باعتبارها المسؤول الوحيد أفضت إلى تضخم الجهاز الإداري (نظام مركزي) وارتفاع حاد في تكاليف إدارة المشروعات والأعمال وتزايد البيروقراطية.
- **قصور التخطيط المركزي** :أثبتت التجارب أن أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي يفتقر إلى الكفاءة العملية، إذ تعجز السلطات المخولة بالتخطيط عن امتلاك المعلومات الكاملة والدقيقة اللازمة للتخطيط الأمثل. وقد ادى ذلك في نهاية المطاف إلى تمركز السلطة في يد حزب واحد يعيد إنتاج نمط الملكية الرأسمالية بصورة مقنعة من خلال سيطرة النخبة الحزبية.
- **تراجع جودة الإنتاج** :جاءت جودة السلع التي تنتجها الدولة الاشتراكية دون مستوى نظيراتها الصناعية في الدول الرأسمالية، نظرا لانخفاض القدرة التنافسية في السلع والإنتاج داخل هذه الدول الاشتراكية.

[1] – ايمون باتلر، **المدرسة النمساوية في الاقتصاد**، ترجمة محمد فتحي خضر، الطبعة الاولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2013، ص ص 70-71.

[2] – محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص ص 56-57

هوامش المحور الثامن:

1) توماس مور، **يوتوبيا**، ترجمة: انجيل بطرس سمعان، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1978.
2) حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.
3) معاذ الشرفاوي الجزائرلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.
4) شابرا محمد عمر، رفيق يونس، **مستقبل علم الإقتصاد من منظور إسلامي**،دار الفكر،دمشق، 2005.
5) يمنى طريف الخولي، ركائز في فلسفة السياسة، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2019.
6) عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الافكار الاقتصادية**، مرجع سابق.
7) عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.
8) عبد الزهرة، فيصل يونس، **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.
9) كارل ماركس، **رأس المال**، ترجمة فالح عبد الجبار، المجلد (1، 2، 3)، دار الفارابي، الطبعة الاولى، بيروت، فيفري 2013.
10)عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الافكار الاقتصادية**، مرجع سابق.
11)احمد زايد، **علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2007.
12) عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.
13) احمد زايد، **علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية**، مرجع سابق، مصر، 2007.
14) ايمون باتلر، **المدرسة النمساوية في الاقتصاد**، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الاولى، مصر، 2013.
15) محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق.

المحور التاسع:
الفكر الاقتصادي الحدّي (المدرسة النيوكلاسيكية)
- منتصف القرن 19م -

تمهيد:

شهد النصف الأخير من القرن التاسع عشر استمرارا متسارعا للتقدم الصناعي في إنجلترا وفرنسا وسائر دول غرب أوروبا، وتصاعد معه ازدهار اقتصادي لم يسبق له مثيل. وفي هذا السياق، لم يعد النمو الاقتصادي يمثل إشكالية تستأثر باهتمام الاقتصاديين كما كان الحال في المراحل السابقة، وأصبح الاعتقاد الكلاسيكي السائد يرى أن النمو يتحقق تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل خارجي.

لهذا أسهمت البيئة الاقتصادية والثقافية الجديدة في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في إعادة توجيه الاهتمام الاقتصادي نحو تحليل السلوك الاقتصادي للوحدات الفردية، مع التركيز على سلوك الوحدة الاقتصادية (المستهلك والمشروع والصناعة) وآليات اتخاذ هذه الوحدات لقراراتها. واصبح التنظير الاقتصادي نشاطا علميا أكاديميا بامتياز، حيث نشأت مدارس اقتصادية متعددة في فيينا، لوزان وإنجلترا (الحديون الاوائل) والولايات المتحدة الأمريكية (الحيون الجدد) أسهمت في إثراء الفكر الاقتصادي الكلاسيكي المحدث وتطوير أدواته التحليلية.

أولا– الفكر الاقتصادي عند الحديين الأوائل

سنتطرق في هذا الجانب الى الخصائص العامة ومبادئ الحديين الأوائل، فضلا عن ابرز أفكار روادهم.

1–1– الخصائص العامة للفكر الحدي

تتجلى أبرز الخصائص المميزة للفكر الاقتصادي الحدي الاوائل في المحاور الآتية[1]:

- الاعتماد على المفهوم الحدي بوصفه الأداة التحليلية الأساسية في دراسة الظواهر الاقتصادية.
- التركيز على الوحدة الاقتصادية الفردية (المستهلك والمنتج) بدلا من التحليل الكلي الشامل.
- الارتكاز على نظام اقتصادي يتميز بالمنافسة الكاملة بوصفها الشرط الأمثل لتحقيق التوازن.
- أصبح الاقتصاد شيئا غير موضوعي يخضع للأحكام الذاتية، بعيدا عن الوصف المجرد للواقع.
- الطلب هو المحدد الرئيسي للسعر لا تكاليف الإنتاج، في تحول جوهري عن المنهج الكلاسيكي.
- آلية السوق تحقق التوازن دائما في الاقتصاد دون الحاجة إلى تدخل خارجي.
- افتراض السلوك الرشيد للفرد واعتماد الحرية الاقتصادية منطلقا أساسيا للتحليل.

[1] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 201–202.

- جعل الاقتصاد علما قابلا للقياس الكمي عبر توظيف الأدوات الرياضية والإحصائية في التحليل الاقتصادي.

1-2- مبادئ المدرسة الحدية

يتمحور التحليل الاقتصادي لرواد الفكر الاقتصادي الاتجاه الحدي حول نظرية تحديد قيمة السلع، أي نظرية الأثمان، وقد أجابوا على تساؤل القيمة التي تتوقف عليها قيمة أي سلعة من منفعتها الحدية وفق ما يلي:

- **الحاجات المختلفة القابلة للإشباع:** تمتلك السلعة قيمة طالما وجدت حاجة إليها، وكلما زاد عدد الوحدات المستهلكة من تلك السلعة تناقصت شدة الحاجة تدريجيا، وكلما تناقصت تلك الشدة تناقصت معها المنفعة المتفرقة التي نحصل عليها من كل وحدة إضافية. ويعبر عن هذه الظاهرة بقانون تناقص المنفعة الحدية، وهو من أبرز القوانين الاقتصادية في دراسة الاقتصاد الجزئي.
- **تحديد قيمة أي سلعة بالمنفعة التي يحصل عليها من آخر وحدة:** يتضح من النظرية الحدية أن فكرتين أساسيتين تدخلان في تفسيرها: فكرة ندرة السلع القابلة للإشباع، وفكرة تناقص المنفعة الحدية، ومن اندماج هاتين الفكرتين تنبثق نظرية المنفعة الحدية التي تحدد قيمة السلعة بالنسبة لكل شخص.

كانت هذه النظرية تعاني صعوبة تفسيرية جوهرية تتمثل في: أن الهواء والشمس والماء رغم منفعتها الكبيرة للإنسان إلا أنها لا قيمة لها في السوق، في حين أن الذهب والألماس التي منفعتها أقل بكثير تحظى بأسعار مرتفعة جدا. بحيث إذا توافرت كميات كبيرة من سلعة ما، فإن منفعتها الحدية تساوي صفرا، وبالتالي فلا قيمة لها في السوق. وبتطبيق هذه الفكرة: الهواء والماء متوفران بكميات وفيرة مما يجعل منفعتهما الحدية تتقلص إلى الصفر فلا قيمة سوقية لهما، على العكس من السلع النادرة كالذهب والألماس التي تحافظ على منفعتها الحدية المرتفعة.

وهنا تم اثارة تساؤل محوري: كيف تتحدد قيمة كل وحدة على أساس منفعة الوحدة الأخيرة؟ ويجيب الاقتصاديون الحديون بأن قانون الإحلال هو المحدد لذلك، إذ تتشابه الوحدات المتجانسة من السلعة الواحدة فيمكن أن يحل بعضها محل بعض، وتكون لها جميعا القيمة ذاتها التي تتحدد على أساس منفعة الوحدة الأخيرة[1].

- **السياسة الاقتصادية للفكر الحدي:** في مجال السياسة الاقتصادية، يؤمن الحديون بمبدأ الحرية الاقتصادية شبه المطلقة كأسلافهم الكلاسيكيين، ومن ثم نادوا بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في بعض

[1] – معاذ الشرفاوي الجزائرلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 170.

المسائل الاستثنائية. غير أن تحليلهم يفترض وجود مجتمع رأسمالي يرتكز على سيادة الملكية الخاصة والمنافسة الكاملة، وتقوم فيه الدولة بحماية هذا المجتمع وتوليها الحفاظ على العدل بين أبنائه واحترام العقود المبرمة فيما بينهم.

1-3- أبرز رواد الفكر الاقتصادي الحدي

سنستعرض ابرز افكار ومساهمات الاقتصاديين الحديين الاوائل:[1]

- **ستانلي جيفونز Stanley Jevons (1835-1882)م**: اقتصادي إنجليزي بارز أكد على أهمية الدراسات التطبيقية في الاقتصاد، ورأى أن القوانين الاقتصادية خاضعة للتعميم. وقد أقر بأن قيمة السلعة تعتمد على المنفعة الحدية لتلك السلعة، مؤكدا أن حالة التوازن لدى المستهلك تتحقق حين لا يكون هناك أي ميزة لأي شخص في التبادل، أي حين تتناسب المنفعة الحدية مع طرق التبادل وفق المعادلة الآتية: $\frac{MUA}{PA} = \frac{MUB}{PB}$: حيث تمثل MUA المنفعة الحدية للسلعة A، وMUB المنفعة الحدية للسلعة B، فيما يمثل PA وPB سعري السلعتين على التوالي. وتعني هذه المعادلة أن نسبة المنفعة الحدية للسلعة A إلى سعرها يجب أن تساوي نسبة المنفعة الحدية للسلعة B إلى سعرها، وهو شرط التوازن الاستهلاكي الأمثل.

اعترف جيفونز بتأثير العمل في تحديد قيمة السلعة، غير أنه رأى أن هذا التأثير غير مباشر، إذ يؤثر العمل في العرض، والعرض يؤثر بدوره في درجة الندرة، وهذه الأخيرة تؤثر في قيمة السلعة. وقد اعترض جيفونز على نظرية الكفاف في الأجور الكلاسيكية، معتبرا أن الأجر يمثل حصة متبقية من إجمالي الإنتاج بعد استيفاء العوائد الأخرى[2].

- **كارل منجر Carl Manger (1821-1840)م**: أسهم منجر في توسيع المفهوم الاقتصادي للسلع، مؤكدا أن السلعة يجب أن تكون مهيأة لإشباع حاجة إنسانية معينة، وأن تتميز بالندرة، وأن تترابط خصائصها مع السلع الأخرى في إطار علاقات التكامل أو الإحلال. ويقرر منجر أن الأفراد يتخذون قراراتهم الاقتصادية بناء على ما لديهم من معلومات عن العرض والطلب، وأنهم يختارون السلع والكميات

[1] – بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 137.

[2] – محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 215.

التي تحقق لهم أقصى إشباع ممكن. وبالتالي فإن قيمة السلعة تعتمد على الأحكام الشخصية للأفراد لا على تكاليف الإنتاج، وقد تناول منجر بذلك قانون تناقص المنفعة الحدية.

- **ليون والراس Leon Walras (1834–1910)م:** افترض والراس سيادة مبدأ المنافسة الكاملة والمساواة في الأسعار داخل السوق، مؤكدا أن لكل فرد منحنى منفعة خاصا به، وأن الفرد يعظم منفعته عن طريق التبادل. ويرى والراس أن الأسعار المدفوعة تتناسب مع المنافع الحدية للسلع عند إشباع الفرد أقصاه. وقد توصل والراس إلى مفهوم التكاليف في الأمد الطويل بوصفها تكلفة الفرصة البديلة، كما استطاع الوصول إلى تحليل التوازن الساكن في ظل المنافسة الكاملة، حيث يتحقق التوازن لدى المستهلك عندما يحقق أكبر إشباع ممكن.

1–4– تقييم أفكار الاقتصاديين الحديين الاوائل

على الرغم من أن معظم الأفكار الاقتصادية الحدية لا تزال مقبولة ومعتمدة في دراسة علم الاقتصاد حتى اليوم، فإن تطبيقها في التحليل الجزئي تعرض لجملة من الانتقادات الجوهرية، أبرزها[1]:

- **افتراض الرجل الاقتصادي:** يرتكز الفكر الحدي على مسلمة "الرجل الاقتصادي (Economic Man) " الساعي دائما إلى تعظيم منفعته، في حين أن السلوك الإنساني الفعلي لا يعكس العامل الاقتصادي وحده، بل يتأثر بمنظومة معقدة من العوامل الاجتماعية والنفسية التي قد تتغلب على دافع المصلحة الشخصية.
- **إهمال الفئات الفقيرة:** دافع الفكر الحدي عن الحرية الاقتصادية المطلقة دون اهتمام كاف بالفئات المهمشة، مما ترك المجتمع الرأسمالي عرضة لآلام البطالة والفقر والجوع دون معالجة هيكلية لأسبابها الهيكلية.
- **مغالطة الانتقال من الجزئي إلى الكلي:** أقام الفكر الحدي تحليله على الوحدات الاقتصادية الصغيرة وأهمل الأحجام الكلية كالدخل القومي والاستهلاك والادخار الكلي، وهو ما يمثل خطأ منهجيا جسيما، إذ لا يمكن الوصول إلى الأحجام الكلية بمجرد جمع الأحجام الجزئية. ويتجلى ذلك في ما أوضحه كينز من أن زيادة ادخار الأفراد لا تفضي بالضرورة إلى زيادة الادخار الكلي في الاقتصاد، فزيادة ادخار الأفراد تعني انخفاض الطلب الكلي على السلع، مما يفضي إلى انخفاض دخول المنتجين وبالتالي تراجع قدرتهم على

[1] – ايمون باتلر، **المدرسة النمساوية في الاقتصاد**، مرجع سابق، ص ص7–10.

الادخار، حتى قد يصبح الادخار الكلي للاقتصاد في نهاية المطاف أقل مما كان عليه قبل زيادة الادخار الفردي.

ثانيا– الفكر الاقتصادي عند الحديين الجدد (المدرسة النيوكلاسيكية)

سنتكلم في هذا الجانب عن تأسيس المدرسة النيوكلاسيكية، وفوارقها بينها وبين مدرسة الحديين الاوائل، فضلا عن مبادئها وابرز افكار روادها وفي الاخير تقييم افكارها.

2–1– تأسيس المدرسة النيوكلاسيكية

أسهم الفريد مارشال Alfred Marshall (1842–1924)م في تطوير الأفكار الحدية تطورا جذريا وتحويلها إلى ما اصبح يعرف بالمدرسة الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية). وتتجلى أبرز إسهاماته الفكرية في كتابه الشهير "مبادئ الاقتصاد Principles of Economics" الصادر عام 1890م، الذي أدخل فيه المقاربة الهندسية في التحليل الاقتصادي وسعى إلى دمج أفضل ما أنتجته المدرسة الكلاسيكية مع الفكر الحدي، فأنتج بذلك ما عرف لاحقا بالاقتصاد النيوكلاسيكي بوصفه تركيبا فكريا متكاملا يجمع بين الموروث الكلاسيكي وأدوات التحليل الحدي[1].

2–2– الفوارق الجوهرية بين الحديين الاوائل والحديين المحدثين

يشير الفكر الاقتصادي إلى وجود قدر من التواصل المنهجي بين الاقتصاديين الكلاسيكيين والمحدثين، غير أن ثمة فوارق جوهرية تميز كلا المدرستين، يمكن إجمالها في ثلاثة محاور رئيسية[2]:

- **على صعيد آليات تحديد الأسعار**، أولت التحليلات النيوكلاسيكية عناية متكاملة لقوى العرض والطلب معا بوصفهما المحددين الأساسيين لتوازن الأسعار في أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، في حين انصرف الكلاسيكيون الأوائل إلى اعتماد جانب الطلب منفردا، مهملين الدور التفسيري لجانب العرض.
- **على الصعيد النقدي**، اعتمد عدد واسع من الاقتصاديين النيوكلاسيكيين لا سيما فيشر Fisher وويكسل Wicksell، على تحليل الدور الوظيفي للنقود في الحياة الاقتصادية وتأثيرها في المتغيرات الحقيقية والاسمية، وهو ما أغفله الكلاسيكيون الأوائل إلى حد بعيد.

[1] – حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 117.

[2] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 206–207.

- **على مستوى هياكل السوق،** أسهم الاقتصاديون النيوكلاسيكيون في توسيع الأطر التحليلية الحدية لتستوعب مختلف أشكال التنظيم السوقي، من المنافسة التامة إلى الاحتكار الكامل، مرورا بصيغ المنافسة الاحتكارية والاحتكار الثنائي، وهو تطور منهجي بارز تجلى بوضوح في الإسهامات العلمية لمارشال، التي تعد الركيزة المرجعية الكبرى للمدرسة النيوكلاسيكية.

2-3- المبادئ الرئيسية لألفريد مارشال:

نستعرض فيما يلي اهم الافكار والتحليلات الاساسية التي جاء بها الفريد مارشال:[1]

- **تحليل السعر:** يرتكز تحليل مارشال لآليات السوق على دراسة السلوك الاقتصادي لطرفي المعادلة السوقية المستهلكين والمنتجين معا، فالمستهلكون يسعون إلى تعظيم منفعتهم الكلية في ظل قيد الميزانية، في حين يستهدف المنتجون تعظيم عوائدهم الربحية. ويتجلى هذا التوجه التحليلي المزدوج في مفهوم الطلب لمارشال الذي يعبر عن العلاقة الوظيفية بين الكميات المطلوبة والأسعار السائدة، ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا في شكل جداول أو منحنيات توضيحية.وعلى صعيد السلوك الاستهلاكي، يربط مارشال الأسعار بالكميات المطلوبة استنادا إلى قانون تناقص المنفعة الحدية، مقرا بأن هذه العلاقة تنطبق على الأجل القصير شريطة ثبات المحددات الهيكلية للطلب كالأذواق والدخل وغيرها من المتغيرات المستقلة[2].

وفيما يخص طبيعة الاستهلاك، فإن مارشال يعامل السلع بوصفها وحدات قابلة للتجزئة (Divisible)، وبالتالي فإن كل وحدة إضافية مستهلكة تنطوي على منفعة حدية متناقصة. ومن هذا المنطلق، يصبح انخفاض السعر شرطا ضروريا لتحفيز المستهلك على الإقبال على كميات أكبر من السلعة، إذ إن المنفعة الحدية للوحدة الإضافية أدنى من سابقتها، مما يجعل الاستعداد للدفع متراجعا بالضرورة مع تزايد الكميات المقتناة.

- **نظرية الإنتاج:** تقوم نظرية الإنتاج النيوكلاسيكية كما صاغها مارشال على محورين تحليليين متكاملين، المحور الأول: دراسة الأسلوب الأمثل الذي يتبعه المنتج في تركيب عناصر الإنتاج وتوليفها للحصول على المخرجات المستهدفة، المحور الثاني: تحليل التعديلات الديناميكية التي تطرأ على هذه التوليفة الإنتاجية استجابة للتحولات في ظروف السوق.

---

[1] – معاذ الشرفاوي الجزائرلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص197-204

[2] – صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 35.

فيما يتعلق بالمحور الأول، فإن تعظيم الأرباح يمثل الهدف الاستراتيجي الأول للمنتجين، ويستلزم تحقيق هذا الهدف السعي نحو تدنية التكاليف الإنتاجية (Cost Minimization)، إذ يميل المنتج الرشيد إلى انتقاء مزيج عناصر الإنتاج الأكثر كفاءة من حيث التكلفة. أما المحور الثاني، الذي يتسم بقدر أعلى من التعقيد التحليلي، فيعالج مدى استجابة المنتج لمتغيرات السوق،

وقد اعتمد مارشال في هذا الإطار على تصنيف زمني ثلاثي الأبعاد للفترات الإنتاجية: فترة السوق (Market Period) وهي أقصر الآفاق الزمنية، إذ لا يملك المنتج فيها قدرة فعلية على تعديل حجم إنتاجه في مواجهة التغيرات السعرية، فيكون العرض في جوهره عرضا جامدا تاما. الأجل القصير (Short Run): وهو الأفق الزمني الذي يتسع لإعادة التوليف الجزئي لعناصر الإنتاج، سواء بالتوسع في استخدام العمالة أو المواد الخام، في حين تظل عناصر أخرى كرأس المال الثابت خارج نطاق التعديل. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه التكيفات قد تنطوي على ارتفاع في التكاليف الحدية نتيجة دخول قانون تناقص الغلة حيز التطبيق. الأجل الطويل (Long Run): وهو الأفق الزمني الأرحب الذي تتحرر فيه جميع عناصر الإنتاج من قيد الثبات، مما يتيح للمنتج توسيع طاقته الإنتاجية الهيكلية استجابة للزيادة المستدامة في الطلب على المدى البعيد.

- **نظرية التوزيع**: شكلت نظرية التوزيع (Distribution) إشكالية تحليلية محورية في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي عموما، وفي المنظومة الفكرية لمارشال ومعاصريه خصوصا، لا سيما في ما يتعلق بتسعير الخدمات الإنتاجية التي تحدد في جوهرها آليات توزيع الدخل الوطني بين أصحاب عناصر الإنتاج المختلفة. وفي إطار الأسواق التنافسية، يقع على عاتق المنتجين التزام هيكلي بمقارنة تكلفة الحصول على أي عنصر إنتاجي بمستوى كفاءته الإنتاجية المتحققة. فضلا عن ذلك، يتعين عليهم استكشاف إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج المتاحة عند تشكيل المزيج الإنتاجي الأمثل، وذلك بهدف بلوغ أدنى مستويات التكاليف الإنتاجية. وتتمحور آلية التسعير الحدي لعوامل الإنتاج حول مبدأ الإنتاجية الحدية، إذ يتحدد الطلب على أي عنصر إنتاجي بما يضيفه من قيمة عند إدراج وحدة إضافية منه في العملية الإنتاجية، وهو ما يعرف بالناتج الحدي لذلك العنصر. وبناء على ذلك، يستمر توظيف العنصر الإنتاجي إلى الحد الذي يتساوى عنده صافي ناتجه الحدي مع السعر الذي يدفع مقابل استخدامه في السوق التنافسية، وعند هذه النقطة تحديدا يتحقق التوازن الأمثل في تخصيص عناصر الإنتاج[1].

[1] - Barber, William J., **A history of Economic Thought**, Penguin, Books Ltd, England, 1970, p p 65-71

2-3- أبرز افكار الفريد مارشال

تتصدر الإسهامات العلمية لألفريد مارشال جملة من الإضافات المنهجية التي أثرت الفكر الاقتصادي الحديث وأرست دعائم المدرسة النيوكلاسيكية، ويمكن استعراضها على النحو الآتي: [1]

- وجه مارشال نقدا منهجيا لمفهوم الإنسان الاقتصادي القائم على العقلانية المطلقة وضيق الأفق، مسلطا الضوء على قصور هذا التشخيص في تفسير السلوك البشري الفعلي.
- أرسى مارشال منهج تحليل التوازن الجزئي بوصفه أداة إجرائية للتحليل الاقتصادي، إذ يقوم على عزل المتغير موضع الدراسة مع افتراض ثبات سائر العوامل الأخرى، وهو ما يعرف بشرط "ما عدا ذلك يبقى ثابتا " (Ceteris Paribus).
- أسهم مارشال في تركيب نظرية القيمة والأسعار تركيبا تكامليا، فقد حدد القيمة عبر التفاعل المزدوج بين المنفعة والتكلفة الإنتاجية، متجاوزا بذلك أحادية ريكاردو القائمة على عنصر العمل، ومبتعدا عن الجهة الاستهلاكية التي ركز عليها الأوائل منفردة.
- أكد مارشال على مركزية الاستهلاك في الدورة الاقتصادية، معرفا فائض المستهلك (Consumer's Surplus) بأنه الفارق بين الحد الأقصى لما يرغب المستهلك في دفعه ثمنا لسلعة ما وبين ما يدفعه فعليا في السوق، وهو مفهوم يجسد قلب نقده لنظرية فائض القيمة الماركسية.
- أدخل مارشال مفهوم المرونة (Elasticity) إلى صميم التحليل الاقتصادي، وعرفها بوصفها مقياسا كميا يعكس درجة استجابة الكمية المطلوبة أو المعروضة للتغيرات الحادثة في الأسعار.
- عالج مارشال إشكالية التوازن في الأسواق المختلفة الهياكل، متناولا بالتحليل المعمق أسواق المنافسة التامة والاحتكار التام على حد سواء.
- أسهم في تطوير نظرية توزيع الدخل القومي من خلال ربط عوائد عناصر الإنتاج من أجور، أرباح، ريع وفائدة بإنتاجيتها الحدية، متخليا عن آليات التوزيع الطبقية التي سادت في الفكر الكلاسيكي لريكاردو ومقدما بديلا تحليليا لطرح ماركس.
- أدرج مارشال عنصر الزمن بوصفه متغيرا تحليليا جوهريا، مفرقا بين الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل في دراسة السلوك الاقتصادي للمنتجين والمستهلكين، مما أتاح فهما أعمق لديناميكيات التكيف الاقتصادي عبر الزمن.

[1] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، 205-206.

2-4- تقييم الفكر الحدي النيوكلاسيكي

أسهم الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي في إثراء الحقل الاقتصادي بجملة من الإضافات المنهجية الجوهرية، يمكن إجمالها في توظيف الأدوات الرياضية والقياسية في بناء النماذج الاقتصادية وصياغة العلاقات التحليلية بدقة أعلى، واستيعاب البعد النفسي للسلوك الاقتصادي ضمن منظومة التحليل، وتأسيس قواعد الاقتصاد الجزئي بوصفه فرعا علميا مستقلا، إلى جانب الربط المنهجي بين مختلف جزئيات الظاهرة الاقتصادية وتحديد طبيعة العلاقات البينية في إطار تحليلي متماسك منطقيا.

على الرغم من أن معظم الأفكار النيوكلاسيكية لا تزال راسخة في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، ولا سيما في ما يخص منهج التحليل الجزئي، فإنها لم تسلم من جملة انتقادات جوهرية على عدة أصعدة، أبرزها[1]:

- على الصعيد التحليلي، اقتصر الإطار النيوكلاسيكي على تحليل السلوك الاقتصادي عند مستوى الوحدات الجزئية الفردية، متجاهلا المتغيرات الكلية الكبرى كالاستهلاك الكلي والدخل القومي الإجمالي، مما أدى إلى قصور في استيعاب الظواهر الاقتصادية على المستوى التجميعي.
- على صعيد النموذج السلوكي، انبنت المدرسة النيوكلاسيكية على افتراض الرجل الاقتصادي الرشيد (The rational economic man) الساعي دوما إلى تعظيم منفعته، غير أن هذا الافتراض يفتقر إلى الشمولية التفسيرية، إذ يهمل أبعادا سلوكية جوهرية من بينها الدوافع الاجتماعية والنفسية التي تؤثر تأثيرا بالغا في قرارات الأفراد الاقتصادية.
- على صعيد الواقعية التطبيقية، يكشف الفحص الدقيق لنظرية الاستهلاك الحدية عن فجوة واسعة بينها وبين الواقع الاقتصادي المعاش، إذ لا يقوم المستهلكون في الغالب بإجراء تلك المقارنات والحسابات الحدية الدقيقة التي تفترضها النظرية عند اتخاذ قراراتهم الاستهلاكية.

[1] – حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 522.

هوامش المحور التاسع:

1) مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.
2) معاذ الشرفاوي الجزائرلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.
3) بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق.
4) محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق.
5) ايمون باتلر، **المدرسة النمساوية في الاقتصاد**، مرجع سابق.
6) حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.
7) مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.
8) معاذ الشرفاوي الجزائرلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.
9) صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.
10) Barber, William J., **A history of Economic Thought**, Penguin, Books Ltd, England, 1970.
11) مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.
12) حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.

المحور العاشر:

الفكر الاقتصادي عند كينز (المدرسة الكينزية)

- الربع الثاني من القرن 20م -

تمهيد:

تمثل النظرية الكينزية منعطفا فكريا حاسما في تاريخ الفكر الاقتصادي الحديث، إذ جاءت على يد الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز الذي أخضع المسلمات والقوانين الكلاسيكية لنقد علمي صارم، مسلطا الضوء على إخفاقاتها التفسيرية وعجزها عن معالجة الاختلالات الاقتصادية الكبرى. وقد انطلق كينز في بناء نظريته من إعادة النظر في كثير من المنطلقات والمسلمات الراسخة في الفكر الكلاسيكي، مؤسسا لإطار تحليلي بديل أثبت جدارته التفسيرية والعلاجية في مواجهة أزمة الكساد الكبير التي عصفت بالاقتصادات الرأسمالية مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، وعجز الفكر الكلاسيكي عن استيعاب أسبابها أو اقتراح مخارج فعالة منها.

أولا– نشاة الفكر الاقتصادي الكينزي

شهدت العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وامتدادا إلى مطلع القرن العشرين حقبة من الازدهار الاقتصادي النسبي في الولايات المتحدة الأمريكية، تجلت في ارتفاع ملحوظ في مستويات الدخل الفردي، وإن ظل توزيع ثمار هذا الرخاء متفاوتا بين شرائح المجتمع. غير أن المشهد كان مغايرا تماما في إنجلترا وسائر البلدان الصناعية، إذ عانت هذه الاقتصادات من تداعيات حادة في الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين، تمثلت في تصاعد معدلات البطالة وتراجع النشاط الاقتصادي.

ففي إنجلترا تحديدا، بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تلوح منذ عام 1921، واستمرت في التعمق طوال عقد الثلاثينيات، قبل أن تنتقل عدواها إلى الاقتصاد الأمريكي في صورة الكساد الكبير (Great Depression)، حيث في أكتوبر 1929، انهارت بورصة نيويورك انهيارا مدويا في أعقاب موجة عارمة من البيع المفرط للأسهم، مما أدى إلى خسائر فادحة في الثروات، إذ تبخرت قيمة محافظ المساهمين بما يناهز أربعين مليار دولار. وعلى الصعيد الكلي، تراجع الدخل القومي الأمريكي تراجعا حادا من نحو 87 مليار دولار عام 1930 إلى ما يقارب 39 مليار دولار في عام 1933، فيما تبدد الرخاء الذي عرفته البلاد في غضون سنوات معدودة. وعلى صعيد سوق العمل، قفز عدد العاطلين عن العمل من نحو 14 مليون شخص ليبلغ مليوني شخص فحسب، وهو ما ألقى بآثاره على التماسك الاجتماعي، وكشف عن خلل هيكلي عميق في آليات النظام الرأسمالي[1].

[1] - بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 30-32.

وفي مواجهة هذا الواقع الاقتصادي المتأزم، وجد الفكر التقليدي السائد نفسه عاجزا عن تقديم إجابات كافية أو وصفات علاجية مقنعة. ذلك أن الإطار النظري النيوكلاسيكي كان يرتكز على مسلمة التشغيل الكامل بوصفها الحالة الطبيعية للاقتصاد، ويفترض أن أي انحراف عنها عارض ومؤقت، وأن آليات السوق الذاتية كفيلة بإعادة التوازن دون تدخل خارجي. غير أن استمرار الكساد وتفاقمه فند هذه المسلمات جذريا، وكشف عن عجز النظرية التقليدية عن استيعاب ظاهرة الركود المزمن وتقديم الحلول اللازمة للخروج منه[1].

في هذا السياق الاقتصادي البالغ التعقيد، برز جون ماينارد كينز John Maynard Keynes (1883-1946)م بوصفه المفكر الاقتصادي الأجدر بتشخيص هذه الأزمة الهيكلية ومعالجتها. فقد حمل كينز مشروعا فكريا طموحا يرمي إلى إصلاح النظام الرأسمالي من الداخل لا إلى هدمه، منطلقا من رصد دقيق للواقع الاقتصادي الذي عايشه في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية خلال العقد الثالث من القرن العشرين[2].

ثانيا– المبادئ الأساسية للنظرية الكينزية

تقوم النظرية الكينزية على منظومة من المبادئ التحليلية المتكاملة التي تشكل في مجموعها بنية فكرية متماسكة، يمكن استعراضها على النحو الآتي[3]:

- **أولوية التحليل الكلي:** يتمحور الإطار الكينزي حول دراسة الاقتصاد الوطني بوصفه كلا متكاملا، معتمدا على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل القومي والاستهلاك الكلي والادخار والاستثمار والتشغيل، بدلا من الاقتصار على تحليل الوحدات الجزئية المنفردة.
- **مركزية الطلب الفعال:** يولي الاقتصاديون الكينزيون أهمية قصوى لمفهوم الطلب الفعال بوصفه المحرك الرئيسي للدخل القومي ومستوى التشغيل، انطلاقا من مسلمة جوهرية مفادها أن الإنفاق الكلي قد لا يكون كافيا في بعض الأحيان لاستيعاب كامل الطاقة الإنتاجية المتاحة[4].

---

[1] – موفق خزعل حمد، **أزمة النظام الرأسمالي الأبعاد الفكرية والتداعيات الاقتصادية ما بعد الكينزية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، العراق، 2010، ص 02.

[2] – روبرت سكيديليسكي، **جون مينارد كينز، مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: عبد الرحمن مجدي، مؤسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 61-65.

[3] – الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص ص 60-61

[4] – محمد لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1988، ص 244

- **ميل الاقتصاد إلى عدم الاستقرار:** يرفض الكينزيون فرضية التوازن التلقائي للأسواق، مؤكدين أن الاقتصاد الرأسمالي يميل بطبيعته إلى التذبذب الدوري بين مراحل التوسع والانتعاش من جهة، والركود والانكماش من جهة أخرى، وذلك تبعا للتقلبات في مستوى الاستثمار.
- **الدور المحوري للاستثمار:** تحدث التغيرات في حجم الاستثمار تأثيرات تضخيمية في الدخل القومي والناتج الكلي تفوق بمراحل الزيادة الأولية في الإنفاق الاستثماري، وهو ما يعرف بمبدأ المضاعف الاستثماري. ويتحدد حجم الاستثمار الأمثل بالتوازن بين الكفاءة الحدية لرأس المال ومعدل العائد المتوقع.
- **جمود الأجور والأسعار:** على النقيض من المرونة التامة التي يفترضها الفكر الكلاسيكي، يقر الكينزيون بأن الأجور والأسعار تتسم في الواقع بدرجة من الجمود، لا سيما في الاتجاه التنازلي، وذلك بفعل العقود الجماعية وقوانين الحد الأدنى للأجور وغيرها من الآليات المؤسسية.
- **ضرورة التدخل الحكومي:** يعد هذا المبدأ الركيزة الاساسية الأبرز في الفكر الكينزي، إذ يدعو إلى تدخل فاعل للدولة في الحياة الاقتصادية عبر السياستين المالية والنقدية لتحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، شهد عقد السبعينيات ميلا نحو خفض الضرائب بهدف تنشيط الطلب الكلي، في حين تحول هذا الدور في عقد الثمانينيات نحو توظيف التخفيضات الضريبية أداة لتحفيز العرض الكلي وتعزيز الطاقة الإنتاجية.

ثالثا– أهم أفكار المدرسة الكينزية

يقوم النموذج الكينزي على مبدأ جوهري مفاده أن توازن الاقتصاد الكلي ليس بالضرورة توازنا عند مستوى التشغيل الكامل، إذ قد يستقر الاقتصاد عند نقطة توازن دون الطاقة الإنتاجية القصوى. وعليه، فإن التغيرات في الإنفاق الكلي تنعكس آثارا مباشرة على الناتج الحقيقي لا على المستوى السعري ما لم يبلغ الاقتصاد حد التشغيل الكامل. وعند هذه النقطة فحسب تتحول الزيادة في الطلب الكلي إلى ضغوط تضخمية تفضي إلى ارتفاع الأسعار دون مكاسب حقيقية في الناتج. ويعكس هذا الطرح تحولا جذريا عن التأكيد الكلاسيكي على الطلب الكلي بوصفه محددا للمستوى السعري لا للدخل الحقيقي.

لهذا تتمثل النظرية الكينزية على في محاور رئيسية يمكن تبيانها وق مايلي[1]:

- **دالة الاستهلاك (Consumption Function)** :أشار كينز إلى أن ثمة قانونا نفسيا أساسيا يحكم العلاقة بين الاستهلاك والدخل، مؤداه أن الأفراد يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما ارتفعت دخولهم، غير أن هذه الزيادة في الاستهلاك تظل دوما أقل من الزيادة في الدخل. وتعبر عن هذه العلاقة الدالة: $C = F(Y)$، حيث (C) الاستهلاك و (Y) الدخل القومي. ويترتب على ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك (MPC) يأخذ قيما موجبة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فيما يتحرك الميل الحدي للادخار (MPS)في الاتجاه المعاكس، إذ يرتفع مع ارتفاع الدخل ويتراوح هو الآخر بين الصفر والواحد[2].
- **الاستثمار**: يعد الاستثمار في المنظور الكينزي المتغير الأكثر تقلبا وعدم استقرار في الدورة الاقتصادية، كونه يعتمد على توقعات المستثمرين بشأن تقلبات أسعار السلع والمواد الخام. ويفرق كينز بين نوعين من الاستثمار: الاستثمار المخطط الذي يقوم على حسابات ربحية مدروسة، والاستثمار غير المخطط المتمثل في التراكم غير المقصود للمخزون السلعي[3].

وعلى صعيد محددات قرار الاستثمار، يبرز مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال (MEC) بوصفه الأداة التحليلية الأساسية، وهي تعكس معدل العائد المتوقع على الوحدة الإضافية من الاستثمار الرأسمالي. وتتناقص الكفاءة الحدية لرأس المال مع تزايد حجم الاستثمار نتيجة تراجع العوائد المتوقعة وارتفاع تكلفة الإنتاج. ويستمر الاستثمار ما دامت الكفاءة الحدية لرأس المال تتجاوز سعر الفائدة السائد، ويتوقف عندما تتعادل معه. ومن هنا تنبع أهمية سعر الفائدة بوصفه متغيرا نقديا يتحدد في سوق المال، لا في سوق السلع كما ذهب الكلاسيكيون، ومن خلاله يمكن التأثير في قرارات الاستثمار عبر ما يعرف بدالة تفضيل السيولة (MEC) .

وخلافا للموقف الكلاسيكي والنيوكلاسيكي الذي يرى أن التوازن بين الادخار والاستثمار يتحقق عبر آلية سعر الفائدة، يرى كينز أن هذا التوازن يتحدد بالأساس من خلال مستوى الدخل القومي ودرجة

[1] – جون ماينارد كينز، **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**، ترجمة: الهام عيداروس، دار العين للنشر، الطبعة الأولى، هيئة ابوظبي الثقافة والتراث، ابوظبي، 2015، ص ص 142-150.

[2] – محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، 436-440

[3] – وليد عبد الرحمان الرومي، **مبادئ علم الاقتصاد السياسي**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996، ص ص 145-150.

تفضيل السيولة وكمية النقود المتاحة، مما يعيد رسم خارطة العلاقة بين المتغيرات الحقيقية والنقدية في الاقتصاد الكلي[1].

- **تفضيل السيولة (Liquidity Preference)**: يحدد كينز ثلاثة دوافع جوهرية تقف وراء إقبال الأفراد على الاحتفاظ بالنقود السائلة: دافع المعاملات اليومية، ودافع الاحتياط للطوارئ، ودافع المضاربة. وتعبر دالة تفضيل السيولة في مجملها عن الطلب على النقود، وهي تتحرك في اتجاه عكسي مع سعر الفائدة، بمعنى أن انخفاض سعر الفائدة يدفع الأفراد إلى الإمساك بكميات أكبر من النقود السائلة. أما عرض النقود فيتحدد بقرار مستقل من البنك المركزي بمعزل عن مستوى سعر الفائدة السائد[2]. وعليه، فإن انخفاض سعر الفائدة لا يفضي بالضرورة إلى تراجع الادخار كما يفترض التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، بل يحفز زيادة الإنفاق الاستثماري عبر تخفيض تكلفة الاقتراض[3].
- **الدخل التوازني والتشغيل**: يقرر كينز وجود ترابط وثيق بين مستوى الدخل القومي ومستوى التشغيل، غير أنه ينبه إلى أن الاستثمار المكثف في رأس المال الموفر للعمل قد يحدث ارتفاعا في الناتج والدخل القومي دون أن يوازيه توسع مماثل في فرص التشغيل. وفي الأجل القصير، يمكن إهمال أثر التغير التكنولوجي نسبيا، وعندئذ يصبح مستوى الدخل المحدد الرئيسي لمستوى التشغيل.

ويجيب كينز على إشكالية نشوء الكساد من خلال نموذجه التحليلي المعروف بخط الـ45 درجة ، الذي يجسد نقطة التقاطع بين الإنفاق الكلي والعرض الكلي. فحين يتراجع الإنفاق الاستثماري، ينعكس ذلك تلقائيا في انخفاض الإنفاق الكلي عن مستوى الإنتاج، مما يفضي إلى تراكم المخزون السلعي غير المبيع لدى المنشآت.وفي مواجهة هذا الوضع، تلجأ المنشآت إلى تقليص طاقتها الإنتاجية وتخفيض مستويات التشغيل، فيتراجع الناتج المحلي ويتراجع معه الدخل القومي. والجدير بالملاحظة أن هذا الانخفاض في الدخل التوازني يتجاوز في حجمه الانخفاض الأولي في الاستثمار، وذلك بفعل آلية المضاعف (Multiplier)، التي تعمل على تضخيم الأثر الأولي لأي تغير في مكونات الإنفاق الكلي، سواء في اتجاهه التصاعدي أو التنازلي. ومن هنا تتضح الأهمية البالغة للاستثمار بوصفه المحرك الرئيسي للدورة

---

[1] – إسماعيل محمد علي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011، ص ص 161-165.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 301-305.

[3] – محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي (مذاهب الفكر الاقتصادي)**، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، ص ص 255-260.

الاقتصادية في الفكر الكينزي، وتتجلى ضرورة التدخل الحكومي لدعم مستويات الإنفاق الكلي في مراحل الانكماش[1].

- **سياسات تحفيز التشغيل الكامل والاستقرار**: يسند كينز إلى الحكومة دورا محوريا لا غنى عنه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والبلوغ بمستوى التشغيل إلى طاقته القصوى. وفي سبيل معالجة البطالة، يقترح كينز جملة من الآليات لرفع مستوى الإنفاق الكلي، في مقدمتها تحفيز الاستثمار الخاص عبر خفض أسعار الفائدة خلال مراحل الكساد. غير أن فاعلية هذه الأداة النقدية تصطدم بقيد هيكلي جوهري، يتمثل في ظاهرة فخ السيولة (Liquidity Trap)، وهي الحالة التي تصبح فيها منحنى تفضيل السيولة مرنا تماما عند مستوى سعر فائدة منخفض للغاية، بحيث يحجم الأفراد عن توظيف أموالهم في الأصول الرأسمالية ويفضلون الإمساك بها في صورة سيولة نقدية. وفي هذه الحالة، تفقد السياسة النقدية قدرتها التحريكية وتصبح عاجزة عن تحفيز الطلب الكلي.[2]

ومن هنا تبرز السياسة المالية التوسعية بوصفها الأداة الأجدى والأكثر نجاعة في مواجهة الكساد، إذ يشكل الإنفاق الحكومي المباشر محركا فعالا للطلب الكلي يتجاوز القيود التي تعترض الأدوات النقدية. وفي هذا السياق، ينبه كينز إلى إشكالية هيكلية عميقة تواجه الاقتصادات المتقدمة، مؤداها أن ارتفاع مستويات الثروة يصاحبه ميل متزايد نحو الادخار، مما يضيق قاعدة الطلب الاستهلاكي ويجعل تحقيق التشغيل الكامل هدفا متعذرا دون تعويض هذا التسرب في الإنفاق بحصص حكومية منظمة في شرايين الاقتصاد الوطني.

رابعا– تقييم أفكار المدرسة الكينزية

سنستعرض اهم مزايا وعيوب أفكار المدرسة الكينزية وفق ما يلي:

4–1– مزايا النظرية الكينزية

تتمتع النظرية الكينزية بجملة من المزايا والإسهامات التي رسخت مكانتها في تاريخ الفكر الاقتصادي، يمكن إجمالها فيما يلي[3]:

[1] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 238–240.

[2] - Stewart, Michael, **Keynes and After**, Penguin Books Ltd, England, 1999, p p 110-115.

[3] – الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص ص 64–65

- أسهمت النظرية الكينزية في تفنيد قانون ساي الكلاسيكي القائل بأن العرض يخلق طلبه بذاته، إذ أثبتت أن التوازن الاقتصادي قد يتحقق عند مستويات متباينة من التشغيل، وليس بالضرورة عند حد التشغيل الكامل، مما فتح الباب أمام تحليل أكثر واقعية لظاهرة البطالة الهيكلية.
- اكتسبت الكينزية حضورا دوليا واسعا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وغدت الإطار المرجعي للسياسات المالية المضادة للتقلبات الاقتصادية الدورية في كثير من دول العالم.
- قدمت نظرية النمو الكينزية إطارا تحليليا متكاملا يرصد التفاعل بين مسار الاقتصاد الفعلي والمتطلبات الهيكلية للنظام الرأسمالي، وكشفت عن جملة من الإشكاليات الهيكلية التي تواجهها اقتصادات الدول المتقدمة في مسيرة نموها.
- انتقلت السياسة الاقتصادية الكينزية من الإطار النظري المجرد إلى التطبيق العملي الملموس، إذ أثبتت فاعليتها في تحريك الطلب الكلي ومعالجة الركود الاقتصادي في الأجل القصير، مما جعل منها أداة اقتصادية راسخة لدى صانعي القرار الاقتصادي.
- باتت الكينزية المرجع الفكري الأساسي لمعظم البحوث والدراسات الأكاديمية في مجال الاقتصاد الكلي، وأسست لمنهجية تحليلية متكاملة في تشخيص الاختلالات الاقتصادية والتنبؤ بمساراتها.
- حظيت النظرية الكينزية بقبول واسع على الصعيدين النظري والتطبيقي، وإن تباينت درجة هذا القبول بين التيارات الفكرية المختلفة. وقد أسهمت في تحقيق أداء اقتصادي لافت خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وإن شهدت مراجعات نقدية جوهرية في أعقاب الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت تلك الدول في العقود اللاحقة، حين اقترنت السياسات المالية والنقدية المستلهمة من الكينزية بنتائج مغايرة لما كان متوقعا.
- على الصعيد الاقتصاد الجزئي، قدم كينز رؤية مغايرة لسلوك الفرد الاقتصادي، مقرا بأن الأفراد ليسوا كتلة متجانسة يمكن إهمال تباينات سلوكهم، إذ تتشكل قراراتهم في الطلب والادخار والاستثمار وفق دوافع نفسية واجتماعية متعددة. ومن هذا المنطلق، رأى أن السياسات الاقتصادية الفعالة ينبغي أن تستحضر هذه التعقيدات السلوكية، لا سيما فيما يخص أسواق العمل وآليات تحديد الأجور.
- على صعيد السياسة المالية، دعا الكينزيون إلى التوسع في الإنفاق الحكومي وخفض أسعار الفائدة بوصفهما الأداتين الرئيسيتين لتحفيز الطلب الكلي وتنشيط الاقتصاد. وقد استمر المستهلكون طوال عقدي الستينيات والسبعينيات على تأييد التخفيضات الضريبية بوصفها ضرورة لتعزيز الطلب والتوازن

الاقتصادي. غير أنه في مطلع الثمانينيات، تحولت مبررات هذه التخفيضات نحو تحفيز جانب العرض وتوسيع الطاقة الإنتاجية، وهو توجه يتقاطع مع المبادئ الكينزية في الأداة دون أن يتطابق معها في المنطلقات والغايات[1].

4-2- عيوب النظرية الكينزية

يمكن اختصار اهم عيوب نظرية المدرسة الكينزية فيما يلي:

- **تعاظم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:** أدى تطبيق الحلول الكينزية إلى توسع متصاعد في دور الدولة الاقتصادي، ترتب عليه عجز مزمن في الموازنات العامة تجلى في ثلاثة أوجه رئيسية[2] :
  - فعلى صعيد الإنتاج، أدى تنامي الإنفاق الحكومي إلى مزاحمة القطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة، مما أدى إلى تقييد حرية حركة رأس المال الخاص وإضعاف دوافع المبادرة الفردية، وهو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بظاهرة الإحلال أو المزاحمة (Crowding Out) .
  - وعلى صعيد الحوافز، أسهمت الأعباء الضريبية المتصاعدة في تآكل الحوافز الاستثمارية والإنتاجية لدى الأفراد، مما ألقى بظلاله السلبية على معدلات النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل.
  - وعلى صعيد العدالة بين الأجيال، أفضت سياسة الاقتراض العام إلى تحميل الأجيال القادمة أعباء ديون لم تستفد من نتائجها، مما يثير إشكاليات جوهرية تتعلق بالعدالة التوزيعية بين الأجيال.
- **إصابة قوانين السوق وتعطيل آليات سوق العمل:** يرى المنتقدون الليبراليون، وفي مقدمتهم هايك (Hayek)، أن التدخل الحكومي المعطى من الحل الكينزي قد أخل بآليات عمل الأسواق وأدى إلى ضغوط تضخمية مزمنة، وأن النتائج التي تعاني منها الاقتصادات الرأسمالية من ركود تضخمي وتشوهات هيكلية إنما تعود في اسبابها إلى هذا التوسع غير المقيد في دور الدولة الاقتصادي. ويذهب هؤلاء إلى أن كينز وإن انطلق من هدف رئيسي يتمثل في ضمان التشغيل الكامل، فإن سياساته انتهت في نهاية المطاف إلى تعطيل الوظائف التقليدية لأسواق العمل وإضعاف قدرتها الذاتية على معالجة اختلالات البطالة عبر آليات المرونة السعرية والأجرية.

---

[1] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 253-255.

[2] – الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص ص 66-68

- **التوجيه الهيكلي للموارد:** دفعت الكينزية الدول الرأسمالية نحو إعادة توزيع الموارد المالية العامة لصالح منظومة الإنفاق الاجتماعي، شاملة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وسائر الخدمات الموجهة لإشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية.غير أن هذا التوجه لم يسلم من انتقادات جوهرية، إذ يرى المنتقدون أن هذا النوع من الإنفاق العام يتعارض في جوهره مع متطلبات النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الفاعلية الإنتاجية، كما أنه لا يسهم بصورة مباشرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل أو تحسين مؤشرات التنافسية الهيكلية. ومن هذا المنطلق، ينادي هؤلاء المنتقدون بضبط هذا النوع من الإنفاق وترشيده، بل يذهب بعضهم إلى المطالبة بتقليصه إلى أدنى حدوده الممكنة، إيمانا منهم بأن آليات السوق الحرة أقدر على تحقيق التخصيص الكفء للموارد وتحقيق الرفاه الاجتماعي على المدى البعيد[1].

[1] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 256-258.

هوامش المحور العاشر:

1) بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

2) موفق خزعل حمد، **أزمة النظام الرأسمالي الأبعاد الفكرية والتداعيات الاقتصادية ما بعد الكينزية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، العراق، 2010.

3) روبرت سكيديليسكي، **جون مينارد كينز، مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: عبد الرحمن مجدي، مؤسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2015.

4) الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق.

5) محمد لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1988.

6) جون ماينارد كينز، **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**، ترجمة: الهام عيداروس، دار العين للنشر، الطبعة الأولى، هيئة ابوظبي الثقافة والتراث، ابوظبي، 2015، ص ص 142-150.

7) محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق.

8) وليد عبد الرحمان الرومي، **مبادئ علم الاقتصاد السياسي**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996.

9) إسماعيل محمد علي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011.

10)عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

11)محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي (مذاهب الفكر الاقتصادي)**، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.

12)مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.

13) Stewart, Michael, **Keynes and After**, Penguin Books Ltd, England, 1999

14) الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق.

15) مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.

16) الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق.

17) مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.

المحور الحادي عشر: الفكر الاقتصادي المعاصر

الكينزيون الجدد (النيوكينزية) - الكينزييون (ما بعد الكينزية) - النقديون - منتصف القرن 20م -

تمهيد:

في أعقاب وفاة كينز، تشعبت مسارات الفكر الاقتصادي وتعددت التيارات التي حاولت استيعاب إرثه الفكري أو تجاوزه. فمن المفكرين من وقف موقف المدافع المتحمس، ساعيا إلى شرح المنظومة الكينزية وتبيان أهميتها الثورية في تاريخ الفكر الاقتصادي. ومنهم من عارض الكينزية بالعداء الفكري، رافضا مقولاتها الأساسية ومشككا في صلاحيتها التفسيرية. بينما سلك فريق ثالث مسارا توليفيا، محاولا إيجاد أرضية مشتركة بين الكينزية والنيوكلاسيكية تجمع ما بين الإسهامين في إطار تحليلي متكامل.

أولا– امتداد الفكر الاقتصادي الكينزي

شكلت الموجة الفكرية الأولى بعد كينز نواة لما بات يعرف بـ"الاقتصاد النيوكينزي"، وهو تيار يسعى إلى التوفيق المنهجي بين الإطارين الكينزي والنيوكلاسيكي، مرتكزا على فرضية جمود الأجور بوصفها الركيزة التفسيرية لنماذج التوازن التي تنطوي على بطالة غير طوعية. وبهذا المنطلق، نشأت ما تعرف بـ"التركيبة النيوكلاسيكية" التي استوعبت الجانب الكلي الكينزي في سياق نموذج توازني يستند إلى المنهج الجزئي النيوكلاسيكي.

وفي سياق هذا التطور المتواصل، أفرزت الكينزية إصدارات فكرية متجددة، في مقدمتها الكينزية الجديدة (New Keynesian Economics) التي تبنت أدوات التحليل النيوكلاسيكي الحديث مع الاحتفاظ بالجوهر الكينزي القائل بعدم توازن الأسواق تلقائيا. كما ظهرت تيارات ما بعد الكينزية (Post-Keynesianism) التي رفضت هذا التوليف ودعت إلى العودة إلى الجذور الكينزية الأصيلة بمفهومها الأوسع، محدثة إياها في مواجهة التحديات النقدية والمنهجية الراهنة للتيارات الفكرية السائدة.

1–1– المدرسة النيوكينزية (الكينزيون الجدد)

سنتطرق في هذا الجانب الى نشأة وفرضيات المدرسة النيوكينزية (الكينزيون الجدد) فضلا عن مميزاتها واهم افكارها الاقتصادية.

1–1–1– نشاة المدرسة النيوكينزية (الكينزيون الجدد)

نشأت المدرسة النيوكينزية في سياق تاريخي بالغ الدلالة، إذ تبلورت في أواخر سبعينيات القرن الماضي حين كان النظام الرأسمالي ضعيفا تحت وطأة أزمة الركود التضخمي (Stagflation)، تلك الظاهرة الاقتصادية

الشاذة التي جمعت بين الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم في آن واحد، وهو ما عجز الإطار الكينزي التقليدي عن تفسيره أو معالجته بصورة مقنعة. وقد ضربت هذه الأزمة بجذورها في الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الغربية الكبرى، مما استدعى مراجعة فكرية عميقة للمسلمات الكينزية السائدة وإعادة بناء نموذج تحليلي أكثر قدرة على استيعاب هذه التعقيدات الجديدة. ومن أبرز المفكرين الذين أسهموا في تأسيس هذه المدرسة وتطوير مناهجها التحليلية الاقتصاديان الأمريكيان جيمس توبن (James Tobin) ووليام جاك بومول (William Jack Baumil).[1]

1-1-2- فرضيات المدرسة النيوكينزية

ترتكز المدرسة النيوكينزية على جملة من الفرضيات التحليلية الجوهرية التي تميزها عن سابقاتها وتشكل أساس رؤيتها للظاهرة الاقتصادية[2]:

- تنطلق هذه المدرسة من مسلمة أن رجال الأعمال يتخذون قراراتهم في ظل معلومات ناقصة وغير مكتملة، وهو ما ينعكس بالضرورة في ميلهم نحو الحيطة والتحفظ في الإنفاق الاستثماري، إذ يغلب على سلوكهم الاحتياطي التريث على المجازفة في ظروف عدم اليقين.
- تقر المدرسة بأن العقود الاقتصادية والتوقعات التكيفية تشكل عائقا هيكليا أمام مرونة الأسعار والأجور، مما يضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات الخارجية بسرعة كافية والتكيف معها دون خسائر في الناتج والتشغيل.
- يرى هذا التيار أن خطر البطالة يمثل تهديدا اقتصاديا واجتماعيا أشد وطأة من خطر التضخم، وهو موقف يعكس أولوية التشغيل الكامل في سلم الأهداف السياسية للمدرسة النيوكينزية، خلافا للتيارات النقدية التي تقدم استقرار الأسعار على سائر الأهداف الاقتصادية الأخرى[3]

[1]- Estenson, Paul S., Peterson, Wallace C, **Income, Employment, and Economic Growth**, Seventh Edition, W.W. Norton & Company, NewYork, London, 1992, p p 250.

[2] – تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 25.

[3] – سامي خليل، **نظرية الإقتصاد الكلي، نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة (الكتاب الثاني)**، كلية التجارة، جامعة الكويت، الكويت، 1991، ص 758.

1-1-3- مميزات المدرسة النيوكينزية

تتميز المدرسة النيوكينزية بجملة من الخصائص المنهجية والتحليلية التي تحدد هويتها الفكرية الاقتصادية، حيث يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

- تولي هذه المدرسة اهتماما بالغا بظاهرة جمود الأجور، مستكملة بذلك ما أرساه الكينزيون الأوائل من تحليل لهذه الظاهرة وموسعة نطاقه من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.
- تقر المدرسة بوجود حد أدنى للأجور يحول دون انخفاضها إلى ما دون مستوى معيشي لائق، مستندة في ذلك إلى مبدأ المقاومة الطبيعية للعمال لأي تراجع في مستوى دخولهم الحقيقية، وهو ما يشكل عائقا هيكليا أمام التوسع في الاستثمار والنمو.
- على خلاف النهج الكلاسيكي الذي يعالج التوازن عبر تعديل الأسعار، يرى النيوكينزيون أن التكيف الاقتصادي يجري في المقام الأول من خلال تعديل الكميات لا الأسعار، لا سيما في الأجل القصير.
- يسلم هذا التيار بأن سوق العمل يتجه في الأجل الطويل نحو التوازن في ظل مرونة الأجور، بينما تسود حالة جمود الأجر في الأجل القصير مما يرسخ الطابع النيوكلاسيكي للنموذج على المدى البعيد.
- تتبنى المدرسة فرضية جمود الأجور الاسمية عند الانخفاض، وهو ما يفسر إمكانية نشوء البطالة وديمومتها، إذ يتوقع المنتجون أن الأجور لن تتراجع بما يكفي لاستيعاب الطاقة العمالية الكاملة، فيؤجلون قرارات التوظيف وينتظرون تحسن الظروف مع مرور الوقت.
- تفترض المدرسة النيوكينزية أن الفاعلين الاقتصاديين يتسمون بالرشادة في قراراتهم وتطلعهم إلى تعظيم المنفعة والعائد، غير أنها تقر في الوقت ذاته بوجود عوائق هيكلية ومؤسسية تحول دون تحقيق التوازن التلقائي الكامل وتبقي على مصادر الاحتكاك الاقتصادي.
- تسعى إلى تأسيس تحليل كلي متماسك يرتكز على أسس جزئية راسخة، مستوعبة بذلك التطورات المنهجية في نظرية الاقتصاد الجزئي الحديثة، وهو ما يجعلها تختلف جذريا في منهجها عن النظرة الكينزية القديمة التي انطلقت من مستوى التحليل الكلي مباشرة دون التأسيس الجزئي الكافي.

[1] - عباس أميرة، **دراسة قياسية تحليلية لأثر السياسة المالية على سوق العمل خلال الفترة (1970-2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2018-2019، ص 14.

- لا تقر المدرسة النيوكينزية بمبدأ التوازن عند مستوى دون التشغيل الكامل، وهو ما يقربها من الموقف النيوكلاسيكي الداعي إلى "العمالة الكاملة" بوصفها هدفا اقتصاديا قابلا للتحقيق في الأجل الطويل شريطة انتهاج السياسات الملائمة.

1-1-4- الأفكار الاقتصادية عند الكينزيين الجدد

تقوم المدرسة النيوكينزية على فرضية التوقعات الرشيدة التي استعارتها من الفكر النيوكلاسيكي، غير أنها تتمايز عنه في نقطة جوهرية، إذ ترفض مسلمة التوازن التلقائي للأسواق وتشكك في إمكانية تحقق التشغيل الكامل المستدام في الأجل الطويل. فضلا عن ذلك، ترى هذه المدرسة أن سياسات تحفيز الطلب الكلي في إطار النظام الرأسمالي كثيرا ما تفتقر إلى الملاءمة وتقصر عن تحقيق أهدافها المرسومة.

وفي ضوء هذه المنطلقات، يتمسك أصحاب هذا التيار بصلاحية الأفكار والفرضيات الكينزية، ويؤيدون التدخل الحكومي عبر أدوات السياسة المالية لإعادة الاقتصاد إلى مساره التوازني. ويرون ضرورة رقابة الدولة على الأسعار والأجور خاصة، إلى جانب التخطيط للنمو الاقتصادي المتوازن، مستندين إلى أن قوى السوق تتسم بالضعف وعدم الكفاءة في ظل هيمنة التنظيمات العمالية وأرباب العمل وجماعات الضغط التي تتحكم في مخرجاتها. ويدعو هذا التيار إلى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في آن واحد لمجابهة حالات عدم الاستقرار، وهو ما يعرف بمقاربة "مقارنة العقود".

ومن أبرز ما يميز الكينزيين الجدد تحليليا: إقرارهم بسيادة حالة عدم اليقين في معظم القطاعات الاقتصادية، وإدراكهم أن توقعات المستقبل لا يمكن صياغتها بدقة كافية. كما يقرون بأن توازن السوق لا يتحقق تلقائيا دون تدخل مؤسسي، لا سيما في ظل واقع يتحكم فيه كل من اتحادات العمال ونقابات أرباب العمل في تحديد شروط التعاقد. وعلى صعيد التسعير، يرون أن الأسعار في الأسواق التنافسية تتحدد بالتكلفة مضافا إليها هامش الربح المستهدف، لا بآليات العرض والطلب الحرة وحدها. وفي مجمل الأمر، يعتبر أصحاب هذه المدرسة أن عدم اليقين والتعامل بالعقود ليسا دليلا على قصور قوى السوق، بل هما سمة هيكلية ملازمة للنظام الاقتصادي الرأسمالي تستوجب معالجة مؤسسية منظمة لا الاعتماد على التوازن التلقائي وحده[1].

لهذا فخلاصة ما تنتهي إليه المدرسة النيوكينزية من أفكار جوهرية يمكن إجمالها فيما يلي:

[1] – رفيقة حروش، **الاقتصاد السياسي**، الطبعة الاولى، دار الامة، الجزائر، 2011، ص 139.

- تقوم الحكومة بدور محوري لا يمكن الاستغناء عنه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوجيه مسار النشاط الاقتصادي نحو التشغيل الكامل، إذ يعجز القطاع الخاص وحده عن بلوغ هذا الهدف نظرا لما يعتري توقعات رجال الأعمال من تذبذب وعدم استقرار ينعكس سلبا على قراراتهم الاستثمارية.
- وعلى صعيد آليات التصحيح الذاتي، تقر المدرسة بضعف قوى السوق وبطء استجابتها، إذ إن تراجع أسعار السلع والأجور قد يفضي في المدى القصير إلى تعميق الاختلالات لا إلى تصحيحها، وإن كانت قوى التوازن تستعيد فاعليتها في الأجل الطويل، غير أن مسار الاستعادة يستغرق وقتا طويلا يتضمن خسائر فادحة في الناتج والتشغيل قبل أن تصبح التوقعات معقولة وقابلة للتطبيق.
- وفيما يتعلق بفاعلية السياسات الاقتصادية، فإن إخفاقات السياسة الحكومية في الماضي لا تنفي بالضرورة جدواها في المستقبل، إذ إن توافر نماذج تحليلية أكثر دقة وإحصاءات أكثر موثوقية يمكن صانعي السياسات من اتخاذ قرارات أكثر رشادة وفاعلية، شريطة أن يكونوا على أهبة الاستعداد للتدخل السريع حين تبدو على الاقتصاد علامات الانكماش والتراجع.

وقد هيمن الفكر النيوكينزي على نظرية الاقتصاد الكلي في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وكان له أثر بالغ في توجيه السياسات الاقتصادية في كثير من دول العالم. ففي ظل الإطار التحليلي الذي أرساه كلينز Kleines وتيترنجن Tetringen عام 1952 اصبح بمقدور الحكومات توظيف أدوات السياستين المالية والنقدية لاحتواء أي من الحالتين: ارتفاع معدلات البطالة أو تصاعد الضغوط التضخمية، مما أسهم في تلطيف حدة الدورات الاقتصادية بصورة لافتة. وقد أضاف ويليام بول William Poole عام 1970 إسهامات تحليلية نوعية تتعلق بالقدرة على التمييز بين الصدمات الحقيقية والنقدية وتحديد الأداة السياساتية الأنسب للتعامل مع كل منها[1] .

غير أن المدرسة النيوكينزية لا تخلو من قصور، إذ تشير إلى أن الاقتصاد وإن كان يتجه في الأجل الطويل نحو التشغيل الكامل والعمالة الكاملة، فإن آليات السوق تعيق العودة السريعة إلى مستوى الإنتاج المحتمل. ولذا، ترجح هذه المدرسة كفة التدخل الحكومي عبر أدوات السياسة الاقتصادية الفاعلة على الاعتماد على مبادرة القطاع الخاص وآليات التصحيح الذاتي للسوق[2].

[1] – عباس أميرة، **دراسة قياسية تحليلية لأثر السياسة المالية على سوق العمل خلال الفترة (1970–2015)**، مرجع سابق، ص 14.

[2] - محمد شريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص 37.

1-2- الكينزيون (ما بعد الكينزية)

سنتطرق الى نشأة الكينزيين (ما بعد الكينزية) وكذا ابرز أفكارهم ومساهماتهم الاقتصادية

1-2-1- نشأة الكينزيون (ما بعد الكينزية)

تعد مدرسة ما بعد الكينزية من أصغر التيارات الفكرية في خارطة المدارس الاقتصادية من حيث عدد المنتسبين إليها، وكثيرا ما يوصف أتباعها بالكينزيين المتطرفين أو المتشددين. ويرى هؤلاء أنهم يمثلون الامتداد الفكري الأصيل لكينز والحراس الحقيقيين لإرثه العلمي، رافضين ما أدخله الكينزيون الجدد من تحريف وتخفيف لجوهر المنظومة الكينزية الأصيلة.

وقد نشأت هذه المدرسة في جامعة كامبريدج البريطانية، وضمت في صفوفها نخبة من كبار المفكرين الاقتصاديين، في مقدمتهم: بييرو سرافا(Piero Sraffa) ، ونيكولاس كالدور(Nicholas Kaldor) ، وجوان فيوليت روبنسون(Joan Violet Robinson) ، ولويجي باسينيتي(Luigi Pasinetti) ، وجون كينيث غالبريث(John Kenneth Galbraith) ، إلى جانب عدد من المفكرين الأمريكيين الذين أسهموا في إثراء هذا التيار وتطوير أدواته التحليلية.[1]

1-2-2- ابرز الأفكار الاقتصادية للكينزيين (ما بعد الكينزية)

على الرغم من التباين الواضح في آراء ومواقف أعضاء هذه المدرسة مقارنة بسائر المدارس الاقتصادية الأخرى، فإن ثمة قواسم مشتركة تجمعهم وتشكل هويتهم الفكرية المتمايزة، أبرزها[2]:

- **رفض مبدأ قانون ساي:** يرفض ما بعد الكينزيين قانون ساي الكلاسيكي الذي يقضي بأن الأسواق تميل دوما نحو التوازن التلقائي، وأن العرض يخلق طلبه بذاته. ويرتكزون في موقفهم هذا على نقد جديد للآلية المضاعفة التي تجسد لديهم أداة تحليلية تكشف عن ميل اقتصادي هيكلي نحو تفضيل الادخار على الاستثمار، مما يفضي إلى تقلص الطلب الكلي وتراجع مستويات الدخل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المدرسة تصنف ضمن المدارس "البديلة" أو الأصولية في علم الاقتصاد، وهي على الرغم من اعتراضاتها الجذرية، تستمد كثيرا من أفكارها المعاصرة من كينز نفسه، ويرى أصحابها أنهم يؤولون الفكر الكينزي بصورة أكثر أمانة وأعمق فهما مما فعله أتباع التيارات النيوكلاسيكية والكينزية

[1] - William Boyes et Michael Melvin, **Economics,** Seventh Edition, Cengage Learning, London, 2015, P P 536 – 537

[2] – سامي خليل، **نظرية الإقتصاد الكلي، نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة (الكتاب الثاني)**، مرجع سابق، ص ص 767-770

الجديدة. ولا ينكرون تأثرهم بالفكر الكلاسيكي لريكاردو ولا بالفكر لماركس، ويعتبرون أنفسهم حلقة وصل بين هذين المدرستين وبين الكينزية. وهم يرفضون بصورة قاطعة نموذج هيكس IS=LM الذي يعتبرونه تحريفا نيوكلاسيكيا للجوهر الكينزي الأصيل.

وعلى صعيد التضخم، يختلف ما بعد الكينزيين اختلافا جوهريا مع الاقتصاديين الكلاسيكيين وغيرهم، فهم لا يعتبرون التضخم ظاهرة نقدية بالدرجة الأولى، ويرفضون فكرة وجود معدل بطالة طبيعي ثابت يحدد حدود التضخم، بل يرون أن التضخم ينشأ أساسا من التعارض التوزيعي بين الطبقات الاجتماعية والفئات المهنية في مختلف قطاعات الاقتصاد، إذ يحاول كل طرف من أصحاب الأعمال والعاملين والمساهمين انتزاع حصة أكبر من الناتج الحقيقي على حساب الآخرين، في حين تتقلص قيمة الأصول المالية أمام الأصول الحقيقية (كرأس المال المادي).

ويتجلى هذا الصراع التوزيعي على النحو الآتي: حين ترفع الشركات أسعارها استجابة لزيادة الأجور الاسمية، فإنها تسعى إلى الحفاظ على هامش ربحها وحمايته من التآكل. وهذا الارتفاع في الأسعار يفضي بدوره إلى تآكل القدرة الشرائية للأجور الحقيقية، مما يدفع العمال إلى المطالبة بزيادات أجرية جديدة، وتدور بذلك الحلقة التضخمية في مسار تصاعدي متواصل يعكس في جوهره صراعا على توزيع الفائض الاقتصادي لا مجرد خلل نقدي. وعلى الرغم من الارتفاع في الأسعار الاسمية، فإنه يمكن من الناحية النظرية تسوية هذا التعارض التوزيعي، إذ تتيح المنافسة الخارجية للشركات تخفيض تكاليف الإنتاج عبر انخفاض قيمة العملة أو العمل والخدمات الأساسية[1].

- **رفض مبدأ أن الادخار يحدد الاستثمار على المدى البعيد:** طور الكينزيون ما بعد الكينزيون الفكرة الكينزية المتعلقة بتأثير الاستثمار في الأجل الطويل، وإن تباينت فرضياتهم تباينا جوهريا. ففي نموذج المضاعف الكينزي الشائع، تعامل الكميات باعتبارها ثابتة على المدى القصير والأسعار متحركة، في حين يفترض النموذج الكينزي أن الناتج يتحرك استجابة لزيادة الطلب عبر استغلال الموارد المعطلة، مما يجعل الأسعار أقل استجابة في الأجل القصير. ومن ثم يمكن القول بوجود سياسة كينزية ناجحة تفضي إلى بلوغ مستوى التشغيل الكامل، وعندئذ تستقر الكميات في الأجل القصير وتبدأ الأسعار في التحرك.

وفي ظل ثبات الأجور النقدية، فإن زيادة حصة الاستثمار من الدخل القومي ترفع معها معدل تراكم رأس المال، مما يفضي بدوره إلى زيادة في الطلب الكلي، وهذه الزيادة في الطلب تستتبع ارتفاعا في الأسعار

[1] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 284.

حين يبلغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل. وفي ظل ثبات الأجور النقدية، يعني ارتفاع الأسعار انخفاضا في الأجور الحقيقية، مما يرفع نسبة الأرباح إلى رأس المال. ومع ارتفاع نسبة الربح، تتصاعد نزعة الادخار من الأرباح الحقيقية، وهذه النتيجة التحليلية تتوافق مع ما يشهده العالم المتقدم مؤخرا من تدهور مستمر في الأجور الحقيقية لصالح ارتفاع عوائد رأس المال.

وبناء على ذلك، يرى الكينزيون أن توزيع الدخل لا يتحدد بالإنتاجية الحدية كما تذهب النظرية النيوكلاسيكية، بل يتحدد بالعوامل المؤثرة في سرعة تراكم رأس المال وآليات توزيع الفائض بين الأجور والأرباح. وفي هذا الإطار، فإن حصة الادخار من الدخل القومي تتلاءم مع حصة الاستثمار من الدخل القومي، مما يرسخ فكرة أن الاستثمار هو المحرك الأول للادخار لا العكس، وهو ما يمثل نقيضا جذريا للمسلمة الكلاسيكية القائلة بأن الادخار يسبق الاستثمار ويحدده.

- **رفض مبدأ حيادية النقد:** يعد رفض مبدأ حيادية النقد من أبرز المرتكزات الفكرية التي تقوم عليها مدرسة ما بعد الكينزية، إذ يناهض أصحابها الفكرة الكلاسيكية القائلة بأن النقد ليس سوى غطاء خارجي للاقتصاد الحقيقي لا يؤثر في متغيراته الجوهرية.

وقد تميز هؤلاء في كتاباتهم بتناول العلاقة الهيكلية بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي تناولا عميقا ومتكاملا. فبينما انطلق التحليل الكينزي الاصلي من فرضية سيطرة البنك المركزي على عرض النقد بوصفه متغيرا خارجيا، ذهب ما بعد الكينزيين إلى اعتبار عرض النقد متغيرا داخليا يتشكل من داخل المنظومة الاقتصادية ذاتها، وليس أن البنك المركزي يتحكم فيه من الخارج. فعرض النقد في نظرهم يتحرك استجابة لحاجات الاقتصاد وطلبه على الائتمان المصرفي، وهو ما يجعل البنك المركزي عاجزا عن ضبطه مباشرة. وبدلا من ذلك، يتدخل البنك المركزي عبر التحكم في معدل الفائدة لإدارة الاحتياطيات النقدية وتوجيه سلوك الإقراض.

وقد غدت هذه النظرة جزءا راسخا من ممارسة السياسة النقدية المعاصرة، التي باتت تستهدف معدل الفائدة أداة رئيسية للتأثير في النشاط الاقتصادي، متخلية عن استهداف حجم عرض النقد الذي أثبت الواقع التطبيقي صعوبة ضبطه والتحكم فيه بصورة مباشرة وفعالة[1].

[1] - William Boyes et Michael Melvin, **Economics,**Op.Cit, p p 402-405.

ثانيا– امتداد الفكر الاقتصادي اللبيرالي (المدرسة النقدية)

سنتكلم عن نشأة، مبادئ واهم افكار المدرسة النقدية فضلا عن تقييمها.

2–1– نشأة المدرسة النقدية

ظهرت المدرسة النقدية في الفترة الممتدة بين عامي 1954 و1978 على يد مجموعة من الاقتصاديين العاملين في مدرسة شيكاغو، التي اشتهرت بتوجهها الفكري الداعي إلى العودة إلى الموروث الكلاسيكي ورفض التحليل الكينزي. ويعد ميلتون فريدمان Milton Friedman (1912–2006)م من أبرز رواد هذا التيار وأكثرهم تأثيرا، إذ رأى أن التضخم ظاهرة نقدية في جوهرها، وأن الوضع السائد آنذاك كان نتاجا طبيعيا للتوسع غير المنضبط في عرض النقود والتدخل المفرط في التداول. وقد جاءت المدرسة النقدية استجابة لعجز الحلول الكينزية عن مواجهة الأزمات المتراكمة التي تجلت في أواخر الستينيات وعقد السبعينيات، حين اقترنت معدلات البطالة المرتفعة بضغوط تضخمية متصاعدة في آن واحد، وهو ما عرف بظاهرة الركود التضخمي(Stagflation)، تلك الظاهرة التي أربكت النماذج الكينزية التقليدية وكشفت عن قصورها التفسيري. وقد أسهمت الصدمة النفطية في تعميق هذه الأزمة وتسريع تحول الرأي الاقتصادي نحو تبني أفكار فريدمان التي أخذت تكتسب مصداقية متزايدة منذ الأربعينيات[1].

وتؤمن المدرسة النقدية بحرية الأسعار وانسيابية عمل آليات السوق بمعزل عن التدخل الحكومي، وترى أن الناتج الاقتصادي الكلي أو الناتج المحلي الإجمالي يتحدد في المقام الأول بحجم المعروض النقدي وسرعة تداوله في الاقتصاد. وعلى صعيد الأفق الزمني، يرى النقديون أنه "على المدى الطويل" فإن الناتج المحلي الجاري هو المحدد الرئيسي للاقتصاد بمجمله لا سعر الفائدة[2].

وقد اشتهر النقديون بدفاعهم الكبير عن سياسة النمو المستمر للمعروض النقدي بدلا من استهداف سعر الفائدة. وقد اكتسبت المدرسة النقدية زخما سياسيا بالغا في سبعينيات القرن الماضي، حين أقبل السياسيون الأمريكيون على تبني توجهاتها وتطبيق حلولها في إدارة الاقتصاد الكلي[3].

2–2– المبادئ الرئيسية للمدرسة النقدية

[1] – هدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، الطبعة الاولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الاردن، 2018، ص 70–71.

[2] – زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص 217–219.

[3]- Peterson, Wallace C., Paul S. Estenson, **Income Employment and Economic Growth**, Seventh Edition, W.W. Norton & Company, NewYork, London 1992. PP 696 – 719.

يمكن تلخيص اهم مبادئ المدرسة النقدية وفق ما يلي:[1]

- **دور النقود:** يؤكد النقديون على الدور المحوري للنقود في تحديد التوازن بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستوى العام للأسعار، إذ يرون أن التغيرات في عرض النقود تخلف آثارا واسعة الامتداد على الإنفاق الكلي، تشمل الاستثمار والاستهلاك معا. وفي هذا الإطار، يرى النقديون أن السياسة النقدية تؤثر في الطلب الكلي من خلال التغير الحاصل في سعر الفائدة، الذي ينعكس بدوره على الإنفاق الاستثماري، وبالتالي تتحرك دالة الطلب الكلي صعودا أو هبوطا، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى رفع المستوى التوازني للناتج الحقيقي.
- **رفض الكينزية:** يرفض النقديون التحليل الكينزي جملة وتفصيلا، مقرين بأن الاقتصاد يحقق التوازن بصورة تلقائية مع تقلبات الطلب، وأن الكساد العميق ليس وليد سياسة نقدية بسيطة، بل هو نتاج سياسة غير ملائمة أفضت إلى تقلصات حادة في عرض النقود. ويضيفون أن التغيرات في عرض النقود تحدث تغيرات مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لا من خلال آلية سعر الفائدة. أما السياسة المالية، فلا تجدي نفعا في نظر النقديين إلا إذا اقترنت بتغيرات في عرض النقود، وحتى في هذه الحالة تفقد فاعليتها في ظل سيادة التوقعات الرشيدة.
- **السلوك المثالي:** يرسخ النقديون المبدأ الكلاسيكي القائم على أن الأفراد يسعون بطبيعتهم إلى تعظيم رفاهيتهم ومنفعتهم، وأن الوحدة الاقتصادية الأساسية هي الفرد. ويقرون بأن تجميع الأفراد في إطار المؤسسات يتيح تحقيق منافع التخصص وتقسيم العمل، وأن المستهلكين والعمال والمنشآت يتخذون قراراتهم وفق منطق عقلاني رشيد، مستجيبين للحوافز الاقتصادية الإيجابية والسلبية على حد سواء.
- **الأسعار والأجور مقاربة لمثيلاتها التنافسية:** يقر النقديون بأن الأسعار والأجور تميل في الأجل الطويل نحو مستوياتها التنافسية، إذ تعكس في نهاية المطاف التكاليف الحقيقية للإنتاج والتبادل في الاقتصاد. وتسهم المنافسة في تحفيز الابتكار وتطوير منتجات جديدة وتبني تقنيات أكثر كفاءة، بما يخدم المصلحة الاجتماعية العامة ويعزز الرفاه الاقتصادي. كما أن المنافسة الفعالة تعمل في المحصلة على تفكيك الهياكل الاحتكارية وتحجيم نفوذها في السوق.
- **حكومة محدودة:** يرى النقديون أن الحكومة تفتقر بطبيعتها إلى الكفاءة اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، وذلك لأن صانعي القرار السياسي كثيرا ما يقدمون أجنداتهم الخاصة على

[1] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 292.

المصلحة العامة. ومن هذا المنطلق، يرجح النقديون الاعتماد على آليات السوق الحرة في تخصيص الموارد، في مقابل تقليص دور الدولة إلى أدنى حدوده الممكنة، محتجين بأن الفاعلين الاقتصاديين يتحركون وفق حوافز ذاتية لا تنسجم دوما مع متطلبات التوجيه الحكومي ولا تستجيب له بالكفاءة المطلوبة.

2-3- اهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة النقدية

تتصدر الأفكار الاقتصادية التي جاءت بها المدرسة النقدية الحديثة متمثلة في النظرية الكمية الحديثة للنقود التي أرسى دعائمها فريدمان، وتقوم على المرتكزات التحليلية الآتية[1]:

- تنطلق هذه النظرية من التمييز الجوهري بين الطلب على النقود للتأثير في الإنفاق من جهة، والبحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود لدراسة الثروة من جهة أخرى. وتقر بأن للنقود دورا محوريا في تحديد التوازن الاقتصادي الكلي من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستوى السعري، إذ تؤثر الزيادة في عرض النقود على الطلب الكلي من خلال توسيع الإنفاق من جانب رجال الأعمال والأسر، مما يرفع منحنى الطلب الكلي إلى مستويات أعلى ويحرك التوازن الاقتصادي نحو مستويات دخل أعلى.
- تقر النظرية بأن للنقود أثرا مباشرا على الإنفاق الكلي وبالتالي على الدخل في الأجل القصير، وأنه إذا كان الطلب على النقود مستقرا فإن مستوى السعر سيتحدد بعرض النقود. كما تعتبر أن دالة عرض النقود ثابتة ومتغيرة باستمرار لا علاقة لها بالطلب على النقود، وأن الكمية الاسمية للنقود الموجودة في الاقتصاد تتحدد بتصرف السلطات النقدية في وقت معين.
- يتبنى النقديون معيارا يقضي بضرورة ألا ترتفع الكتلة النقدية بمعدل سنوي يفوق معدل النمو الاقتصادي، وأن أي كساد في الاقتصاد ما سببه إلا سياسة نقدية غير ملائمة أفضت إلى تقلصات حادة في عرض النقود تنعكس مباشرة على تراجع الناتج المحلي.
- على صعيد هياكل السوق، يؤكد النقديون أن الأسعار والأجور الفعلية تميل دوما في الأجل البعيد نحو مستوياتها التنافسية، وأن المنافسة تحفز الابتكار وتفتح أسواقا لمنتجات جديدة وتكنولوجيات متطورة من شأنها تفكيك الهياكل الاحتكارية.
- يرفض النقديون فكرة خضوع الاقتصاد لحالة عدم التوازن المزمنة، مؤكدين أن آليات السوق كفيلة بتصحيح الاختلالات تلقائيا، وأن الحكومة ينبغي ألا تلعب إلا دورا محدودا في الاقتصاد. ويرجح النقديون فاعلية

[1] – عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2004، ص ص 254-260.

السياسة النقدية على السياسة المالية، ويشددون على أهمية التحكم في نمو الكتلة النقدية بصورة منتظمة ومنضبطة بوصفه الوسيلة الأجدى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي دون الوقوع في فخ التضخم[1].

2-4- تقييم افكار المدرسة النقدية

تختلف نظرية فريدمان عن نظيرتها الكينزية في محاور جوهرية عدة، من بينها:[2]

- يرى فريدمان أن دالة الطلب على النقود مستقرة، في حين يعتقد كينز أنها غير مستقرة لتأثرها بالظروف الاقتصادية المتغيرة. كما أن فريدمان لم يقسم الطلب على النقود إلى دوافع محددة كما فعل كينز من دوافع المعاملات والاحتياط والمضاربة، بل اعتبر النقود أصلا من الأصول يتحدد الطلب عليها بدخل الفرد. وقد أولت نظرية فريدمان أهمية موازية للنقود والسلع والبضائع كبدائل متكافئة، بينما أهملت النظرية الكينزية الأصول الحقيقية في بناء دالة الطلب على النقود. وفيما يتعلق بآلية التأثير، يرى فريدمان أن التغير في كمية النقود يحدث أثرا مباشرا في حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد، دون الحاجة إلى الوساطة عبر سعر الفائدة كما تفترض الآلية الكينزية.
- وعلى صعيد التضخم، ينظر فريدمان إليه بوصفه ظاهرة نقدية خالصة، إذ يرى أن مصدره الجذري هو نمو عرض النقود بوتيرة تفوق وتيرة نمو حجم الإنتاج الحقيقي. ومن ثم، فإن المصدر الحقيقي للتضخم هو الارتفاع المفرط في عرض النقود، وعلاجه الناجع هو تحقيق "الرصيد النقدي الأمثل" الذي يعني زيادة الرصيد النقدي في المجتمع بما يتناسب مع الحجم الأمثل للإنتاج، بما يكفل الاستقرار في المستوى العام للأسعار دون إثارة ضغوط تضخمية.[3]

لهذا أثبتت إدارة الرئيس الأمريكي ريغان صحة أفكار فريدمان على المدى القصير، غير أنها لم تكلل بالنجاح الكامل على المدى البعيد، إذ أن تخفيض الضرائب ورفع معدلات نمو عرض النقود دفع الاقتصاد الأمريكي نحو مستويات من الركود لم تشهدها البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وعلى صعيد الانتقادات الموجهة للمدرسة النقدية، أشار عدد من الاقتصاديين إلى وجود علاقة انتقالية بين الدخل والاستهلاك الانتقالي، مفادها أن الشخص الذي يخطط لشراء سلعة معينة ويواجه دخلا انتقاليا

---

[1] - Brue, Stanley L. **The Evolution of Economic Thought**, Sixth Edition, The Dryden Press, Dryden, 2000, p 425.

[2] – مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 312-316.

[3] – عبد الحليم عمار غربي، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مطبوعات كتاب الاقتصادي الإسلامي الإلكتروني المجاني، الإصدار الأول، 2018، ص 52-53.

سالبا قد لا يقدم على شراء تلك السلعة، مما يعني حدوث استهلاك انتقالي سالب. وهذا يؤدي بدوره إلى أن الميل الحدي للاستهلاك ليس صفرا بل موجب. كما أن الميل المتوسط للاستهلاك ليس ثابتا كما يفترض فريدمان، إذ أثبت الاقتصاديون أنه أكبر لدى الأسر الفقيرة منه لدى الأسر الغنية[1].

[1] – الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 71.

هوامش المحور الحادي عشر:

1) Estenson, Paul S., Peterson, Wallace C, Income, **Employment, and Economic Growth**, Seventh Edition, W.W. Norton & Company, NewYork, London 1992

2) تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.

3) سامي خليل، **نظرية الإقتصاد الكلي، نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة (الكتاب الثاني)**، كلية التجارة، جامعة الكويت، الكويت، 1991.

4) عباس أميرة، **دراسة قياسية تحليلية لأثر السياسة المالية على سوق العمل خلال الفترة (1970–2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2018–2019.

5) رفيقة حروش، **الاقتصاد السياسي**، الطبعة الاولى، دار الامة، الجزائر، 2011.

6) عباس أميرة، **دراسة قياسية تحليلية لأثر السياسة المالية على سوق العمل خلال الفترة (1970–2015)**، مرجع سابق.

7) محمد شريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات برتي، الجزائر، 1994.

8) William Boyes et Michael Melvin, **Economics,** Seventh Edition, Cengage Learning, London, 2015.

9) سامي خليل، **نظرية الإقتصاد الكلي، نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة (الكتاب الثاني)**، مرجع سابق.

10) مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 284.

11) William Boyes, Michael Melvin, **Economics**,Op.Cit.

12) هدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، الطبعة الاولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الاردن، 2018.

13) زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

14) Peterson, Wallace C., Paul S. Estenson, **Income Employment and Economic Growth**, Seventh Edition, W.W. Norton & Company, NewYork, London 1992.

15) مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.

16) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الأردن، دار حامد للنشر والنوزيع، الاردن، 2004.

17) Brue, Stanley L. **The Evolution of Economic Thought**, Sixth Edition, The Dryden Press, Dryden, 2000.

18) مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق.

19) عبد الحليم عمار غربي، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مطبوعات كتاب الاقتصادي الإسلامي الإلكتروني المجاني، الإصدار الأول، 2018.

20) الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق.

قائمة المراجـــع

- **باللغــة العربيـــة**

- **الكتب**

1) احمد زايد، **علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2007

2)احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

3)إسماعيل محمد علي، **تطور الفكر الاقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011.

4)اسماعيل محمود علي، إبراهيم جابر حسنين، **تاريخ الفكر الإقتصادي**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2011.

5)انطوان أيوب، **دروس في الاقتصاد السياسي**، الطبعة الاولى، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1995.

6) ايمون باتلر، **المدرسة النمساوية في الاقتصاد**، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الاولى، مصر، 2013.

7) بن حمود سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2014.

8) بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

9) تامر البطراوي، **أبحاث في الاقتصاد السياسي النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة**، الطبعة الأولى، دار بيبول، الإسكندرية، 2017.

10)توماس مور، **يوتوبيا**، ترجمة: انجيل بطرس سمعان، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1978

11)تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004

12)جون ماينارد كينز، **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**، ترجمة: الهام عيداروس، دار العين للنشر، الطبعة الأولى، هيئة ابوظبي الثقافة والتراث، ابوظبي، 2015، ص ص 142-150.

13)حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الشروق، الطبعة الاولى، مصر، 1995.

14)حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، الجزء الاول، دار الكتاب الحديث، القاهرة، دون سنة نشر.

15)حمد صادق سعد، **تاريخ مصر الاجتماعي – الاقتصادي في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج**، دار ابن خلدون، بيروت، 1979.

16)خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

17)خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2014.

18)خبابة عبد الرحمن، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، مصر، 2009.

19)رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، العدد 15، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العراق، 2013.

20)رفعت السيد عوض، **تاريخ الفكر الاقتصادي في الإسلام**، دار التعليم الجامعي، كلية التجارة، جامعة الازهر، مصر، 2019.

21)رفعت محجوب ، **الاقتصاد السياسي**، الجزء الأول، دار النهضة العربية، مصر، 1975.

22)رفيقة حروش، **الاقتصاد السياسي**، الطبعة الاولى، دار الامة، الجزائر، 2011.

23)روبرت سكيديليسكي، **جون مينارد كينز، مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: عبد الرحمن مجدي، مؤسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2015.

24)زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

25)زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، دراسة تاريخية مقارنة**، دون بلد، دون سنة نشر.

26)سامي خليل، **نظرية الإقتصاد الكلي، نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة (الكتاب الثاني)**،كلية التجارة، جامعة الكويت، الكويت، 1991.

27)سعيد النجار، **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.

28)سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام** ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، 2004.

29)سيد شوربجي عبد المولى، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الأسعار والنقود**، إدارة الثقافة والنشر، المملكة العربية السعودية، ،2009، ص 25.

30)السيد عبد المولى، **أصول الاقتصاد**، دار الفكر العربي، مصر، 1977.

31)شابرا محمد عمر، رفيق يونس، **مستقبل علم الإقتصاد من منظور إسلامي**،دار الفكر،دمشق، 2005

32)شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحنيطي، وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.

33)الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، مطبعة المنصور، الوادي، الجزائر، 2023.

34)صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، 1978.

35)طه باقر، **الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين**، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد السابع والعشرين، طبعة 2، العراق، 2010.

36)عارف دليلة، إسماعيل سفر، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، منشورات جامعة حلب، الطبعة الثانية، سوريا، 2003.

37)عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001.

38)عبد الحليم عمار غربي، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مطبوعات كتاب الاقتصادي الإسلامي الإلكتروني المجاني، الإصدار الأول، 2018.

39)عبد الرحمان يسرى أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الجزء الأول، دار فاروس العلمية، الاسكندية، مصر، 2010.

40)عبد الرحمن يسري احمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007.

41)عبد الزهرة، فيصل يونس، **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002

42)عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

43)عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، الأردن، دار حامد للنشر والنوزيع، الاردن، 2004.

44)عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة (الرأسمالية)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1990.

45)عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الافكار الاقتصادية**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، بدون سنة نشر.

46)علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات** ، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

47)فاضل عباس، **الحسبة في الفكر الاقتصادي الإسلامي**، الطبعة الثانية، عالم المعرفة، بيروت، 2001 .

48)فرديناند زوريخ، ، **الفكر الاقتصادي**، ترجمة عمر القباني، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2019.

49)كارل ماركس، **رأس المال**، ترجمة فالح عبد الجبار، المجلد (1، 2، 3)، دار الفارابي، الطبعة الاولى، بيروت، فيفري 2013.

50)محمد الأمين، **شريعة حمورابي**، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر المحدودة، لندن، 2007،

51)محمد حلمي مراد، **المذاهب والنظم الاقتصادية**، الطبعة الثانية، مطبعة النهضة مصر، القاهرة ، 2000.

52)محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي (مذاهب الفكر الاقتصادي)**، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.

53)محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، الطبعة الثانية، مصر، 2003.

54)محمد سحنون، **الاقتصاد الإسلامي: الوقائع والأفكار الاقتصادية**، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

55)محمد شريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات برتي، الجزائر، 1994.

56)محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، ،2008.

57)محمد فاروق النبهان، **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، 2008.

58)محمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ،2000.

59)محمد لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1988.

60)محمود عبد المولى، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، الشركة التونسية للتوزيع، 1986.

61)مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007.

62)مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

63)معاذ الشرفاوي الجزائرلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020.

64)هدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، الطبعة الاولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الاردن، 2018.

65)وليد عبد الرحمان الرومي، **مبادئ علم الاقتصاد السياسي**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996.

66)يمنى طريف الخولي، ركائز في فلسفة السياسة، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2019.

- المجـــلات

1) موفق خزعل حمد، **أزمة النظام الرأسمالي الأبعاد الفكرية والتداعيات الاقتصادية ما بعد الكينزية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، العراق، 2010

2) قادري علاء الدين، فيلالي بومدين، **تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 1، 2013.

3) طرطار أحمد، **بعض آراء المقريزي الاقتصادية والوقائع المواكبة لعصره النقود أنموذجا**، الجزء الاول، العدد 1، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، الجزائر، 2007.

4) حراث سمير، **الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريزي**، الجزء 7، العدد 2، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ،جامعة البليدة، لجزائر، 2014.

5) عبد الحليم عمار غربي، **المقريزي.. إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 37. مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، جوان 2015.

- **الاطروحات والمذكرات**

1) حسين رحيم، **وظائف النقد في الفكر الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ،2000.

2) سكينة بويلي، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي: دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية،جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ،2014-2015.

3) عباس أميرة، **دراسة قياسية تحليلية لأثر السياسة المالية على سوق العمل خلال الفترة (1970-2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2018-2019.

4) عبير عبد الهادي العتيبي، **أثر الائتمان المصرفي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية**، مذكرة تخرج ،كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، السعودية، 2015.

- **مواقع الانترنيت**

1) عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، الموقع:

https://archive.org/details/diwan_20170911_2151/%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D8%A8%D9%86%20%D8%AE%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%86%20-

%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A1%20%D8%A7%D
9%84%D8%A7%D9%88%D9%84/، التحميل: 2025/02/18.

- **باللغــة الأجنبيـــة**

- الكتــب

1) Adam Smith, LL.D, **An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations**, vol 1, Sixth Edition, GEORGE BELL AND SONS, london, 1887.

2) Barber, William J., **A history of Economic Thought**, Penguin, Books Ltd, England, 1970.

3) Brue, Stanley L. **The Evolution of Economic Thought**, Sixth Edition, The Dryden Press, Dryden, 2000.

4) Brue, Stanley L. **The Evolution of Economic Thought**, Sixth Edition, The Dryden Press, Dryden, 2000.

5) Estenson, Paul S., Peterson, Wallace C, Income, **Employment, and Economic Growth**, Seventh Edition, W.W. Norton & Company, NewYork, London 1992

6) Jean-Louis Caccomo, **Histoire des faits économiques**, Éditions Ellipses Marketing S.A, Paris, 2015.

7) Peterson, Wallace C., Paul S. Estenson, **Income Employment and Economic Growth**, Seventh Edition, W.W. Norton & Company, NewYork, London 1992.

8) Stewart, Michael, **Keynes and After**, Penguin Books Ltd, England, 1999

9) William Boyes et Michael Melvin, **Economics,** Seventh Edition, Cengage Learning, London, 2015

- مواقع الانترنيت

1) Aristotle, **The Ethics of Aristotle**, Project Gutenberg, 2021, URL : https://www.gutenberg.org/cache/epub/8438/pg8438-images.html, Le : 15/10/2025.

2) Plato, **The Republic of Plato**. Translator: Benjamin Jowett, Project Gutenberg, 2017, URL : https://gutenberg.org/cache/epub/55201/pg55201-images.html, Le : 10/10/2025

3) Saint Aquinas **Thomas, Summa Theologica**, Part I-II, Translator: Fathers of the English Dominican Province, March 1, 2006, URL :

https://gutenberg.org/cache/epub/18755/pg18755-images.html, Le : 10/09/2025.

4) Xenophon**, The Economist.** Translator: H. G. Dakyns, Project Gutenberg, 2008, URL: https://fr.everand.com/book/187412819/The-Economist, le: 10/10/2025.